I ـ الدعوى ضدّ الآداب تتفاعل: العراق «الجديد» اليسار «الجديد» حرية التعبير

تفاعلت الدعوى التي رفعها السيّد فخري كريم ضدّ مجلة الآداب، ورئيس تحريرها، ومديرها المسؤول، ومؤسِّسها د. سهيل إدريس (قبل أن يَسحب كريم دعواه ضدّ الأخير) بسبب افتتاحية سماح إدريس في الآداب ٥ / ٦، ٢٠٠٧. فقد عمد ثلاثةٌ من قادة الحزب الشيوعي العراقي السابقين (عزيز محمد، عبد الرزّاق الصافي، كريم أحمد)، إلى إصدار بيان يبرِّئون فيه السيد كريم من «التجاوز على ماليّة الحزب» بل أكّدوا أنه كان له «دورٌ كبيرٌ في تعزيزها.» فما كان من أبرز قادة الحزب في تلك المرحلة، المناضلَيْن الكبيرَيْن باقر إبراهيم وآرا خاجادور، إلاّ أن ردّا على القادة الثلاثة في الجرائد وعلى مواقع الانترنت. وقبلهما، كان فيصل جلّول وموفّق محادين ومحمد دياب وثائر دوري وآخرون قد أدلوا بدلوهم، وإنْ من منطلقاتٍ مختلفة، في الوقوف إلى جانب الآداب أسوة بعشراتٍ نشرنا كتاباتهم في العدد السابق. هذا وقام الأستاذان سلام عبّود وعامر محسن بكتابة بحثين كبيرَيْن تناولا فيه تطوّر «الهيمنة» والثقافة «اليسارية الجديدة» في العراق، وذلك انطلاقًا من دعوى كريم وما أثارتْه من «تأييدٍ» له داخل العراق.

فيما يلي ننشر بعضَ هذه الأبحاث، وكلُّها باستثناء بحث الأستاذ عامر محسن سبق نشرُه في جرائد أو مواقع، مراعين (كما في العدد السابق) عدمَ إدراج ما قد يَشتمّ منه السيد فخري كريم «قدحًا وذمًّا» بشخصه وسياسته. وقد اضطُررنا إلى ذلك لدوافع قضائية محض، رغم إيماننا المطلق بأنّ المسألة لا علاقةَ لها بالأشخاص بل هي جزءٌ لا يتجزّأ من معركة المقاومة الوطنية والثقافة الحقيقية ضدّ اليسار المزيّف وضدّ المتعاونين مع الاحتلال الأميركي للعراق أو الساكتين عنه أو المبرِّرين له. وقد أَحَلْنا القرّاءَ الكرام على مَصادر المطالعات الأصلية (الخاليةِ من أيّ حذف) في حال رغبتهم في الاطّلاع عليها. هذا وقد تأجّلت جلسة المحاكمة إلى ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٨.

الآداب

❖ ❖ ❖

الخطاب والهيمنة: في تلمُّس وجه «العراق الجديد»

عامر محسن*

١ ـ فنون الهيمنة

في أواسط الثمانينيات، صَدم ارنستو لاكلو وشانتال موفه الوسطَ الثقافي الماركسي بكتابهما، **الهيمنة والإستراتيجية الاشتراكية**، الذي حاججا فيه بأنّ الهويّات الاجتماعية والسياسية نتاجٌ لمشاريعِ هيمنةٍ تَغرسها مراكزُ القوّة المجتمعية في نفوس المواطنين.

والحال أنّ مصطلح الـ «هيمنة» كان مستعمَلاً في الأدبيات الماركسية منذ غرامشي، ولكنّه كان مشخصَنًا في الدولة، وكان يَرْمز إلى قيام النخبة الحاكمة بـ «خلق» الهويّات الوطنية التقليدية. ما فعله لاكلو وموفه هو أنّهما وَسَّعا مفهومَ الهيمنة ليضحيَ في قلب **كلّ** مشروعِ هويّةٍ يسعى إلى رسم الحدود التي تَفْصل الذاتَ المتخيَّلةَ عن «الآخر،» سواء كان ذلك على مستوى الدولة أو ما هو أدنى منها أو أوسع. وبهذا المعنى، لم يقدِّم الفيلسوفان جديدًا في ما يتعلّق بمفهوم الهويّة: فالوسطُ الفكري الغربي، منذ السبعينيات، كان قد بدأ يَرْفض باطّرادٍ التعاريفَ «الجوهرانيةَ» للهوية كـ «معطًى» لاتاريخيٍّ مرسومٍ سلفًا ومستمرٍّ إلى الأبد. وقام أندرسون وغلْنر، كما سعيد وهوبسباوم، بدراسة الهويّات الوطنية بوصفها عمليّةَ بناءٍ تاريخيّ، يتركّز جلُّها في عصر الحداثة السياسية (حيث وُلد مفهوما الـ «مُواطِن» والـ «مجتمع الوطني» كما نَعْرفهما اليومَ).

* ـ طالب دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بيركلي (كاليفورنيا)، وموضوعُ أطروحته: «عن تشكّل الهويّة في العراق.» نال البكالوريوس من الجامعة اليسوعية (بيروت) والماجيستير من جامعة جورجتاون (واشنطن دي سي).

الهيمنة هي، ببساطة، تلك القوة السياسية التي تَنْشر الكتبَ التي تُعلِّمنا مَنْ «نحن،» ومَن الـ «الآخر،» ومَن الغريبُ، ومَن العدوّ. إنها القوّة الّتي تَرسم لأوطاننا وطوائفنا وقوميّاتنا تواريخَ متّسقةً تجعل منّا شعبًا موحَّدًا، وعائلةً وطنيةً، ننتمي إلى أصل مشترك، أو توحِّدنا تجاربَ ومعتقداتٍ. الهيمنة هي المشروع الذي يحوِّل «معتقَدًا خاصّاً» عن الهوية، تَحمله نخبةٌ أو طبقةٌ أو قيادةُ حزب، إلى «معتقدٍ كونيّ،» يعرِّف عبرَه أبناءُ الشعب عن أنفسهم.

عند نشر **الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية**، كان الوسطُ الماركسي متقبِّلاً لفكرة نقد الهوية القومية والإثنية بوصفها «أساطيرَ مهيمِنةً» تروِّج لها الارستقراطيةُ أو النخبةُ الرأسمالية. ولكنّ لاكلو وموفه صَوّبا سهامَ نظرية الهيمنة باتجاه البنى الاجتماعية الماركسية نفسِها، كـ «الطبقة» و«البروليتاريا،» مُوضحيْن أنّ فكرة «المجتمع الشيوعي» ذاتها (بغضّ النظر عمّا إذا كانت جيّدةً أو تقدّمية) هي، في العمق، بناءٌ لهيمنةٍ جديدةٍ، بديلةٍ، تسعى إلى فرض هويةٍ «جوهريةٍ» على المجتمع والمواطن تحت أسماء مختلفة.

علاقةُ الهيمنة (كمشروعٍ سياسي وخطابي) بالهوية إشكاليّ ومعقّد. **فالهيمنة الناجحة لا تتبدّى هيمنةً، بل «حقيقة.» إنها، كما تقول موفه، تلك التي تَنْجح في إخفاء ذاتها، وتتحوّل إلى هويةٍ «معطاةٍ سلفًا» تعتمدها الشعوبُ بلا تفكير:** أي انّ إيمانَ الفرنسيِّ بفرنسيّته، والأميركيِّ بأميركيّته، والباسكيِّ بباسكيّته، بتلقائيّةٍ وبلا شكوك، هي علائمُ نجاح مشاريع هيمنةٍ تمكّنتْ من تأسيس نفسها بحيث يتماثل معها مواطنوها كحقيقةٍ أزليّة، ويُشاح النظرُ عن عملية البناءَ التاريخيةَ، الطويلةِ والعنيفةِ، التي أَنتجتْ هذه الهويّات وكرّستْها في مناهج التدريس واللغة والثقافة والعادات الشعبية.

هنا تجدر الإشارةُ إلى أنّ الـ «هيمنة» ليست بالضرورة مشروعًا عنفيّاً؛ ولا هي، بالتعريف، مشروعٌ استبداديّ أو تسلّطيّ؛ ولا يمثّل التعبيرُ ـ في ذاته ـ حُكمًا أخلاقيّاً. فالحال أنّ تركيبَ الهوية الوطنية وفكرةَ «المجتمع الوطني» كانا من ركائز بناء الدولة/الأمّة في عصر الحداثة. ومشاريعُ الهيمنة يمكن أن تشرَّع عبر آليّاتٍ دستوريةٍ وديمقراطية، حيث يقوم الشعبُ، بواسطة العملية الانتخابية، بالتصديق على هذه الهوية وشرعنةِ إعادة إنتاجها وتطويرها... مع ملاحظة أنّ هذه الصفة الديمقراطية غالبًا ما «تركَّب» على مشاريع الهيمنة بعد أن تصل إلى درجةٍ عاليةٍ من الكمال: فالمهاجرون الأوروبيون في أميركا مثلاً أبادوا السكّانَ الأصليين (ما يسمّى الهنودَ الحمر)، واستَعبدوا الأفارقةَ بضعةَ قرون، ومن ثمّ أَسّسوا اقتصادًا رأسماليّاً متقدّمًا ودولةً مركزيةً راسخة، قبل أن يَفتحوا أبوابَ الهوية لمن كان ـ سابقًا ـ خارجَها، ويتمَّ التأسيسُ لمجتمعٍ «حقوقٍ مدنية» يتساوى فيه ـ بالمعنى القانوني ـ الأميركيُّ الأبيضُ مع الأَسْودِ والمُهاجر، ضمن بوتقةِ «هويّةٍ أميركيةٍ» تقوم على «المساواة والحرّية» وتَحملها الأغلبيةُ طوعًا وفخرًا.

٢ ـ سماح إدريس و«العراق الجديد»

بعيدًا عن حيثيّات الدعوى القضائية التي أقامها فخري كريم على سماح إدريس ومجلة الآداب، فإنّ هنالك علامةً مهمّةً في العرائض والمقالات الّتي دُبّجتْ في بعض الصحافة العراقية استهجانًا لما قاله إدريس في افتتاحيّة الآداب الشهيرة ربيعَ العام الماضي عن مهرجان **المدى** والمشاركين فيه. **يشعر القارئ بأنّ «معسكر كريم،» في جانبٍ كبيرٍ منه، ينتفض ضدّ سماح إدريس لا بوصف ذلك المعسكر «جماعةَ رأيٍ» وَجدتْ نفسَها في الخندق المقابل للكاتب اللبناني في مسألةٍ جداليةٍ معيّنة، بل بوصفها «جماعةَ هويّةٍ» ترى في نفسها نقيضَ ما «يمثّله» سماح إدريس، رمزيّاً وإيديولوجيّاً،** وتسعى إلى الدّفاع عن منظومة هويّتها هذه.

إنّ إدريس، في مقالات خصومه،* ليس مجرّدَ كاتبٍ أخطأ في حقّ شخصيةٍ عامّة، ويستحقّ، من ثم، المحاكمةَ. بل هو يمثّل خطابًا «يَكره العراقَ،»[١] ويبتغي «ارهابَ العراقي،»[٢] ويقصد «الإساءةَ والتشهيرَ بالإنسان العراقي»[٣] عمومًا. إدريس يقف، بالمجمل، كما يزعم خصومُه، «ضدَّ العراق،» أو، على الأقلّ، ضدَّ نسخةٍ معيّنةٍ من هذا العراق سأسمّيها: «العراقَ الجديد.»

لا تحوي مقالاتُ حملة **المدى** نقاشًا موسّعًا حول تاريخ تشكيل هذا العراق «الجديد» وظروفِ ذلك التشكيل، بل تتناوله كأنه معطًى سلفًا، أو كأنّ ثمة إجماعًا وطنيّاً حول هويّة العراق تأسّسَ مباشرةً بعد الاحتلال ـ وإنْ حاد عنه بعضُ المارقين والكارهين والبعثيين والتكفيريين. وسماح إدريس، بحسب هذه المقالات، يتموقع ضمن هذه الدائرة الأخيرة: فهو فزعٌ من

---

* ـ يمكن قراءةُ عددٍ كبيرٍ منها في العدد السابق من الآداب.

١ ـ كاظم الحجّاج، «لأنّهم يَكْرهون العراقَ يا عبد الستّار.» والمقال موجود على موقع جريدة **المدى**، «لتنتصر الحرّيّات ... لينتصر القانون،» www.madayat.com

٢ ـ وجيه عبّاس، «آداب بيروتية ... أم بيروتيّة آداب،» المصدر السابق.

٣ ـ هادي الناصر، «سماح إدريس وعماءُ الرؤية،» المصدر السّابق.

«الفضاء العراقي الجديد،»[١] يقف «ضدّ أيّ نجاح للعراق الجديد،»[٢] متحفّزًا ضدّ «الوعي الجديد»[٣] و«الثقافة العراقية الجديدة»[٤] و«الحرية الجديدة،»[٥] متطاولاً على «التجربة العراقية الجديدة.»[٦]

ما زاد في تعقيد الموقف أنّ إدريس ليس مجرّدَ «آخرَ،» غريبٍ عن هذه الهوية، ويهاجمها من بعيد. إنه، في عين الـ «عراق الجديد،» تهديدٌ مألوفٌ وقديم: إنّه يمثّل «الآخرَ الذي يمنع الذاتَ من أن تتكوّن،» كما كانت شانتال موفه ستقول؛ إنه تجلٍّ لأشباح الماضي القمعي والخوفِ من عودة الاستبداد. فخطابُه يدعو إلى «العودة إلى الوراء،»[٧] ويَنضح بـ «التعصّب القومي»[٨] (تعبيرًا عن «مشكلةٍ قومية»[٩] يعانيها إدريس ـ وربّما الآداب ككلّ).

من المؤكّد أنّ العديد من هذه الردود تعبّر عن حوارٍ من طرفٍ واحد، وتساجِلُ سماحًا إدريسًا متخيَّلاً يُجمَل فيه هذا الآخرُ المعادي لـ «عراق الجديد» بكلّ تجلّيات هذا الآخر: من ساطع الحصري إلى أسامة بن لادن. ولكنْ، لئن كان هذا الـ «آخرُ» متخيَّلاً، فإنّ سؤال «العراق الجديد» يبقى قائمًا. فما هي الهويةُ السياسيةُ لهذا العراق؟ وبمَ يفترق العراقُ الجديدُ عن القديم؟ وما نوع المجتمع الوطني الذي تتخيّله هذه الهويّةُ المحْدثة؟ وما مشكلةُ سماح إدريس معها، أو ما مشكلتُها معه؟

من خلال التوصيفات القليلة المتوافرة في مقالات حملة **المدى**، يبدو «العراقُ الجديد» ديمقراطيّاً، ليبراليّاً، متسامحًا، يَقبل الاختلافَ، ويَرفض «التكفيريةَ» والتعصّبَ القومي. إنّه وطنٌ تقدّميّ، لا يَفرض على أهله هويّةً موحّدةً نهائيّةً، بل ينادي بهويّةٍ تُشْبه فرنسا المثاليّةَ كما تخيّلها آلان بادیُو، حيث «المواطنُ يَبْتدع ماهيّتَه بنفسه، فيكون عاملاً مغربيّاً في باريس مثلاً.»[١٠] هويّةُ «العراق الجديد،» كما تعرّف عن نفسها، هويّةٌ مابعد-حداثيّة، فضفاضةٌ، تَحتمل وتَرعى تشكّلاتٍ حرّةً للانتماءات الاجتماعية.

بهذا المعنى، يصحّ السؤال: ما مشكلةُ سماح إدريس مع «العراق الجديد» (علمًا أنّ إدريس لم يستعملْ هذا التعبيرَ في افتتاحيته الشهيرة)؟ فحتى لو اعتبرْنا هذه الهويةَ (التي يَدعمها في وجه إدريس أكثرُ من مئة برلماني وسياسي عراقي يمثّلون ثلثَ مجلس النوّاب)[١١] مشروعَ هيمنة إيديولوجيّاً، فإنها تبقى مشروعًا يستحقّ أن ندافع عنه؛ وهي بالتأكيد أكثرُ ديمقراطيةً وأخلاقيةً من مختلف أنظمة الهوية في البلاد العربية المحيطة. فلماذا يُهاجَم مفهومُ «العراق الجديد» علنًا، ويتمّ التشكيكُ بشرعيته باستمرار، من إدريس وسواه؟

سأحاول في هذا المقال رسمَ تصوّرٍ أوّليّ لتطوّر مشاريع الهيمنة والهوية في العراق الحديث، وتفسيرَ موقع «العراق الجديد» ضمن تلك السردية التاريخية. وسوف أحاجج بأنّ مشاريعَ تصنيع الهوية في عراق البعث قد مرّت ـ بالتوازي مع مشروع بناء الدولة ـ بثلاثة أطوار مؤسّسيّة، يَقبع «العراقُ الجديدُ» في آخرها. وقد شَهدتْ كلٌّ من هذه الأطوار تدميرًا وإعادةَ تشكيلٍ لمؤسّسات المجتمع والدولة في العراق، كان أوّلُها عقدَي السبعينيات والثمانينيات، وثانيها سنوات الحصار، وثالثُها ـ الّذي لم يزل مستمرّاً ـ مرحلة الاحتلال الأميركي وما بعده.

٣ ـ صناعة الهيمنة في العراق: مسرحية من ثلاثة فصول

٣ ـ ١ ـ في السبعينيات والثمانينيات،[١٢] شهد العراقُ مشروعَ هيمنة دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ أيْ إنّه كان مشروعًا شبهَ توتاليتاريّ ناجحًا، أو في طور النجاح. كان النظامُ العراقي وقتَها (الذي زيّنه البعثيون، في البدايات، بائتلافٍ صُوَريّ

---

١ ـ ناجح المعموري، «الفزع من الفضاء العراقي الجديد: سماح إدريس أُنموذجًا،» المصدر السابق.

٢ ـ كاظم الحجّاج، مصدر مذكور سابقًا.

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ إبراهيم سبتي، «القانون لا يحمي سماح إدريس،» المصدر السّابق.

٦ ـ ٧ ـ من عريضة وقّعها برلمانيون وسياسيون عراقيّون «استنكارًا ... للتهجّم الذي قام به سماح إدريس،» من www.madayat.com

٨ ـ ٩ ـ ناجح المعموري، مذكور سابقًا.

١٠ ـ Alain Badiou, "The Communist Hypothesis," **New Left Review** 49, January-February 2008.

١١ ـ من عريضةٍ وقّعها برلمانيون وسياسيون عراقيون «استنكارًا... للتهجّم الذي قام به سماح إدريس،» من www.madayat.com

١٢ ـ وهي تُقسَّم، بدورها، إلى مرحلتين منفصلتين: ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨، ثمّ سنوات الحرب مع إيران ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، ولكنّي لن أفصّل هنا في هذا الموضوع. تكفي الإشارة إلى أنه كان للحرب مع إيران دورٌ رئيسٌ في دفع مشروع الهيمنة التوتاليتاري للدولة إلى أقصاه: ففي الحرب تذوب المسافةُ بين جهاز الدولة القمعي وجهازها الإيديولوجي، ويُعامَل «الآخرُ» الداخليُّ كالعدوّ على الجبهة. وفي تلك المرحلة شهد العراقُ أكثرَ مشاريع الهندسة الاجتماعية بشاعةً، كحملات الأنفال التي ذَهَبَ ضحيّتَها عشراتُ الآلاف من الأكراد الأبرياء (تقدّر هيومان رايتس ووتش عددَ ضحايا الأنفال من المدنيين غير المسلّحين بـ ٥٠ إلى مئة الف).

مع عدد من الأحزاب) نظامًا «شرعيّاً،» ذا علاقاتٍ جيّدةٍ مع القطبيْن العالمييْن، وحلفاءَ دوليين وإقليميين. كان صدّام حسين، حتّى احتلال الكويت، رئيسًا «محترمًا» يزور الدولَ العربيةَ والغربيةَ وسط التّرحاب، برغم كلّ تقارير هيئات حقوق الإنسان. وكان، في الثمانينيات، من الزّعماء العرب القلائل الذين امتلكوا شعبيةً حقيقيةً خارج بلدانهم.

لم يكن شاعرٌ عربيٌّ حسّاسٌ مثلُ محمد الفيتوري يجد غضاضةً في تلقّي «جائزة صدّام الأدبية،» ولا كان مطربٌ رقيقٌ مثلُ عبد الله الرويْشد يتردّد في الغناء لرئيس البعث في بغداد، والأمثلة كثيرة. وبحسب رواية كنعان مكّيّة، فقد كانت مقبوليّةُ هذا النظام شبهُ الجماعيّة هي ما استثار مكّيّة لإصدار **القسوة والصمت**.

كان للنظام مثقّفوه ومنظّروه ومهرجاناتُه و«مشروعٌ لإعادة كتابة التاريخ» تَحَدَّثَ عنه إريك دايڤيس منذ سنوات قليلة في كتاب عن الدولة والثقافة في العراق. **فلقد مارس النظامُ الهيمنةَ بالمعنى الفعّال، أيْ انّه لم يمارسْها بالقمع والمنع فحسب، بل أيضًا بإنشاء «صناعةِ إنتاجٍ ثقافيّ»[1] ضخمةٍ موّلتْها مداخيلُ النفط في السبعينيات (والقروضُ والمساعداتُ من الحلفاء في سنوات الحرب مع إيران).**

يروي دايڤيس[2] أنّ تلك الفترة شهدت انفجارًا، لا تقلُّصًا، في حجم الإنتاج الثقافي والفنّي في العراق؛ كما تضاعَفَ، مرّاتٍ عدةً، عددُ الدوريّات والمجلاّت العامّة والمتخصّصة. وتمّ ذلك بمعظمه بتمويلٍ من الدولة التي استَملكتْ، أو أَرهبتْ، أو مَنعت الحركاتِ والإصداراتِ الثقافيةَ المستقلّة. كان على الثقافة في عراقِ السبعينيات والثمانينيات التكلّمُ تحت سقف الخطاب البعثي، برغم وجود حالات مقاومةٍ «رمزيّةٍ» داخل الثقافة الرسمية ـ وكثيرٌ منها كان شجاعًا، بل بالغَ الشّجاعة، وكلّف أصحابَها غاليًا. إلاّ أنّ هيمنة الدولة على إنتاج ثقافة العراق البعثي ـ «الجديد» حينذاك ـ مَنعَ نشوءَ خطاباتِ هويّةٍ متكاملةٍ، شعبيةٍ، بديلةٍ، تتحدّى النسخةَ الرسمية... هذا، مع استثناء كبير، هو الحالةُ الكردية؛ والأكراد (وقوميّوهم أصحابُ مشروع هويّة هو من المشاريع الأقدم والأكثر شرعيّةً في العراق الحديث) كانوا الـ «آخَرَ» الدائمَ في الدولة العربية في العراق. وكم عانى أكرادُ العراق، منذ أيام ساطع الحصري، هذه الوضعيةَ!

مشروعُ الهيمنة هذا بدأ بدخول أزمته مع نهاية الحرب مع إيران عامَ ١٩٨٨، إذ لم يعد بإمكان الدولة تمويلُ مشروعها الهائل في ظلّ اقتصادٍ مدمَّر، وأسعارِ نفطٍ منخفضة، ونضوبِ الدعم من «الحلفاء.» وقد تجلّت علائمُ هذه الأزمة في فشل مشاريع اللَّبْرلة الاقتصادية في أواخر الثمانينيات[3]، وانفجرتْ مع احتلال الكويت وحرب الخليج.

٣ ـ ٢ ـ في التسعينيات دخلت الدولةُ في العراق إلى ما تسمّيه الباحثةُ الأميركية كيرن شودري «سياساتِ القلّة» (politics of scarcity)، أي الممارساتِ التي تتّبعها الدولُ لدى تعرُّضها لأزماتٍ تَضْغط على بنيتها المؤسّسية. بمعنًى آخر، سَقطتْ إمكانيّاتُ مشروع هيمنة الدولة في العراق، داخليّاً وخارجيّاً، وصار همُّ النظام الأول هو البقاء على قيد الحياة وفي سدّة الحكم. كان صدّام حسين، في سنوات الحصار، قادرًا على إنشاء مؤسّسةِ استبدادٍ داخل المجتمع السياسي (بمعنى أنّه سَحَقَ كلّ حركة سياسية علنيّة تتحدّى النظامَ في الداخل)، ولكنْ شتّان ما بين الهيمنة والاستبداد: إذ يُمْكن الدولةَ، عبر القمع والمنع، أن تُجبرَ مواطنيها على الرضوخ السياسي وعدم التمرّد؛ وهذا ما أسمّيه الاستبداد. أمّا أن يَكسبَ النظامُ مقدارَ **الشرعية** التي تمكّنه من العمل على مستوى هويّات مواطنيه، فهذا يتطلّب جهدًا من نوع مختلف لم يكن لدولةِ بعثِ العراق عامَ ١٩٩١، الخارجةِ من الهزيمة والثورات الشعبية، والمقْبلةِ على حصارٍ دوليّ شَلَّ اقتصادَها، الاضطلاعُ به.

في تلك المرحلة، تحوّلَ مشروعُ هيمنة الدولة إلى مجرّد مشروع استبداد. واستحال نمطُ الهيمنة في العراق إلى شيءٍ يُشْبه توصيفَ ليزا ويدين للحكم في سوريا: حيث تحصل الدولةُ بمزيج من العنف والترغيب على رضوخ مواطنيها العلني، ولكنّها غيرُ قادرةٍ ـ لا غيرُ راغبةٍ ـ على تغيير قناعاتهم. أيْ انّ المواطن مستعدٌّ لأن «يسمّع» أنّه بعثيّ للناظر في ساحة المدرسة، ولكنّه في المنزل والحارة لا يرى للبعث أثرًا إلاّ من خلال الشرطي ورجلِ المخابرات.

---

١ ـ Eric Davis, **Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq** (Berkeley: UC Press, 2005), p. 156.

٢ ـ المصدر السابق، ص ١٦٦. يقول دايڤيس مثلاً إنّ استهلاكَ الورق في دار النشر الحكومية، دارِ الحريّة، تضاعف من ٣،٦٥٤ طنّاً عام ١٩٧٤ إلى ١١،٢١١ طنّاً بعد عامين فحسب. وزاد توزيعُ مجلّة مثل **الأقلام** من ١،٥٠٠ نسخة عام تأسيسها (١٩٦٤) إلى ٣٠٠٠ (١٩٦٨) ومن ثمّ إلى ١٥،٠٠٠ (١٩٧٧).

٣ ـ وحينها، امتدّ عنفُ الدولة إلى قطاعٍ جديدٍ من المجتمع، هو طبقةُ التجّار، الذين أُعدم العشراتُ منهم وعُوقب كثيرون آخرون لـ «عدم تعاونهم» مع الدولة في المجال الاقتصادي.

في تلك المرحلة، إذًا، تقلَّصَ مشروعُ الهيمنة المتعدّدُ الأطراف الذي ساد في عراق السبعينيات والثمانينيات إلى مشروع استبداد، مشكّلٍ، في جوهره، من عائلةٍ تَمْلك جهازًا قمعيّاً ومؤسّسة لتوزيع الحصص التموينيّة.[١] في عراق التسعينيات، حصرت الدولةُ علاقتَها بالمواطن عبر مؤسّستيْن أساسيتيْن: جهاز الدولة القمعي، حيث كان كلُّ فعل اعتراض من المجتمع المدني يُرَدّ عليه بعنفٍ أهوج؛ وجهاز توزيع الحصص الغذائية، الذي وصفته الأممُ المتحدة بأنّه «من أكثر أجهزة التوزيع كفاءةً في العالم»[٢] والذي شكّل، في تلك الأيّام، السبيلَ الوحيدَ أمام معظم العائلات العراقية لتحقيقِ قدرٍ من الاكتفاء التمويني.

بهذا المعنى، فإنّ الحصار الذي أجاع العراقَ وقَتلَ مئاتِ الآلاف من أبنائه ودَمّر بنيةَ مجتمعه التحتيةَ (هذه الجريمة الكبرى التي لا يكاد يتكلّم عليها أحدٌ اليومَ، ربما لأنّها لم تكن موجَّهةً ضدّ مجموعةٍ طائفيةٍ أو إثنيةٍ بعينها) لم يهدِّد سلطةَ صدّام الاستبدادية، التي أُعيدَ تشكيلُها في مؤسّساتٍ جديدةٍ تَستخدم ظروفَ التجويع لإخضاع المواطن للدولة. بل إنّ الحصار والإستراتيجية الأميركية في الحقيقة مَكّنا صدّامًا من إدامة استبداده لسنواتٍ طويلةٍ وقاسيةٍ بعد سقوطه العسكري الكامل في الحرب وانتهاءِ مشروع دولته الطموحة.

سقوطُ مشروع الهيمنة البعثية فَتَحَ فضاءَ الهوية العراقي على مشاريع جديدة لتشكيل الانتماءات الاجتماعية،[٣] كان جلُّها طائفيّاً ـ إثنيّاً يزاحم الدولةَ على مفهومها للهويّة ويبني تواريخَ «خاصّةً» لجماعاتٍ في العراق تُسْبغ على نفسها «جوهرًا» مختلفًا عن باقي الشركاء في المجتمع الوطني المفترض. هذه السرديّات الطائفية نَضَجَ بعضُها وتبلور في سنوات التسعينيات (كحال القومية الكردية)، وبعضُها الآخر أُعيدَ تشكيلُه وتأسيسُه (كحال العشائر)، في حين شهدتْ هويّاتٌ أخرى انبعاثًا وانتشارًا على مستوى الجماهير (كالشيعية السياسية).[٤]

في تلك السنوات، وضمن تجربة «إقليم الحكم الذاتي،» انتقل طموحُ القوميين الأكراد من المفاوضة على شكلٍ من أشكال الحكم الذاتي في ظلّ الدولة المركزية إلى الحلم بالاستقلال الناجز. وصارت أكثريةُ الشعب الكردي، بحسب استطلاع رأيٍ أُجري مؤخّرًا، تطالب بعراقٍ مقسَّم إلى دولٍ مستقلّة.[٥] وهذه ليست سُبّةً أو مدعاةَ اتّهام: فالحركة القومية الكردية حركةُ هويّةٍ شرعية لا يمكن أحدًا أن يُنْكِرَ عليها حقَّ المطالبة بدولة، إذ لا توجد في السياسة والأخلاق هويّاتٌ «أصحُّ» أو «أفضلُ» أو «أكثرُ شرعيّةً،» كما سبق وأسلفنا. الإمكانُ الوحيدُ للحكم على مشروع هويّة هو عبر رؤيته الأخلاقية والسياسية للمجتمع الوطني الذي ينوي تأسيسَه.

٣ ـ ٣ ـ في الفصل الأخير من قصة الدولة في العراق، أيْ عراقِ الاحتلال، نجد خطابَ «العراق الجديد.» هذه المرحلة ـ التي تخلّلتها دورةٌ جديدةٌ من تدميرٍ وإعادةِ تشكيلٍ لمؤسّسات الوطن العراقي بكلفةٍ بشريةٍ ومادّيةٍ لا تصدَّق ـ **هي مرحلةُ استيلاء الهيمنات الطائفية على الدولة. وهي مرحلةُ الحرب بين نخبةٍ طائفيةٍ متحالفةٍ مع الاحتلال، وبين الجماهير التي تدّعي النُّخَبُ تمثيلَها.**

---

١ ـ شَهدتْ تلك المرحلةُ أيضًا انفجارًا في حجم البروپاغاندا الرمزية للنظام، ممثّلاً برئيسه: من بناء عشرات القصور الرئاسية، لتكونَ، في كلّ مدينة، تذكيرًا بصريّاً مستمرّاً للمواطنين بحضور السلطة؛ إلى العدد المتزايد من الـ «مناسبات» الوطنية، التي كانت، عمليّاً، مسارحَ لطقوس التعبير عن الولاء للنظام ولصدّام حسين. أشكالُ الـ «هيمنة الرمزية» هذه كانت، كما تقول ليزا ويدين عن حالة سوريا، انعكاسًا لعجز النظام عن تحقيق مشروع هيمنة توتاليتاري «حقيقي.» أيْ انّ النظام يبالغ في رسم صورة توتاليتارية عن نفسه ومجتمعه ليخفيَ عجزَه عن إرساءِ مشروعٍ شموليٍّ فعّال. فيتمّ، مثلاً، بناءُ «أعلى برج في الشرق الأوسط» و«أكبر قصر في الشرق الأوسط» في قلب بغداد، صرحيْن رمزييْن ضخميْن لسطوة النظام، ولكنّهما، في الوقت ذاته، بديلٌ كاذبٌ لمشروع هيمنة «حقيقي» تقوم فيه الدولةُ ـ مستعملةً العنفين: القمعي و«الإنتاجي» ـ بإعادةِ هندسةِ المجتمع من جذوره وإعادةِ رسم المدن وأحيائها وعاداتها.

٢ ـ Andrew and Patrick Cockburn, **Saddam Hussein: An American Obsession** (London and New York: Verso, 2002), p. 123.

٣ ـ وبعضُها بتشجيعٍ من بعث صدّام الذي بدأ باستخدام قوًى من ضمن «المجتمع» لحماية الدولة، بعدما كان يستعمل الدولةَ لتغيير المجتمع. تديُّنُ صدّام المفاجئ في آخر سنيّ حكمه كان دليلاً على انسياقه إلى ما يريده الشارعُ، لا العكس، واستسلامًا نهائيّاً في مسألة علمنة المجتمع. وأما «إعادة إنتاج القبليّة» في التسعينيات، فقد تحدّث عنها بإسهاب أماتزيا بارام وعصام الخفاجي.

٤ ـ في هذا المجال، وعن دور العلاّمة الشهيد محمد صادق الصدر في إعادة إحياء دور المرجعية الشيعية في التسعينيات، راجعْ كتابات پيتر هارلينغ وتقارير «مجموعة الأزمات الدولية» عن الحركة الصدرية.

٥ ـ للحصول على التقرير كاملاً، راجع: http://www.abcnews.go.com/images/PollingUnit/1060a1IraqWhereThingsStand.pdf

فبالرغم من بعض الحديث الأميركي، أوائلَ أيّام الاحتلال، عن «عراقٍ جديدٍ» و«مجتمعٍ مدنيّ عراقيّ» و«طبقةٍ وسطى عراقية،» فقد نَظَرَ الأميركيون إلى العراقيين منذ الأيام الأولى كمجموعة طوائف، وعاملوهم وصَمّموا نظامَهم السياسي على هذا الأساس. وبعد «تحالفٍ» لم يدم مع طاقم الاحتلال الأوّل، الذي أَثبتَ أنّه غيرُ قادر على تحقيق شعبيةٍ أكثريةٍ طائفية، وَجّه الأميركيون أبصارَهم إلى نخبةٍ طائفيةٍ وقبليةٍ ادّعت أحقّيتَها في تمثيل «طوائفها.» بعضُ هذه الشخصيات اشتُهر وصُنعتْ زعامتُه في تلك الفترة (مَن كان يَعْرف عدنان الدليمي في العراق قبل الاحتلال؟ والتقاريرُ تدلّ على أنّ الشيخ عبد الستّار أبو ريشة لم يكن من كبار عشيرته).[١] ولكنّ هذه النخبة لم تكن تمثّل أغلبيةً بين العراقيين في حقيقة الأمر، ولا هي اليوم أغلبيةٌ بعد سنواتٍ من سيطرتها على الدولة وأجهزتها. فالمجلسُ الأعلى للثورة الإسلامية وحزبُ الدعوة، مثلاً، يضطرّان إلى التحالف مع الصدريّين (الذين وُلدوا، في الأساس، كحركة احتجاج ضدّهم وضدّ نخبتهم وضدّ الاحتلال!)[٢] للفوز بالانتخابات. إنّ مشاريع الهيمنة الطائفية التي زُرعتْ في الدولة، وتتحكّم بالحكومة، هي هيمنةُ نُخبٍ تحاول فرضَ سيطرتها على جماهيرها المهمَّشة (أو ما يُدعى بالإنكليزية subaltern).[٣] ومن جديد ، فإنّ المجلسَ الأعلى وحزبَ الدعوة، مثلاً، لا يمثّلان الجماهيرَ المهمَّشةَ بالملايين في مدينة الصّدر أو البصرة والمدن التي تضخّمتْ بفعل الهجرة من الريف، بل يتكوّنان ـ بشكلٍ رئيسٍ ـ من النخبة الشيعية وطبقتِها الوسطى والوفيّة للمرجعية التقليدية. وفي الأسبوع الأول من نيسان خاضت الحكومةُ وأحزابُها ما يمكن وصفُه بـ «حربٍ أهليةٍ» لإخضاع الفضاء الصدري المهمَّشِ والمسلَّح ـ والذي يمثّل غالبيةَ الشيعة في العراق ـ لإرادتها، أو إلغائه من المسرح السياسي.[٤]

حصل شيءٌ مماثلٌ في الوسط العربي السُّنّي، حيث أَحدثَ الاحتلالُ ثورةً ضمن الجماهير المهمَّشة منذ عهد صدّام: أبناءِ الأحياء الفقيرة في بغداد، سكّانِ مدن الأطراف المفقرة والمتديّنة، وكان اسمُها المقاومة[٥] (بشكلها السّنّي على الأقلّ)، تُحرّكها وطنيةٌ عراقيةٌ عامّةٌ تَرْفض الاحتلالَ وتديّنٌ محافظٌ. حاولتْ مؤسسةُ الاحتلال استيعابَ هذا الجمهور عبر نخبتيْن طائفيتيْن «صُنعتا» خصّيصًا لهذه الغاية، فيما حاولتْ إخضاعَه عسكريّاً عبر حربٍ بلغتْ مرحلةً من العنف تذكّر بأفعال صدّام ـ كتدمير الفلّوجة وبعثرةِ أهلها مثلاً أو وضع أهالي بغداد في أقفاصٍ إسمنتيّة. ما فشلتْ نُخَبُ الاحتلال الطائفية في تحقيقه، بعد سنوات من الحرب وعشراتِ آلاف المعتقلين، قد تنجح فيه القاعدةُ ـ ومثيلاتُها على الطرف الآخر ـ التي أَجبرتْ جماهيرَ العربِ السُّنّةِ على قبول تهدئةٍ مؤقّتةٍ تحميها من الإبادة.

يتكلّم الكثيرون على اندلاع الحرب الأهلية بين الطّوائف، السُّنّيةِ والشيعيةِ في العراق؛ وهي حربٌ لا نملك بعدُ كلَّ تعاليلها وأسبابِ اندلاعها، وأدّت أيضًا إلى اصطدامٍ دمويّ بين الجماهير المهمَّشة على الطرفين. ولكنْ قلّما يتكلّم المراقبون على الحروب الأهلية **ضمن** الطائفة الواحدة، وهي حروبٌ تواصلتْ منذ لحظة الاحتلال بهدفِ إخضاعِ مهمَّشي العراق (أيْ مَن همّشهم صدّام والحصارُ والفقرُ وتفكّكُ الدولة) لنخبٍ طائفيةٍ اختارها الاحتلالُ، وضمن نظامٍ طائفيّ انتقاه الاحتلالُ، وباتّجاهِ «عراقٍ جديدٍ» يقرّر مسارَه الاحتلالُ.

الصراع الذي دار في البصرة مؤخّرًا، وتصريحاتُ رئيس الوزراء نوري المالكي، التي وصلتْ إلى مقارنة الميليشيا الصدريّة غيرِ المنظّمة بالقاعدة بل «وأسوأ،» شاهدٌ على حرب الإخضاع والإقصاء بين الهيمنات الطائفية من جهة، والقواعدِ الّتي تدّعي تمثيلَها من جهة أخرى. وتتلخّص معضلةُ العراق، في منطق النّخب الطائفية، بأنّ أغلبَ العرب الشّيعة[٦] يَرفضون الخضوعَ للقيادات الطائفية المنتقاة لهم، وبأنّ أغلبَ السُّنّة يرفضون ذلك أيضًا، وبأنّ الأغلبيتين تَرْفضان الخضوع للاحتلال، فما العمل؟! إنّهم لا يريدون الديمقراطية!

وتبقى كردستانُ العراق استثناءً هنا، حيث يسود ما يُشْبه الإجماعَ الوطني على القومية الكردية في ظلّ «ثنائيّةٍ» زعيميْن، كلاهما واحدٌ أوحدُ في «نطاق زعامته،» وبينهما تاريخٌ من الحروب الأهلية. والجديرُ بالذّكر هنا أنّ استعمالَ الميليشيات

---

١ ـ راجع مشرق عبّاس في **الحياة**، ٢٠٠٧/١/١٦.

٢ ـ International Crisis Group Report: "Iraq's Civil War, the Sadrists and the Surge," 7 Feb 2008.

٣ ـ ويقول العديد ممّن دَرَسوا الهيمنة، وأوّلُهم غرامشي، إنّ الهيمنة هي، في الأساس، عمليةُ بسطِ السيطرة على المهمَّشين (subaltern).

٤ ـ International Crisis Group Report, opcit.

٥ ـ على عكس ادّعاءات الإدارة الأميركية في أوّل سنوات الاحتلال، لم يكن المقاومون العراقيون «سُنّةً أضرّ بامتيازاتِهم سقوطُ النّظام» (ذلك أنّ أغلبَ الطبقة الوسطى العراقية كانت قد صارت خارج البلد آنذاك). فالمدينة الّتي سادت فيها المقاومةُ حتى «حَكَمَتْها» بانتفاضة شعبية كانت الفلّوجة، لا تكريت مثلاً.

٦ ـ هذا بالرغم من كلّ «الجهود» الّتي يبذلها العديدُ من أعضاء القيادة الصّدرية؛ وأوضّح لأقول إنّني، حين أتكلّم على المهمَّشين، فأنا أقصد **جماهيرَ** الصّدر، لا قيادتَه، الّتي قد تكون مستعدّةً لتسويةٍ مع النخبة الحاكمة.

الكردية ـ من قِبل مؤسّسة الاحتلال ـ في الموصل والشّمال لإخضاع المقاومة الشعبية زَرَعَ أحقادًا عرقيّةً لم تَعْرف المنطقةُ مثيلاً لها منذ الستّينيات.

مع تجذُّر هذه النخبة الطائفية في الحكم، يأتي مَن يَنْطقون باسم المؤسّسة الرسمية ويَقْبضون رواتبَ منها ليحاضروا على سماح إدريس في العراق الجديد والديمقراطية والوطنية والتسامح. **المشكلة ليست في خطاب «العراق الجديد،» والمشكلة ليست أنّ «العراق الجديد» هيمنةٌ أو هيمنةٌ سيّئة. المشكلة هي أنّ العراق الجديد ليس هيمنة أصلاً، بل ولا مشروعَ هيمنة. «العراق الجديد» هو خطابٌ/واجهةٌ لمؤسّسة استعمارٍ تتحالف مع نُخبٍ طائفية، والنّخبُ تَستعمل عنفَ الدولة والجيش الأميركي لقمع جماهيرها وإعادتها إلى أيّام الإقطاع** (تخيَّل الدولةَ «الحديثةَ» أو «الليبراليةَ» التي ستبنيها الأحزابُ الدينيةُ في الجنوب لو حصلتْ على «الإقليم» الذي تطالب به!). **المشكلة ليست في العراق الجديد؛ المشكلة هي في غيابه.**

خطابُ «العراق الجديد» يماثل، من زاويةٍ معيّنة، الخطابَ اللبناني الرسمي بعد اتّفاق الطائف. ففي لبنان، كما في العراق، خَلقتْ مشاريعُ الهيمنة الطائفية خطابًا «وطنيّاً،» هو في الأساس وسيلةُ تخاطبٍ بين الطوائف/الأمم ـ إلى حين تتحارب أو تستقلّ بعضُها عن بعض ـ لا هويةً بديلةً أو مجرّدَ إمكانيّةٍ هوية. تحتجّ إحدى الكاتبات المدافعات عن فخري كريم لأنّ سماح إدريس، كما زعمتْ، «صنَّفَ العراقيين إلى عربٍ و كرد.»[1] لقد جُرحتْ مشاعرُ هذه الكاتبة، وكأنّ المؤسّسةَ السياسيةَ العراقية تستنكف عادةً عن الكلام الطائفي! وأما الحقيقة فهي أنّ كلّ الكلام السياسي في العراق الرسمي اليوم هو كلامٌ طائفي، بل إنّ الدستورَ العراقي نفسَه «صنّف العراقيين إلى عربٍ و كرد»! **الاحتجاج على إدريس يعود، عمليّاً، إلى أنّه لم يحترمْ قواعدَ اللعبة الطائفية، وتكلّمَ على هذه الهويّات من خارج لغة التخاطب التي كرّستها الطّوائفُ وتُجسّدها المؤسّسةُ الحاكمةُ: لغةِ «العراق الجديد.»**

المشكلة ليست في «العراق الجديد»؛ المشكلة في ما وراءه. فإنْ كان خطابُ العراق الجديد يريد أن يرى نفسَه ديمقراطيّاً، فإنّ النُّخب الّتي تصنعه توريثيةٌ وسلطوية. وإنْ كان يرى نفسَه ليبراليّاً وحداثيّاً، فإنّ السُّلالاتِ الطائفيةَ التي توقّع عرائضَه متديّنةٌ ومحافِظةٌ وذكوريّة. وإنْ كان يريد أن يرى نفسَه متسامحًا ومنفتحًا، فإنّ أمراء الطائفية متعصّبون وشوفينيّون وكارهون للآخر، إلى حدّ الذّبح الجماعي. وإنْ كان «وطنيّاً» وداعيًا إلى الاستقلال والسيادة، فإنّ الهيمنات الطائفية تعاملتْ وتتعامل مع كلّ أجنبيّ، ومع الديكتاتورية في العراق وخارجه؛ وهي تريد اليومَ تقسيمَ بلدها، لا لتخلقَ في «أقاليمها» مشروعًا سياسيّاً تقدّميّاً حداثيّاً، بل لتتحكَّمَ النخبةُ المكرَّسةُ بموارده وتَنْهبها![2]

٤ ـ حين يُكتب التاريخ

تحدّث دريدا يومًا عن خطر عمليّةٍ سمّاها «التلقيح الذاتي» ضدّ الليبراليّات الغربية. المقصد هو أنّ الليبرالية، حين تتحوّل بالفعل إلى هيمنةٍ ناجحةٍ و«حقيقةٍ» مسيطِرة، تلقّح نفسَها ضدّ احتمال «الآخر»: تَفْقد ذلك الشعورَ بالفضول تجاهه، وتَخْسر احترامَها للمختلف، وتحصّن نفسَها من احتمال الخطإ. إذّاك تتوتّر العلاقةُ مع «الآخر» ـ كلّ آخر ـ ويصير كلُّ مَن يقطن خارج هذه الإيديولوجيا خطرًا عليها لأنّها لا تَفْقه ألاّ يتّبعَ إنسانٌ سويٌّ طُرُقَها الخيّرةَ والنّيّرة، ويصبحُ هذا الآخرُ (تلقائيّاً) شرّيرًا وظلاميّاً، أو في أحسن الأحوال، متوحِّشًا بدائيّاً يحتاج إلى عملية إعادة تأهيلٍ استعمارية. ساعتَها، تبدأ التيّاراتُ الفاشيةُ بالظهور من قلب الليبرالية، وبحجّة الدفاع عنها أيضًا.

الديمقراطية الليبرالية تبقى، برغم الأخطار التي يحذّر منها دريدا ورهطُه، «حلمًا» أفضلَ بما لا يقاس ممّا تعيشه مجتمعاتُنا العربية. المشكلة هي أنّنا «استوردْنا» (أو لُقّمنا) ليبراليّةَ الطور الأخير، ليبراليةَ «الإمبراطورية،» الليبراليةَ المهيمنةَ التي تَصْنع من كلّ «آخرَ» عدوّاً وتكفّره، الليبراليةَ التي تمثّل بجثثِ أعدائها وتجرّدُهم من إنسانيّتهم.

المشكلة الكبرى هي أنّ هذه الثّقةَ المفرطةَ لليبراليةِ الطور الأخير، وقابليّتَها للعنف، أسبغتْهما على نفسها تيّاراتٌ طائفيةٌ ليس همُّها بناءَ المجتمع الديمقراطي، بل خوضُ حروبنا الأهلية المؤجّلة، ورفعُ نخبةٍ جديدة ـ ولو بالدّم ـ إلى مصاف الحكم!

---

١ ـ سلوى زكّو، «دفاعًا عن المثقّف العراقي والآداب معًا،» madayat.com

٢ ـ وهذه النّخب الطائفية لم تنتظرْ تأسيسَ دولها وأقاليمها الخاصّة حتّى تبدأ النهب، إذ تَذْكر مصادرُ عراقيةٌ أنّ أكثر من مئة مليار دولار قد «اختفت» بسبب الفساد منذ ٢٠٠٤. أتعرفون ما يعني هذا الرّقم؟ أنّه أكثرُ من ضعف ميزانية جمهورية العراق السنوية، وخمسة أضعاف ميزانية صدّام العسكرية في قمّة جنونه! راجع خلود العامري في **الحياة** ٢٠٠٧/٢/٢٩.

حتّى كنعان مكّيّة يعترف اليوم بأنّ أعداد القتلى العراقيين منذ الغزو الأميركي «بدأتْ تقترب» من أعداد ضحايا صدّام. أعداءُ مكّيّة يقولون إنّ عدد الضحايا الفعلي فاق الرَّقمَ الذي «أنجزه» صدّام ـ خلال ثلاثة عقود. غير أنّه من الصعب أن نتبيّن الحقيقة؛ فشهداءُ العراق يُحصَوْن في تقارير «تقريبيّة» ـ أيْ ضمن هوامش بمئات الألوف.

تلالُ الجثث تتراكم، ولدينا جميعًا خيارٌ من اثنين. **الخيار الأوّل** هو أن نَقْبل روايةَ المؤسّسة الرسمية العراقية عن أحداث السنوات الماضية، فنردّدَ أنّ العراق حرّرتْه أميركا ويَحْكمه اليومَ مشروعٌ ديمقراطي، ونتجنّبَ مساءلةَ النظام الحاكم لأنّه، في النهاية، «منتخَبٌ ديمقراطيّاً،» الأمرُ الذي يعطي نُخَبَه الطائفيةَ «مناعةً» ضدّ التشكيك والنقد. أما **الخيار الثاني** فهو أن نَنْظرَ إلى ما خَلْفَ الخطابات والكلام الرخيص، فنتأمّل، ولو لدقائق، فوّهةَ المأساة؛ أن نفكّرَ، للحظاتٍ، بحجم الموت وعذابات الموتى والأحياء؛ ومن ثمّ نرفع العقيرةَ بالسؤال عن المرتكبين، جميعِهم، وعمّن أعطاهم الحقَّ في استرخاص الحياة إلى هذه الدرجة. عندها، فقط، نبدأ باكتشاف الحقيقة.

قد نُسأل جميعًا، بعد عقدٍ أو أكثر، عن موقفنا الأخلاقي يومَ كانت المجزرةُ تدور. تذكّروا، حين ارتكب صدّام جرائمَه، لم يفتحْ أحدٌ فمَه!

كاليفورنيا

❖ ❖ ❖

شهود الزُّور وقضيّة فخري كريم*

باقـر إبراهيم

في ١٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨ شاركتُ في التوقيع على «ميثاق شرف بين أنصار الكلمة الحرّة» دفاعًا عن مجلة الآداب البيروتية، ورئيس تحريرها د. سماح إدريس. ومع توقيعي على ذلك الميثاق أرسلتُ إلى الأخ د. سماح إدريس الرسالة الثالثة: «إنّي أحدُ المتابعين من موقع المسؤولية السابقة، ولمدةٍ تزيد عن ربع قرن في الحزب الشيوعي العراقي، الأحداثَ والوقائعَ التي انتهت بتخريب وطنية وإنسانية ذلك الحزب المناضل، ممّا مهّد وشارك في احتلال وتدمير وطننا العزيز، بعد تحطيم مناعاته وحصونه. كما أنّي أحدُ ضحايا النضال دفاعًا عن مبدئية ذلك الحزب وعن وحدة حركته الوطنية والقومية. ومن هذا المنطلق أعبّر لكم عن تأييدي وتضامني مع موقفكم الذي احتوته افتتاحيةُ مجلة الآداب الغرّاء (نقد الوعي النقدي ـ كرستان العراق نموذجًا). أحيّي موقفكم الجريء الذي هو في حقيقته وقفةٌ مشرِّفةٌ على طريق النضال من أجل تحرير العراق ووحدته وتقدُّمه». (باقر إبراهيم، عضو المكتب السياسي سابقًا في الحزب الشيوعي العراقي).

يهمّني أن أتوقّف عند فكرتي التي أوردتُها في رسالتي أعلاه، من أنّ موقف السيد سماح إدريس، في افتتاحية مجلة الآداب، كانت «وقفةً مشرّفةً على طريق النضال من أجل تحرير العراق ووحدته وتقدُّمه.» فقد أثبتتْ ردودُ الفعل والتباينات، بين مناصري تلك «الوقفة المشرِّفة،» وبين معارضيها الذين حشدهم المتّهم الأولُ في القضية، وكذلك شركاؤه، أنّ «نقد الوعي النقدي» لم يقتصرْ على كردستان العراق كنموذج، وإنما صار العراقُ، المحتلُّ، المهانُ والمذلُّ، هو النموذج.

لا أريد أن أتوقّف كثيرًا عند الطابور غير القصير من موقّعي عريضة التضامن، الذي حشدهم المتّهمُ الأول السيد فخري كريم، وشركاؤه، للشهادة لصالحه. بل لي وقفةٌ فقط عند أسماء الثلاثة من القادة السابقين في الحزب الشيوعي العراقي، الرفاق عزيز محمد وكريم أحمد وعبد الرزّاق الصافي، الذين نشروا في منتصف آذار ٢٠٠٨ بيانًا في جريدة **المدى**، جريدةِ فخري كريم، بعنوان: «ردّاً على طعونٍ مغرضة... وإنصافًا للحقيقة.» ومما جاء فيه:

«وكان من بين الطعون الباطلة، التي حَوَتْها مقالةُ السيد إدريس، تجاوزُ الأستاذ فخري كريم على ماليّة الحزب الشيوعي العراقي. ونظرًا لِما كنّا نَشْغله من مراكز حزبية في قيادة الحزب الشيوعي، إذ كنّا أعضاء في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب، ولما نعرفه من وقائع عن كثب، نجد من الضروري، ردّاً للطعون أو إنصافًا للحقيقة، أن نقول إنّ الرفيق فخري كريم ليس فقط لم يتجاوزْ على مالية الحزب، بل كان له دور كبير في تعزيزها من خلال توطيده لعلاقات الحزب

* ـ النسخة الأصلية، التي تحوي كلَّ ما حذفتْه جريدةُ **الأخبار** ومجلةُ الآداب، موجودٌ على موقع البديل العراقي (www.albadeeliraq.com). وهناك نسخةٌ تحوي أكثرَ ممّا ذُكر هنا وهي منشورة في جريدة **القدس العربي** في ٢٠٠٨/٢/١٥. (الآداب)

النضالية بالمقاومة الفلسطينية، والفقيد الراحل عرفات بالذات، وبقيادة الحزب الاشتراكي اليمني أيام كان الرفيق علي ناصر محمد على رأسه، وبمجلة **قضايا السِّلم والاشتراكية**.»

من الضروري، في البداية، التساؤلُ عن أحقيّة الشهادة لصالح المتّهم فخري كريم باسم المكتب السياسي للحزب. فهذا المكتب كان يتكوّن، كما هو معروف آنذاك، من سبعة أعضاء هم: الثلاثة المذكورون أعلاه، إضافةً إلى المرحوم زكي خيري وباقر إبراهيم وعمر علي الشيخ وثابت حبيب العاني؛ كما كان الرفيقان يوسف سليمان (أبو عامل) والمرحوم مهدي عبد الكريم منسبّيْن لعضوية المكتب السياسي آنذاك. ولم يكن سرّاً مخفيّاً على قادة وكوادر الحزب من الصف الأول أنّ صراعًا مريرًا كان يدور داخل القيادة، في محاولة للوقوف في وجه انحدار الحزب في الجوانب السياسية والتنظيمية، بما في ذلك ما يتعلّق بالاعتراض على كيفية التصرّف بأموال الحزب.

١ ـ أبدأُ بباقر إبراهيم: فإنّ معارضتي للمسلك الذي دافع عنه القادةُ الثلاثةُ المذكورون كانت تمتدّ إلى الفترة التي كنتُ أتولّى فيها مسؤوليةَ قيادة الحزب داخل الوطن (تشرين الأول ١٩٧٨ ـ آب ١٩٧٩). كما لم تكن تلك المعارضةُ خافيةً على جميع المطّلعين والمقرّبين من رفاق الحزب، بل وبعض الأبعدين أيضًا. وكلُّ ذلك موضّحٌ وموثّقٌ في كتابي، **صفحات من النضال على طريق التصحيح والتجديد والوحدة** (الصادر عام ١٩٩٧ عن دار الكنوز الأدبية، بيروت). ولقد انتهى الموقفُ العدائي إزائي، بل والمحاربةُ التي اتّخذتْ صورًا لاإنسانيةً، إلى النتائج التي يعرفها الجميع.

وفي تموز ١٩٨٦، أيْ قبل ٢٢ عامًا، نشرنا على الرأي العامّ الحزبي والوطني والأممي، مذكّرةً وقعتُها أنا والمرحومان عامر عبد اللّه وحسين سلطان، وأيّدها عدنان عبّاس وآخرون، بصفتنا «أعضاءً وأعضاءَ احتياط في اللجنة المركزية وأعضاءً في المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية» كَشَفْنا فيها أوضاعَ الحزب المتردّية عمومًا، وقلنا في خاتمة المذكّرة: «إنّ حفنةً من الرفاق القياديين يتحمّلون مسؤوليةً أساسيةً في دفع الحزب في هذا الاتجاه الخطر والإصرار عليه، وفي مقدّمتهم الرفيق عزيز محمد، يعاونه في ذلك الرفيق فخري كريم وغيرُه.» ونصُّ هذه المذكّرة مدوَّنٌ في مذكّراتي الصادرة عن دار الطليعة ـ بيروت عام ٢٠٠١ ص ٤٢٨ ـ ٤٣٦. ورغم أنّ أربعة من قادة الحزب يقفون وراءها، إلاّ أنّها تعبّر أيضًا عن موقفِ وسطٍ أوسعَ من كادر الحزب القيادي.

وقد سبق أن ذكرتُ أنّنا بقينا ممسكين ببرنامج الحزب وبنظامه الداخلي وبتقاليده النضالية والتصاقه بالشعب وكادحيه، بينما راح مَنِ استولَوْا على زمام الأمور فيه، وفي مقدّمتهم عزيز محمد وفخري كريم، يُمْسكون بمفاتيح المال والإعلام والسلاح والصلات بمخابرات الدول المختلفة. وإذا قادتْهم تلك المفاتيحُ إلى كسبٍ معيّن، فإنّها أسهمتْ في إغلاق أبواب النجاة أمام الحزب الشيوعي وقضيّته العادلة.

٢ ـ أما المرحوم زكي خيري، فلا يمكن أن ينوبَ أحدٌ عن شهادته. ولكنّي أذكر بأمانة أنّي كنتُ أصارحه دائمًا بالحديث عن هذا الخراب الذي يسير نحوه حزبُنا الشيوعي ـ ومن بين أوجه الخراب، التلاعبُ بأموال الحزب [...] ـ وكذلك عن تسرُّبِ المبعوثين والمبعوثات من قِبل أجهزة القمع الحكومية إلى عقر دار قيادتنا، في [...] وغيرهما، وبعلم جميع شهود الزُّور وصمتِهم. وكان جواب المرحوم زكي خيري بشأن دور فخري السلبي مؤيِّدًا [...]: ولم أملكْ إلاّ أن أفسِّر اعتراضَه الواضح ذاك بأنّه إنما يشير إلى تواطؤ ومسؤولية كبير القوم (عزيز محمد) ومَنْ يشاركه. وها هما اثنان من شركائه (أحمد والصافي) يدليان بشهادتيْهما المزوّرتيْن معه.

٣ ـ المرحوم ثابت حبيب العاني: شغل عضويةَ المكتب السياسي في الحزب لفترة غير قليلة. ويعرف أكثريةُ رفاق الحزب المعاملةَ القاسيةَ التي عومل بها في كردستان، إثر الاتهامات التي وُجّهتْ إليه بموقف الضعف والعلاقة مع أجهزة النظام. وما أودّ إيضاحَه هو أنّ التحريض ضدّ ثابت حبيب لم يكن ينفصل عن النكاية به، بسبب اعتراضاته المعروفة والمعلنة على مواقف فخري كريم ومسلكياته، ومنها ما يتعلّق بالتصرّف بمالية الحزب. وما يجدر ذكرُه أيضًا أنّ المئات من رفاق الحزب، وخصوصًا في كردستان، كانوا يحيطون ثابت حبيب بالمحبّة والاحترام، رغم علمهم بإجراءات العزل المتّخذة بحقّه.

٤ ـ الرفيقان عمر علي الشيخ ويوسف سليمان (أبو عامل)، العضوان آنذاك أيضًا في المكتب السياسي. وأنا أعرف موقفهما المعترض، أو على الأقل غير الموافق، على الخراب وعلى [كيفية إدارة مالية] الحزب. وإذا كان هذان القائدان في الحزب ملوميْن على عدم إعلان الموقف العادل المطلوب منهما، فإنّ السؤال المهمّ الذي أطرحه هو: لماذا لم يشتركا مع

الثلاثة الآخرين (عزيز محمد وأحمد والصافي) في التوقيع على شهادة [التضامن مع] فخري كريم، علمًا أنّهما موجودان في كردستان الآن، وعلى مقربةٍ من الثلاثة؟

لقد انتهينا من استعراض أعضاء المكتب السياسي الثمانية السابقين، المعلنة أو المفترضة.

٥ ـ أما المرحوم د. رحيم عجينة فكان عضوًا في اللجنة المركزية، وشغل لفترة من الزمن عضويةَ المكتب السياسي في الحزب. نُشرت مذكّراتُه، المعنونة **الاختيار المتجدد**، عن دار الكنوز الأدبية في بيروت عامَ ١٩٩٨، وقال عنها إنّها «ذكرياتٌ شخصيةٌ وصفحاتٌ من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي.» ويهمّني أن أدوّن هنا وصفَه للخراب الذي كان يسير نحوهُ الحزبُ الشيوعي العراقي في حينه، إذ قال ص ٢٨٤ من كتابه: «فقد كنتُ أرى أنّ الحزب يتحوّل إلى خرابةٍ أو جثةٍ هامدة، وأنّ هناك مَنْ يريد أن يقف على قمة هذه الخرابة. لم أكن أخفي هذا الرأي عن سكرتير الحزب [عزيز محمد]، وحتى إنّي صرّحتُ به في كونفرنس تنظيم الخارج في خريف ١٩٨٩.» كما أفرد المرحوم عجينة أربعَ صفحات من كتابه للحديث عن «الغموض الذي أحاط بمجلة **النهج**،» وكذلك «كيف جرى التعاملُ مع هذا الاستثمار في اجتماع اللجنة المركزية.» وممّا قاله ص ٢٨٧: «عند تدقيق ماليّة الحزب في اجتماع اللجنة المركزية، ظهر أنّ مجلة **النهج**، التي أُعلن عند صدورها أنّها مجلةُ الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، وكما ينعكس أيضًا في طبيعة مجلس تحريرها، **هي استثمارٌ وملْكيةٌ خاصةٌ تعود لفخري كريم، وكذلك مركزُ الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي**، الأمرُ الذي كان مفاجأةً للعديد من أعضاء اللجنة المركزية، وأنا منهم»...

رحم اللّه د. عجينة. ولكن يبدو أنّ عزيز محمد وكريم أحمد وعبد الرزّاق الصافي ما زالوا يصرُّون على فرض «المفاجأة» ذاتها ليس على أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء الحزب الشيوعي وحدهم، بل على العالم كلّه!

والآن شيءٌ عن فخري كريم.

١ ـ مع اشتداد حملات القمع التي مارسها النظامُ السابقُ ضدّ الحزب الشيوعي، كان بين خطط التحفُّظ في البداية أن نرسل ثلثَ كادر القيادة إلى الخارج، ومن بينها أن يرسلَ فخري كريم إلى بيروت ليتولّى تكوينَ مركزٍ إعلاميّ للحزب فيها. وأودّ أن أشير هنا إلى بعض الحقائق التي توضح تعاملنا المبدئي والتسامحَ مع الآخرين، وكيف جوبهتْ بما يخالفها. فعلى إثر تحقيقٍ حزبيّ أجراه المرحوم حسين جواد الكمر عام ١٩٦٤ وبعده، اتُّهم فخري كريم بالعلاقة بأجهزة النظام آنذاك؛ ومع ذلك فقد أُعطي المجالَ من جانب قيادة الحزب لتبرئة نفسه من تلك التهمة عمليّاً، وفي المنهج والسلوك.

وفي أواسط تموز ١٩٧٨ اعتُقل فخري كريم من قِبل أجهزة الأمن، هو وعضوُ اللجنة المركزية عادل حبه، إثر لقائهما كممثّلَيْن للحزب الشيوعي بوزير خارجية أفغانستان سلطان كشتمند الذي كان يزور العراقَ آنذاك. وقد دعوتُ إلى عقد اجتماع لأعضاء اللجنة المركزية ضمّ ٢٤ عضوًا منهم لغرض الاستماع إلى موقفهما عند الاعتقال. وأدوّن أدناه ما ورد على ص ١٦٥ من مذكّراتي:

«اتّضح من خلال المعلومات التي أعطاها الاثنان أنّ المعاملة معهما كانت مختلفةً تمامًا، **إذ عومل فخري كريم بلطفٍ ومحاباةٍ وبتوفير سريرٍ مخصّصٍ لمنامه أثناء فترة الاعتقال وحتى خروجه**. فقد بيّن أنّ مناقشاته وأحاديثه كان لها تأثيرُ الرضى والارتياح على مستمعيه في مديرية الأمن العامة. وقال إنّه وعدهم بالطلب إلى قيادة الحزب استكمال 'الحوار' بعد خروجه من الاعتقال، وأنّه الآن يقترح ذلك!... ثم لخّص باقر إبراهيم الموقفَ في نهاية هذه الجلسة، وقال إنّ موقف الرفيق فخري كريم، وهو سجينٌ في مديرية الأمن العامة، واعتقادَه بأنّه يفاوض طرفًا سياسيّاً، موقفٌ غيرُ صحيح وينمّ عن الضغط، وكان مفترَضًا فيه أن يجيبَ على الأسئلة التي وُجّهتْ له بقدْر ما يتعلّق ذلك بأسباب الاستدعاء والاتهام. وطلب [باقر إبراهيم] إلى جميع أعضاء قيادة الحزب في حالة الاعتقال أن يلجأوا إلى الموقف الذي ذُكر أعلاه. فالمفاوضات السياسية تجري بين أطرافٍ أحرار، وفي الأجواء الطبيعية، وليس بين السجين والسجّان. وطَلب رأيَ الآخرين بهذا التلخيص للموقف، فلم يتحفّظْ أحدٌ من الحاضرين عليه، بمن فيهم فخري كريم نفسُه.»

٢ ـ لم يكن أحدٌ من أعضاء القيادة الذين هاجروا يَحْمل مبلغًا كبيرًا من مال الحزب الشحيح، الذي تُرك لمناضلي الداخل. كما أنّ راتب عضو القيادة المتفرّغ للعمل الحزبي، سواء في الداخل أو الخارج، محدّد بما لا يتعدّى سدادَ الكفاف. لقد عرفنا الحاجةَ، بل والجوعَ أيضًا، ولم نعرفْ في كلّ حياتِنا النضالية بذخًا أو ثراءً. **والحقّ أنّ جميع التبرُّعات والهِبات المليونية التي دُفعتْ للحزب الشيوعي، والتي أعلن عنها فخري كريم في حديثه مع قناة «العربية» مؤخّرًا، تُعلن**

رسمياً للمرة الأولى! وأنا، كعضو في المكتب السياسي، وبصفتي المسؤول الأول عن التنظيم في الحزب، أذكر أنه لم تُعرض على المكتب السياسي تلك الهبات المليونية، ولا أسماءُ مَنْ سُجّلت الأرصدةُ بأسمائهم، ولا المنشآتُ التي يمتلكها الحزب! [...] ولقد كانت كلُّ التبرُّعات والهبات التي دُفعتْ للحزب الشيوعي العراقي من أحزابٍ صديقةٍ ورؤساءِ دولٍ أو مؤسساتٍ أو شخصيات، سواء بادر إلى جمعها فخري كريم أو سواه من أعضاء القيادة، هي ملكٌ الحزب ولا تجوز لفرد فيه. [...]

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٤/٤

❖ ❖ ❖

آرا خـــاجـــادور

بصدد الشكوى ضدّ مجلة الآداب البيروتية*

لم أتوقّع أن يُزَجَّ الرفيق عزيز محمّد وسط معركةٍ قضائيةٍ معروفةِ الأسباب والنتائج ضدّ مجلة الآداب (البيروتية موقعًا، والعربية والتقدّمية والإنسانية فعلاً ودورًا) بهذه السهولة، وبصفته الأمينَ سابقًا على أسرار حزبنا (الحزب الشيوعي العراقي) قبل مهادنة الاحتلال. ولم أتوقّع أن يُجرجرَ معه اثنين من أعضاء المكتب السياسي السابقين (عبد الرزّاق الصافي وكريم أحمد)، وأن تُنتزع منه شهادةٌ عجلى، خاصةً أنه يَعلم أنّ الهدف من الدعوى/الشكوى التي أقامها فخري كريم على الآداب مجردُ محاولةٍ بائسةٍ ورعناءَ لإخراس الأصوات الحرّةِ المساندةِ للشعب العراقي المحتلّ قهرًا وعدوانًا، ومجردُ محاولةٍ فاشلةٍ لإخراس وتخويفِ بقية الأصوات المتألّقة على شعبنا: شعبِنا الذي أكّد بسالتَه على الرغم من هول المعركة وضخامةِ آلياتها العسكرية والمالية والإعلامية والنفسية والتجسّسية والتجنيدية التي يوظّفها المحتلُّ وحلفاؤه وبعضُ القوى المحلّية التي غامرتْ بشرفها من أجل أوهامٍ مكاسب أو آمالٍ زائفة. هذا إلى جانب أنّ الشكوى المذكورة انطوت على محاولة تبرئة شخصٍ من دون وجه حقّ، وبما يضرّ بمصلحة الحزب وسمعتِه وعلاقاته وتاريخِه. وإنّ شهادة الثلاثة قد تجاهلتْ وحدةَ المصير والضمير والوجود المشترك بين مواطني البلاد العربية، وتجاهلتْ أيضًا موقعَ العراق في نفوسهم وذاكرتهم (ألم تكن بغدادُ في يومٍ ما عاصمةَ الكلّ وحاضرةَ الدنيا جمعاء؟).

ألا يكفي أنّ الشكوى موضوعَ الحديث مرفوعةٌ من شيوعيّ سابق، ومستشارٍ حاليّ لـ «رئيس جهورية العراق» تحت خيمة الاحتلال، إلى جانب لواء الاستخبارات السابق وفيق السامرائي وغيرِه من جماعة «المستشارين»؟ ومع ذلك طَرحتُ استدراكًا مع نفسي حول استدراجِك، يا عزيز، مفادُه أنهم، مثلما نجحوا في جرجرتكَ لمقابلة الحاكم المدني للاحتلال پول بريمر، قد نجحوا هذه المرة أيضًا في سحبك إلى هذه الدعوى، ولكنْ سحبكَ ليس إلى الذروة أو السفح وإنما إلى ... كما فَعَلوا في المرة السابقة. وأقول لكَ ذلك بكلّ حرصٍ واحترامٍ لأيامنا المشتركة السابقة على الأقلّ.

ولأننا لم نتصادفْ خلال هذه السنوات العجاف الأخيرة، وبعد احتلال الوطن، وهتكِ الأعراض، وتكديسِ البشر في السجون والمقابر، وسرقةِ الزرع والضرع، وتهديدِ أمنِ البيوت والمدن والتاريخ، والقتلِ المجّاني، والمفخّخات، والجرائم التي لا تخطر على بال إنسانٍ سويّ، ووو... فإنّ هذه المآسي دفعتْني إلى التساؤل عن بعض مواقفك: أهَزّكَ اللقاءُ ببريمر؟ أساعدَ هذا الشعورُ الذي أفترضه فيكَ، شعورُ الامتعاض من لقائه (على ما أُحبُّ أن أتوهّم رحمةً بأيامنا المشتركة الخوالي)، ذلك المتعجرفَ الغازيَ على الشعور بالانقباض عند ذهابكَ إليه؟ لعلّ هذا الرجل، المرتعبَ من ردّ فعل العراقيين على الاحتلال، وبحسّه الأمني، لم يثقْ بك؛ ولعلّه رأى فيك بقايا من شبح الرفيق «فهد» أو من الراحل برجينيف، فخلّف ذلك عنده شعورًا بعدم الارتياح، أو خانتكَ القدرةُ على الإقناع والانشراح أمامه، فلمّح إلى شيء من هذا في مذكّراته. وهذا هو بعضٌ من تفسيري لجملةٍ وردتْ في مذكّراتِ هذا الجاني بحقّ شعبِ العراق، حبّذا لو عرفتُ صحّةَ ذلك منكَ على سبيل العلم بالشيء.

وَقّع الدفاعَ المشؤومَ معكَ عضوا المكتب السياسي السابقين (كريم أحمد وعبد الرزّاق الصافي). لم أتوقّع اعتراضًا من «أبي سليم» عندما طُلب منه الإدلاءُ بشهادته، ولم أستغرقْ كثيرًا في البحث عن أسباب موقف «أبي مخلص،» كما لم أستغربْ منه ذلك لأسبابٍ كثيرةٍ معروفةٍ لكم جميعًا. ولكنكم، على أيّ حال، بدفاعكم المستميت (ربما إكراهًا) عن فخري كريم، قد نقلتم القضيةَ بأكملها إلى المستوى **السياسي** بحكم المواقع التي شغلتموها أنتم الثلاثة في الحزب في ذلك

* ـ النصّ الأصلي الأطول موجودٌ على موقع «البديل العراقي» ومواقع أخرى مثل «كنعان.» وقد أوردت **الأخبار** نصّاً أقصرَ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٥. (الآداب)

الحين. وهنا أصبحتْ مقولةُ «التمسّك بقواعد الصراع الفكري» في موقعٍ وحالةٍ يُرثى لهما وعليهما، وبات صمتي يعني المشاركة في حالةٍ شائنةٍ من جرّاء تزكية فخري كريم.

يا عزيز، هل أنتَ غيرُ مطّلع على الخروق المالية في الحزب؟ على الأقلّ أستطيع أنا التحدثَ عن بعض التحقيقات التي أنتَ على اطّلاع تامّ عليها، والتي طالب أصحابُها بإيداع رسائلهم عندي شخصيّاً. وللتاريخ عند الضرورة، ومن واجبي الأخلاقي، أن أصرّح اليومَ بذلك، ولاسيّما في ما يخصّ تلك الرسائلَ المتبادلةَ مع فخري. وقد أخبر هؤلاء الحزبَ رسميّاً بما أقدموا عليه.

وهل فخري، يا عزيز، هو الذي حصل على تعاقد لدعم **الثقافة الجديدة** من **مجلة السلّم والاشتراكية**؟ وماذا عن سحب مسؤوليته عن **الثقافة الجديدة** في دمشق نتيجةً لضغوطٍ من داخل الحزب؟ وقد أظهر ذلك الإجراءُ ضعفَ فخري، وقلةَ شطارته وحيلته ومستوى مهارته المهنية، وتحوّلَ إلى عاطل عن العمل. وكان حبلُ نجاته هو الاحترافَ الحزبي، الظاهرَ لنا على الأقل، إذ لا موردَ معلنةً عنده. وأنتَ أعطيتَه الضوءَ الأخضرَ لتأسيس مجلة **النهج**، الناطقةِ باسم الأحزاب الشيوعية العربية، وأنت تعرف ما رافق ذلك من مشاكلَ مع الأشقّاء. ولكنّ تأسيس **النهج** أطلق يدَ فخري من دون حسيبٍ أو رقيب، وضاع الخيطُ والعصفورُ، الأمرُ الذي أثار استياءَ الأشقّاء. إلاّ أن المشاكل حُلّت نتيجةً لسمعة الحزب الجيدة، وأيضًا على طريقة سوق الحميدية وشارع الحمرا [المقصود: على طريقة تبويس اللحى ـ الآداب].

هناك ظروفٌ ساعدتْ في تكدُّس الأموال: فقد أغدقتْ موسكو الأموالَ على **النهج** بفعل تطابق المصالح بين التحريفية «الغورباتشوفية» و«البيريسترويكا» من جهة، و«المستعدّين» كما قلنا قبل ٢٠ عامًا لاستبدال النجمة الخماسية بالنجوم المتعددة على الضفة الأخرى من الأطلسي من جهةٍ أخرى. وقد أقيمت الندواتُ والمؤتمراتُ لنشر مفاهيم غورباتشوف التصفوية التحريفية المتسرّبة من خلال عباراتها وشعاراتها الغامضة وغير الجيّدة حول «العلانية والشفافية» وغيرهما من سِلع غورباتشيوف ويلتسين وآخرين، من أجل تدمير الحركة الشيوعية، ليس في الاتحاد السوفيتي وحده بل وفي كلّ مكان أيضًا، بما في ذلك البلادُ العربية. وهذه الأموال، التي أَتْخمت البعضَ، وصل رذاذُها إلى بعض أعضاء اللجنة المركزية في اجتماع برلين الاستثنائي للحزب، ذلك الاجتماعِ السيّء النتيجةِ والممارسةِ والصيت.

كنتُ قد كتبتُ نصّاً منذ انفجار الأزمة الأخيرة بين الكاتب والمناضل العربي سماح إدريس الذي يهمّه مصيرُ العراق وكرامةُ شعبه، وبين أطرافٍ أقلُّ ما يقال عنها إنها لم تقِم وزنًا للوطنية العراقية ولا لشرفِ الأمة ومستقبلها، وذلك من خلال تصريحات تلك الأطراف المعلنة بمناسبة ومن غير مناسبة. نعم نازعتْني رغبةٌ شديدةٌ في إدانة نقل الصراع على تقدير المواقف والآراء والأفكار إلى القضاء، كما فعل فخريكم: فعوضًا عن مقارعة الحجّة بالحجة، والرأي بالرأي، هَرْوَلَ إلى المحاكم! ونقول له إنّ أصحابَ الفكر شجعانٌ في الدفاع عن أفكارهم؛ وهذا ينطبق على القائمين على مجلة الآداب المعروفة والمرموقة، التي لم يقدِّم لها البنتاغون بنسًا واحدًا، وأخشى أن أقول فلسًا واحدًا مخافةَ ألاّ يُفهم قصدي من جانب الحديثي النعمة، خاصةً إذا كانت النعمةُ من مصادرَ أجنبيةٍ، وفي عهد بناء «الديمقراطية» تحت حراب المحتلّ ومن دماء أبطال العراق ومدنه الخوالد: «فلّوجة» البطولة، و«ثورة» الكادحين، كما هي الحالُ في كربلاء والبصرة والموصل، والسليمانية اليوم وغدًا أيضًا، ولا أتجاهل أربيلَ العزيزة، وخاصةً بعد أن أُقحمت المدينتان (أربيل والسليمانية) بما لا يُرضي ضميرَهما الجمعيَّ الحرَّ والعراقي الأصيل. أما في ما يتعلّق بالعراقيين عامةً فأقول: إنّ مَنْ واجهوا بهجت العطيّة وناظم كزار وصولاغ وبقيةَ المجرمين لا يخشَوْنَ أرانبَ أو قططَ التربية المنزلية مهما كانت متخمةً وسمينة!

نعم، لقد شعرتُ بواجبي تجاه الشهداء في قبورهم، وتجاه الثكلى والأرامل، وكلِّ مَن انتُهكت كرامتُه وحقوقُه. وعلى أساس كلّ ما تقدَّم، **فقد اتّخذتُ قرارًا بالاعتذار من السيد سماح سهيل إدريس، باعتباري من أكبر الشيوعيين العراقيين سنّاً، وأقدمهم بين الأحياء في عضوية الحزب على الإطلاق، لأقولَ له: إنّ أحرارَ العراق والشيوعيين الحقيقيين، الفهيين منهم تحديدًا، يشعرون بالامتنان لتعاطفكَ مع شعبهم، وهو في الوقت ذاته شعبُكَ كما شعبُ لبنانَ شعبُنا؛ وهذا بعد إعلان التقدير البالغ لدور مجلّتك المناضلة، التي خَدَمتْ الفكرَ والإبداعَ التقدميْن، وخَدمت نضالَ البلاد العربية عامةً من أجل التقدّم والحرية والسيادة.**

لم أتعرّفْ شخصيّاً على السيد سماح. ولكنّ الذي أعرفه معرفةً يقينيةً هو أنّ أجيالاً من المناضلين في حزبنا وحوله كانوا يحتضنون مجلةَ الآداب وكأنّها من متطلّبات مدرستهم الثورية، التي تقوم على مبدإ صيانة حرية واستقلال الشعوب، صغيرها وكبيرها، وعلى قيم التضامن. ولكنّني مع هذا لم أُرسلْ خطابي إلى الدكتور إدريس الابن، وقلتُ لرفاقي ولنفسي إنّني أحدُ المناضلين السياسيين، ولستُ من العاملين في الحقل الثقافي بالمعنى الضيق للكلمة، وإنّ كلَّ معاركي تقوم على

أساسٍ سياسي وفكري، لا لاعتبارات ثقافية مباشرة، أو لما قد يبدو معركةً شخصية، وإنْ بهامشٍ بسيط، على أهمية هذا الهامش والميدان الثقافي ككلّ، وفي كلّ الأحوال والحالات.

لقد تردّدتُ في إرسال اعتذاري للأخ سماح كي لا يبدو الموقفُ وكأنه خوضُ معركةٍ ضدّ فخري كريم، علمًا أني لا أشعرُ بتقصيرٍ في كشف مواقف هذا الناشر وتصرّفاته في الصحافة الوطنية وفي نشرنا الداخلي منذ عقدين على الأقل؛ ولكنّ ذلك الكشف كان يتمّ على أساس الاعتبارات الحزبية والفكرية، وكلّ ما هو مشروع، وبروحٍ أعتقد أنها كانت موضوعيةً جهدَ المستطاع.

ولقد وصلتني مناشداتٌ على صدر الصحافة، وفي مكاتباتٍ مباشرةٍ من عدد مرموق من الرفاق والمقاتلين السابقين في حركة الأنصار يطالبون فيها بشهادتي في ما جرى وما يدور حول فخري وحول افتعال الأزمة الأخيرة بسبب افتتاحيةٍ لرئيس تحرير مجلة الآداب ربيعَ العام الماضي. ووصلتني رسالةٌ في وقتٍ سابقٍ من الكاتب العراقي التقدّمي جمعة اللامي، ابنِ «ميسان» الداميةِ اليومَ، يَطْلب فيها شهادةً صادقةً ونزيهةً حول ما تعرّض ويتعرّض له المثقفون في وحول حركتنا وحزبنا من بعض قادتنا الحزبيين. وكما تعلمون فإني لا أشير إلى رسالةٍ شخصيةٍ في أيّ حال؛ ولولا أنّ السيد اللامي نفسَه شاء أن يضعنا على المحكّ لنقولَ الحقَّ حلوًا أو مرّاً، أو هذا وذاك معًا، وعلنًا (ويقينًا أنكم اطّلعتم على هذه المطالبة ومطالباتٍ أخرى كثيرةٍ غيرها منشورةٍ في أماكن عدة)، لما كتبتُ مساهمتي الأوليةَ هذه. أنا شخصيّاً أريد أن أقولَ كلَّ شيء، ولكنْ بما لا ينحدر إلى مستوى المماحكات الشخصية والابتذال والتشهير. ولكنْ إذا كنّا في موقع الردّ، أو فُرِضَ علينا الردُّ، أو أَخذتْ بعضُ القضايا الشخصية بعدًا سياسيّاً يمسُّ نضالَنا الراهنَ ضدّ الاحتلال، أو يمسُّ حياةَ الناس، فعند ذاك سنقول كلَّ ما نملك بأمانةٍ وشرفٍ وشعورٍ بالمسؤولية الوطنية والإنسانية والحزبية. كما أننا نسعى إلى تحقيقِ توازنٍ وموازنةٍ عادليْن في نشر الحقائق، مع الحفاظ على المعايير السالفة الذكر، على أن لا تكون على حساب الحقائقَ نفسِها، ولا على حساب مشروعية مواصلة النضال ودفعِه إلى الأمام، ولا على حساب مهمّات إعادة البناء لنكون قادرين على الوقوف مع الشعب من أجل كنس الاحتلال وعزلِ خَدَمِه من كلّ الأنواع والمراتب. إنّ التريُّثَ في فضح المواقف الباطلة له أصولُه ووقتُه، وهذه عواملُ لا تَدْخل في إطار حجب المعلومات عن الشعب أو عضوية الحزب وأصدقائه.

على الصعيد العامّ، تعرَّضَ الوطنُ لاحتلالٍ غاشمٍ باعتراف المجتمع الدولي والمحتلّ نفسِه. ولا توجد بشاعةٌ على المستوى الفردي أو العامّ أبشعُ من بشاعة الاحتلال نفسه... طبعًا ما عدا محاولات تسويقه، أو التستّر عليه، أو خدمته. والتاريخ لا يَرْحم في هذا المجال. وإنّ ما حلّ بالشعب العراقي لا يحتاج إلى دليل، كما لم تعد أدوارُ الأفراد والجماعات بسرٍّ على أحد. وعلى الثلاثة (عزيز وأحمد والصافي)، بل على رابعهم (فخري)، أن يَعْرفوا أنّ الشعب، ورجالَ الفكر الذين هم مصابيحُ رائعةٌ تضيء طريقَ الشعب والطبقة العاملة، يقارنون بين الحميّة المتوقّدة من أولئك الثلاثة على كرامة فخري كريم وبين تناسيهم كرامةَ ومصيرَ الشعب العراقي كلّه. مشكورةٌ مساهمةُ مجلة الآداب في مجال الإضاءة المذكورة، ولا يقلّل من أهمية مساهمتها الشريفة قولي إنّ الشعبَ العراقي وجميعَ الشعوب الحرة تَعْرف الكثيرَ الفادحَ مما يحلّ بالشعب العراقي، وتَعْرف أدوارَ الخونة، بل وأُجورَهم، بما لا تستطيع أيةُ مجلةٍ استيعابَه ولو خَصّصتْ كلَّ صفحاتها للشأن العراقي!

اطّلعتُ على شهاداتكم المجروحة، وحزنتُ عليكم ولأجلكم. وكان من الأنسب أن تطالبوا فخري بأن يقدِّم شهادةً ملموسةً، لا على غرار تلك التي طرحها عبر قناة «العربية،» خاصةً في الجوانب المالية. فقد تحدّث عن دعم ماليّ من هذه الجهة وتلك، وعن حجم مالية الحزب، ولكنّه لم يحدِّد الفترةَ التي يغطّيها المليونُ دولار الذي وصفه بأعلى مبلغٍ وصلتْ إليه ماليةُ الحزب. فهل هذا المبلغ عائدُ شهرٍ، أمْ سنةٍ، أمْ هو مجرّدُ أعلى رقمٍ وصلتْ إليه ماليةُ الحزب على الإطلاق؟ وهناك أسئلةٌ أخرى كان من الأنسب أن تطرحوها ما دامت القضيةُ قد أصبحتْ قضيةَ رأيٍ عامّ بسبب صوت فخري المرتفع.

ولا أسمح لنفسي بالصمت بعد «شهادتكم» التي طُرحتْ أمام الشعب. **فأنا في تلك الفترة، موضوعِ الحديث، كنتُ في موقعٍ يَفرض على مَنْ كتبوا تلك «الشهادة» إطلاعي على العوائد المالية، بما فيها التي صرّح عنها فخري لتلفزيون «العربية» وغيره. وإنّ مجردَ عدم علمي وعدم علم بقية المسؤولين في القيادة بها يعني أنّ ثمة شيئًا وراء الوراء أو خلف الزاوية... هذا من حيث المشروعية الحزبية والسياسية.**

لقد فضحتُ قضيةَ السياسة المالية للحزب، وما يحيطها من لغط، وذلك في رسائل علنية قبل ١٩ عامًا وإلى اليوم، من الزاوية السياسية وتأثيراتها التنظيمية. ولمّا كانت هذه المسألةُ تُطرح اليومَ، وبهذا الحجم أمام الناس، فقد بات من قبيل المسؤولية الفردية والأخلاقية لفخري وللحزب رسميّاً أن تُطرح الحساباتُ أمام أعضاء الحزب والشعب، إنْ كانت هنالك إمكانيةٌ لدحر «الأكاذيب» كما يدّعي المتضامنون الثلاثة مع فخري. فشرفُ الحزب في كلّ الأحوال أغلى من كشفِ بعض

الأسرار المالية، خاصةً **وأنّ فخري تحدّث في مقابلة «العربية» عن هِباتٍ لا يَعْرف بها المكتبُ السياسيُّ للحزب نفسه، أو على الأقل أهمُّ غالبية أعضائه.**

لستُ بصدد اتّهام فخري بحبّ الشهرة، بغضّ النظر عن نوعها. ويبدو أنْ لا مانع لديه، بل هو يستطيب، أيّة شهرة ولو في الحضيض. وقد أفشى لبعض خلاّنه بأنّ هنالك نقطةً قد يَفقد الاتهامُ ضدّه قيمتَه من جرّاء التسرّب، أو التكرار، وما تَرْشحه الذاكرةُ، وما الى ذلك. وأحيانًا يُحاجِجُ بأنّه «مستهدَف» من الآخرين بسبب جدارة دوره الاستثنائي؛ وهذه حجّةٌ مردودة: فوقائعُ اليوم والأمس تفيد بأنّه لم يحصلْ في تاريخ الحزب، بل والشعب كلّه، أنْ تعرَّضَ شخصٌ لهذا الكمّ والنوع من الاتهامات ـ ولنقلِ التشهير أحيانًا. ونسأل شيوخَ «الطريقة الجديدة» في العمل الثوري ـ أي العمل الثوري تحت رعاية بريمر ومَنْ جاء من بعده؛ نسأل الثلاثة (بعد أن مَسَّ فخري في غير مناسبة وحَدَّثَ بسمعتهم وكرامتهم وتآمَرَ عليهم، بمن فيهم، بل وفي مقدّمتهم، كبيرُهم): هل فخري أجدرُ من فهد وسلام عادل والحيدري وتوفيق منير وكامل قازانجي وضاري المحمود ومحمود الحفيد والجواهري والرصافي والزهاوي والشبيبي وضياء الخطيب الهيتي وعبد الكريم الماشطه وماجد أمين وعبد الكريم قاسم وأحمد صالح العبدي أو أيّ شخصٍ آخر عرفتْه الحياةُ السياسيةُ أو العلميةُ أو الدينيةُ في البلاد، ومن كلّ الاتجاهات والمواقف الفكرية والسياسية، وفي كلّ الفترات التاريخية، بمن فيهم أنتم الثلاثة، أو بعض الموظّفين عند المحتلّ، بمن فيهم أترابُه من مستشاري الرئيس و«الرئيس» نفسه؟ هل فخري أجدرُ من كلّ الناس، الأحرارِ منهم والخونة، لتُشَنَّ عليه كلُّ هذه الحملات «الظالمة» بقصد حرمان الشعب والحزب منه، ومن «عطاءاته» التي لا تَنْضب، ومن روائحه العطرة، و«كرمه» السخيّ؟

إني أسعى الى إيقاف هذه المهزلة (الشكوى) الآن وفورًا. وأقول للثلاثة ولرابعهم: هل تريدون أن تأتوا على آخرِ ما تبقّى لحزبنا من شرفٍ ومجدٍ ومآثر؟ وأعني هنا، تحديدًا، الماضي المجيدَ، إذ لا أمجادَ حاليّاً، بل ولا «قول قرد»! لم يبقَ شيءٌ مستورٌ من موبقات هذه الأيام والأيام الخوالي؛ الموبقات التي فاحت في أوساط الحزب وأصدقائه، وأمام عامة الجماهير. أتعرفون؟ لو صارحتُم أنفسَكم بشأن هذه «الدعوى» وأضرارها، وأين هي مِنْ معاناة شعبنا وهمومه، ومِنْ حجم الأضرار التي لحقتْ بنا وبكم جرّاء تلك الشكوى الصبيانية، لسارعتم إلى إيقافها، ليس من أجل السيد سماح إدريس وتصحيح العلاقة معه ومع عامة المثقفين غيرِ المأجورين في آلة العدوان، ولا من أجل الحفاظ على الذكريات الطيبة لتضامن المَبدعين في البلاد العربية معنا، بل على الأقلّ من أجل ألاّ يحتل السيد سماح (الذي صنعتم منه عدوّاً وهميّاً) هذه المكانةَ الكبرى في ضميرِ كلِّ مَنْ يناضل من أجل حرية الكلمة... هذا إذا كنتم كارهين له إلى هذه الدرجة الفظيعة!

إنّ خطوةَ فخري استَكْملتْ رسمَ خطّ الدائرة الشيطانية للحطّ من مكانة الحزب عربيّاً، علمًا أنكم اليوم مجردُ أحد أطراف الحركة الشيوعية في العراق، والطرفُ الذي يتحمّل مسؤولياتٍ خطيرةً، ويعتمد في بقائه على الآخرين. **هل تليق بتاريخكم، وبكم، ممارسةُ الدعوة إلى الديمقراطية من خلال محاكمة الفكر عبر القضاء، لا عبر الحوار بين الجماهير؟** هل يليق بكم أن تصلوا إلى هذه الديمقراطية عبر المحتلّ المتحالفِ مع القوى الظلامية؟ وهل هذا ممكن أصلاً؟ وهل يمكن حزبًا يدّعي أنه حزبُ الطبقة العاملة أن يتحالفَ مع برجوازية الطوائف ولصوصها ضدّ الكادحين ومُدُنهم، علمًا أنّ هذا الحالة الرعناء وسلوكَ البرجوازية الطفيلية العميلة قد باتا يغطّيان العراقَ بأسره، من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه؟ وإذا كان عندكم غيرُ ما نقول، فإنّنا نطلب إليكم طرحَه على الناس. أفتونا!

لو كنتم حقّاً لا تريدون الانتقامَ من فخري ـ وأنا هنا لا أحرّضه عليكم، لا تخافوا ـ لطلبتم منه سحبَ شكواه، وهي على منوال «ضربني وبكى وسبقني واشتكى.» فهي دعوى خاسرةٌ على الصعيد الشخصي. ولكنّ الكارثة الكبرى هي على الصعيد العامّ، إذ ساهمتْ هذه الدعوى في تشويه حزبنا في نظر المبدعين العرب ـ وأنا هنا طبعًا لا أضع بينهم كتّابَ البترودولار الرخيص، ولا المترجمين المرافقين للاحتلال حيث تُغتصب الكرامةُ العراقية، لأنّ ملفّ هؤلاء مِنْ فحم. وأرجو ألاّ ترفعوا دعوى ضدّي بتهمة المساهمة في تشويه سمعة «المحرِّرين.» وعلى أية حال، فإنّ الوثائق في هذا الصدد وغيره كثيرة، حتّى لو رفعتم الدعوى في واشنطن، لا في رمزِ حرية الكلمة العربية من الناحية الموضوعية والتاريخية، بيروت العظيمة، على رغم كلّ مصاعبها. وسوف تظلّ بيروتُ عصيّةً على كلّ غاصبٍ ومحتلٍّ ومحتال، وذلك بأبنائها من أمثالِ سماح. وبحبّ الأحرار لها، لا بالفاسدين، سوف تظلّ بيروتُ شعلةً للتنوير الذي لا يَخْمد نورُه.

لقد قرأتُ مساهمةَ الرفيق باقر إبراهيم، عضوِ المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي سابقًا، إلى جانب مساهماتٍ طيبةٍ أخرى حول بعض الجوانب المتعلّقة بقضية محاولة تخويف مجلة الآداب. وفي مقالة باقر بعضُ الإشارة الأمنية بصدد فخري كريم وعادل حبه. وفي اتصالٍ هاتفيّ مع الرفيق باقر ذكّرتُه بحادثةٍ أخرى غيرِ الحادثة المرويّة في مقالته،

وبمحاولةِ اعتقال المذكورَيْن بعد لقائهما موفدًا إيرانيّاً في بغداد، وبالاتهام الخطير الذي وُجِّه إليهما بعد اللقاء [...]. والأمرُ الذي أنقذهما هو أنّ النظام العراقي السابق كان بحاجةٍ إلى التحالف مع الحزب الشيوعي، وربما من أجل ان ينعكس ذلك إيجابًا على العلاقة مع السوفييت كما يعتقد النظام. وذكّرتُ باقرًا بطلب مكتب صدّام إلى فخري مباشرةً أعدادًا من **الثقافة الجديدة**، واعتقال عادل حبه في إيران، وتدخُّل الرئيس [...]، والملابسات المحيطة بهذه القضية وغيرها. وكنا قد أشرنا في وقتٍ سابق إلى شهادةٍ أو معلومةٍ من نائبٍ سابقٍ لمدير الأمن العامّ العراقي، قُدِّمتْ إلى الحزب في الشام، ولكنْ في وقتٍ أصبح فيه فخري أقوى من الحزب كلِّه بفعل عواملَ لا تتعلّق بجدارته، ولا بضعف الآخرين، بل بظروف الاستضافة. ولنا عودةٌ إلى مثل هذه الموضوعات عند الضرورة، هذا مع اتفاقي مع الجوانب الأخرى في مقالة الرفيق باقر المشارِ إليها، وقد أكّد الرفيق من جانبه ما ذهبتُ إليه.

أما بصدد التواطؤ مع المحتلّ «على أمل الديمقراطية،» فإنّنا نقول إنّها ذريعةٌ خسيسة؛ ذلك أنّ الذين خانوا مرةً يخونون مرات. والمعروف أنّ الأنانية أقصرُ الطرق إلى الغدر، والذين يؤْمنون بالجواري غيرُ خليقين بالدفاع عن حقوق المرأة، والذين تورّمتْ جيوبُهم من السحت الحرام غيرُ جديرين بالدفاع عن حقوق الكادحين، والذين سكتوا على الظلم داخل صفوفهم أو مارسوه غيرُ مؤهَّلين لبناء مجتمع الحرية والعدل، ومَنْ هانت عليهم كرامةُ بيوتهم لن يدافعوا عن شرف العراقيات والعراقيين وبيوتهم وعن الجار والأخ في العقيدة والدين والمذهب والقومية. إنّه عالمُ المصالح الواطئة وقيمها في صراعها الدائم ضدّ نقيضها.

أقول، من خلال التجربة الملموسة وحسب، إنّه في حياةِ كلِّ حزبٍ توجد أو تَظْهر فئاتٌ يمكن توزيعُها على ثلاث مراتب: أناسٌ سَخَّروا كلَّ حياتهم للحزب المعنيّ؛ وآخرون سَخَّروا كلَّ الحزب لخدمتهم الشخصية؛ وهناك فئةٌ ثالثةٌ هي بين بين، وينطبق عليها قولُ «ساعة لي وساعة لربي،» وينطبق عليها في الغالب وصفُ «لا غالب ولا مغلوب،» وأحيانًا تتأرجح هذه الفئة بين المرتبتين. وفي الواقع العملي، فإنّ الأولى هي التي تضحّي وتجترح الأمجادَ؛ والثانية هي التي تستثمر التضحيات، وفي الغالب تُحرِّف الواقعَ والوقائعَ والنتائج، وأحيانًا ببشاعةٍ تثير القشعريرةَ في أصلب الأبدان، وهي لا تتورّع عن البيع والشراء؛ وتظلّ الفئةُ الثالثة على الهامش، وأحيانًا تتنقّل هنا وهناك، أو تعيش أسيرةً لقوة العادة، وأقربَ ما تكون إلى الجثة الهامدة.

وأخيرًا، يتبنّى الحزبُ الشيوعي ـ جناحُ فخري صيغةً جديدةً لبرنامجه الجديد الذي يجنح إلى إيديولوجية ما دون الاشتراكية الديمقراطية، ويمارس اللعبَ على الحبال الخطيرة من دون الإعلان عن ذلك علنًا، أي فقط من دون وضعه في العنوان الرئيس لصحافته التي لم تعد حمراء. ويعتمد على التحالفات مع القوى العرقية والطائفية، بل والإمبريالية أيضًا (تجربة مجلسِ الحكمِ وما بعدها)، ويستثمر الظروفَ الطارئة حيث محنةُ الشعب ومناضليه.

في الختام، **أطلب بحزمٍ سحبَ الشكوى ضدّ مجلة** الآداب **ومسؤوليها فورًا. وإذا كان موعدُ المحكمة يحلّ غدًا فيجب أن تُسحب الشكوى اليوم، لأنّ استمرارَها يُعدّ إهانةً، على الأقلّ، لماضينا المشترك. وإلاّ فسأكون في حلٍّ من التقييد بقواعد مسك اللسان، وذلك من أجل المصلحة العامة، وإلى حدٍّ ما من أجل المصلحة الحزبية الضيقة. وإنّ شهادتكم أيها الثلاثة ودفاعَكم عن فخري كريم قد وضع القضيةَ في إطارٍ سياسيّ لا يمكن السكوتُ عنه. أحقّاً لا تدركون ما أصاب سمعةَ الشيوعية في العراق من جرّاء تلك البهلوانيات العابرة والرعناء والخائفة في الوقت ذاته؟**

إنّني اليوم أتريّثُ من أجل الرفاق ذوي النوايا الطيبة، والذين ما زالوا يعتقدون أنّ التواطؤ الذي يَطبع سلوكَ البعض مع المحتلّ والقوى العرقية والطائفية مجردُ شططٍ وليس منهجًا، وذلك على الرغم من قناعتي بأنّ الأمر أبعدُ من ذلك، وأنّ الزبدَ يذهب جفاءً، ويبقى الحزبُ الذي هو من طرازٍ فهديٍّ ثابتًا في الضمائر والقلوب، بل ونسعى إلى أن يكون في الساحات أيضًا مع الفقراء والكادحين: من زاخو إلى الفاو.

ولن يضيع حقٌّ لشعبٍ يقاوم. ولا نامت أعينُ الجبناء وتجّارِ الحروب والظروف!

وأخيرًا أسأل الثلاثة: أين موقعُ ترهّات الدفاع عن فلان من محنة الشعب العراقي؟

يا حسرتاه على حالِ مَنْ غَرِقوا في صغائر همومهم وفَقَدوا الإحساسَ بمعاناة الضحايا من أبناء شعبهم!

❖ ❖ ❖

يروي فرنسوا ماسبيرو في كتابه الرائع، **شرف سان ارنو**، مستعينًا بتقريرٍ أعدّه ألكسي دوتوكڤيل عن الحال التربوية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده، أنّ مقاطعةً قسنطينة كانت مزدهرةً تربويّاً إلى حدٍّ أنّها تخرّج نخبةً من الطلاّب الذين لا يقلّون شأنًا عن نظرائهم الأوروبيين (بمقاييس الحضارتين الإسلامية والغربية)، وأنّ الأمير عبد القادر الجزائري كان يخطّط لإقامة مكتبةٍ عامةٍ في المدينة شبيهةٍ بالمكتبة الوطنية في فرنسا (وفق المقاييس نفسها). ويؤكّد ماسبيرو، نقلاً عن المصدر نفسه، أنّ عدد المدارس والكلّيات في المدينة قد سجّل انخفاضًا ملحوظًا في السنوات التالية لغزوها الوحشي (قُتل الناسُ في مغارات جبلية خنقًا وحرقًا) بقوات الجنرال سان ارنو المتوحّشة. لا أعرف تفاصيلَ تاليةً لهذه القضية، لكنّ ما أصبح معروفًا من بَعدُ هو أنّ نسبة المتعلّمين (التعليم الغربي) من السكّان الأصليين في الجزائر لم تتجاوز ٥ بالمئة بعد أكثر من قرنٍ وربعِ القرن من الاحتلال الفرنسي الشامل لهذا البلد!

تذهب هذه النتيجةُ في الاتجاه المعاكس لرهان كارل ماركس على «تحديث» الجزائر عبر استعمارها. كما تذهب نتائجُ فظيعةٌ لاحتلالِ دولٍ أخرى المذهبَ نفسَه. ولعلّ لمحةً خاطفةً في أحوال أفريقيا ما بعد الكولونيالية وحتى يومنا هذا تفيد في قياس مدى التوحّش الذي بلغتْه دولٌ غربيةٌ «حديثة» سَوّقتْ أعمالَ النهب القياسية لهذه القارة ولغيرها بشعاراتٍ «تحديثيةٍ» منافقة، ولوّحتْ لأممها الضعيفة ولبعض نُخبها الساذجة بقيمٍ إنسانيةٍ عاليةِ الشأن.

كان من المتوقّع في عالمنا العربي أن يستخلص «تلامذةُ ماركس» و«مريدو توكڤيل» على السواء دروسًا مفيدةً من سطوٍ تاريخيّ يبزّ غزواتِ القرون الوسطى في نوع الخراب والضحايا وحجمها. بيْد أنّ يوميات العراق الدموية التي تجتاح شاشاتنا ومواقعَنا الإلكترونية، فضلاً عن مطبوعاتنا، تُفْصح عن أنّ ٨٥٠ مثقفًا عربيّاً وغير عربي ـ بالتمام والكمال ـ وفق إحصاء الراعي (الماركسي؟) فخري كريم تجرّأوا على تلبية دعوةٍ إلى تظاهرة ثقافية نُظّمتْ وسط خرائبِ بلدٍ حرثتْه ترسانةُ المحتلّ العسكرية وقَطّعتْ أوصالَه إربًا إربًا.

وكان من المتوقّع أن يَرْجع بعضُ التلامذة المعنيين من أرض كردستان المحتلة بانطباعٍ أوليٍّ (هذا أضعف الإيمان) مفادُه أنّ تهديمَ الدولة العراقية وتحطيمَ الجيش والمؤسّسات القائمة دَفَعا الناسَ دفعًا إلى طلب الحماية والتحكيم من قبائلهم وطوائفهم، التي أُعيد تنظيمُها وتسليحُها عرقيّاً وطائفيّاً، بتمويلٍ من المحتلّ، وبنصيحةٍ علنيةٍ ومكتوبةٍ من بعض مُلْهميه ومستشاريه (توماس فريدمان مثلاً). لكنْ يبدو أنّ التلامذة «يا عمّ حمزة» لا يَسْمعون من هذه الأذن وإنما من الأذن الأخرى التي تصغي إلى المتعاون المحلّي مع أميركا، إذ يصف الاحتلالَ بـ «التحرير،» والمحتلَّ بـ «المحرِّر،» والأرضَ التي دنّستْها البساطيرُ الأميركيةُ بـ «الحرّة»!

ولو اقتصر الأمرُ على هذا الجانب بالنسبة إلى مهرجان كردستان الشهير (الثقافي... عفوًا)، لكان بوسعنا تعيينُ خطّ الدفاع الإيديولوجي عن الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الموقف الماركسي المعروف من حرب الجزائر ومساهمة دو توكڤيل في ترتيب الإضبارات التربوية والاجتماعية للاحتلال. في هذه الحالة قد يجد المرءُ نفسَه مجرّدًا من كلّ وسيلةٍ مفيدةٍ في إقناع مريدٍ ماركسي أو ليبرالي عنيدٍ بقرينةٍ تاريخيةٍ ثابتةٍ تفيد أنّ المعلّمَيْن الماركسي والليبرالي ارتكبا خطأً تاريخيّاً في الجزائر، وأنّ تلامذتهما غيرُ ملزمين باعتماد هذا الموقف الخاطئ في العراق.

بيْد أنّ الامر يتعدّى (على ما ظهر من بعدُ) خطَّ الدفاع الإيديولوجي الصرف إلى حشر «الأخلاق الوطنية» والشخصية في الدفاع عن الاحتلال، سواءٌ عبر المشاركة في المهرجان أو في تأييد السيد فخري كريم والتضامن معه في دعوى قدحٍ وذمٍّ أقامها ضدّ سماح إدريس رئيس تحرير مجلة الآداب البيروتية. هكذا، إذن، يتحوّلُ الرافضُ للاحتلال الأمريكي للعراق إلى متّهَم، والراضي بهذا الاحتلال إلى متّهِم وبدعمٍ من المشاركين (الأرجح بعضُهم) في المهرجان المذكور ضمنًا أو تلميحًا أو تصريحًا. **وهكذا، إذن، يجرؤ الراضي بالاحتلال، بل المتعاونُ معه كما سنبيّن للتوّ، على مقاضاة المناهضِ للمحتلّ، ويطلب ثأرًا قضائيّاً لبنانيّاً لكرامته التي يدّعي أنّها جُرحتْ جرّاءَ مقال سماح إدريس، لا بسبب احتلالِ بلاده وإهانةِ شعبها تشريدًا وتطييفًا وقتلاً عمدًا!**

ليس كاتبُ هذه السطور معنيّاً بالنقاش حول سؤال هل قَبَضَ السيدُ المذكور [فخري كريم] أموالاً أمْ لم يقبض. ما يعنيني في المقام الأول هو ما يقوله وما يفعله إزاء قضية **الاحتلال** التي تَفوقُ بخطورتها كلَّ ما عداها. فلنُصْغِ إليه بدقّةٍ عندما يبرِّر دعواه المشارَ إليها: «... الشتم والسبّ والتعريض والاتهامات المجّانية بدون الاستناد إلى أية وثيقة. هل هذا حريةُ الصحافة وحرية الثقافة؟»

نعم، هذا ليس حريةَ صحافة، لكنّ وصفَ التعامل مع المحتلّ بما يستحقّ ليس اعتباطياً تمامًا. لذا يَجْدر التدقيقُ في أُسس «الاتهامات المجّانية،» وما إذا كانت واقعةُ الرضى بالاحتلال والتعاون معه واقعةً صحيحةً أمْ مختلَقةً. ولنستندْ في البحث ـ حصرًا ـ إلى تصريحاتٍ موثّقةٍ للسيد كريم الذي يقول حرفيّاً [على قناة العربية]: «يشرّفني أن أكون مستشارَ رئيس الجمهورية الذي يقال إنّه خيمةٌ للعراقيين.» المقصود هنا جلال الطالباني، رئيسُ الدولة العراقية الذي يتعامل يوميّاً مع المحتلّ ويعمل تحت السقف الذي يريده. فكيف يمكن لمستشاره ان يكون بمنأًى عن التعاطي مع الاحتلال؟ لنتخيّلْ مستشارًا للماريشال پيتان يقول: «يشرّفني أن أكون مستشارَه، لكنّ موقعي الاستشاري يَعْصمني عن التعاون مع النازية!» سيبدو مثلُ هذا القول مضحِكًا أثناء الاحتلال، ومن بعدُ ربما قرينةً على التعامل. وهذا النوع من القرائن أدّى خلال محاكمة پيتان إلى إلحاق الأذى بكثيرين، وإلى تجريد كثيرين من حقوقهم المدنية. في الحالة العراقية، يُمْكن المتعاونين والمستشارين أن يطمئنّوا إلى مصيرهم: فالراجح أنّ الحربَ الأهليةَ العراقية التي نظّمها المحتلُّ عن سابقِ تصوّرٍ وتصميمٍ قد تستمرّ إلى ما بعد رحيله، وقد يتعذّر معها سؤالُ المعنيّين عن أدوارهم خلال الاحتلال. أضف إلى ذلك أنّ بعضَ هؤلاء يتمتّع بحمايةٍ إثنيةٍ تحرّره من كل مساءلةٍ افتراضية، خصوصًا إذا ما اختار الإقامةَ في المناطق الكردية ذاتِ القضاء الإثنيّ الخالص.

ولنتابعْ مع السيد فخري كريم إذ يوضح: «أنا لم أكن في يوم من الأيام، ولا الآن، على مقربةٍ من المشروع الأميركي، أو لديّ علاقات مع الأمريكان، سوى أنّني ألتقي في اللقاءات العامة ـ مثلما يلتقي أيُّ مسؤول عربي ـ مع الأميركان في أيّ مكان من الأماكن!»

لا يا سيّد كريم، لستَ كأيّ مسؤول عربي، بل أنت تنتمي إلى بلدٍ محتلّ، وكلُّ لقاءٍ بمسؤولٍ أميركي هو لقاءٌ بمسؤولٍ محتلّ... هذا إذا استندنا إلى الثقافة السياسية المتداولة عندنا، وعند غيرنا في هذا المجال، وإلى القانون الدولي، والقانون اللبناني الذي ارتضيتَه حَكَمًا في قضيتكَ المرفوعة ضدّ سماح إدريس!

وردّاً على سؤالٍ تركي الدخيل: «هل تَعتبر ما هو موجودٌ [في العراق] احتلالاً؟» يقول السيد فخري كريم: «لأ. شوفْ. جرى احتلال قطعًا. وأُرسِيَ بقرار من الأمم المتحدة. الآن هو وجودٌ للقوات الأجنبية، بما فيه الأمريكية، وتمارس بشكلٍ من الأشكال مهمّات الاحتلال سواء قالت أم لا، ولكنّ هذا بإرادة الحكومة العراقية وبهدف التخلّص من بعض الإشكاليات التي لا نستطيع التخلّص منها.» ثم يضيف: «الاحتلال الاميركي حقّق ربما مطمحًا لم يكن العراقيُّ يستطيع أن يقوم به أبدًا..» (العبارات المحصورة بين معترضين مقتطعةٌ من برنامج «إضاءات» الذي بثّته قناةُ «العربية» بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١).

نستخلص من كلام السيد كريم أنّ الاحتلال قائم في العراق لكنْ بموافقة الحكومة العراقية، تمامًا كما كان الاحتلالُ النازي لفرنسا قائمًا بموافقة حكومة ڤيشي خلال الحرب العالمية الثانية! ولعلّ لغة «الڤيشيين» نفسَها تتسلّل من الاستنتاج الاخير بأنّ الاحتلال حقّق «طموحًا» لم يكن بوسع العراقيين تحقيقَه. لماذا، إذن، لا **تَشْكر** المحتلّ يا سيد كريم مادام العراقيون، وأنتَ منهم، يعترفون بأياديه البيضاء في العراق؟ ولماذا أنتَ متعثّر؟ وممَّ تخشى؟ لماذا لا تسير على رسم بعض مواطنيك الذين يتميّزون بشفافيةٍ مدهشةٍ إذ يقولون إنّ جنديّ المارينز المقتولَ على أرض العراق جديرٌ بالتحية والشكر لأنه ضحّى بنفسه من أجل «مطمح» لم يكن «بوسع العراقي تحقيقَه أبدًا» على غرار ما يؤكّد كامل السعدون حرفيّاً بقوله: «بوركتْ طائراتُ الحليف الأميركي الذي غَسَل بدماء ألف من أبنائه [الصحيح أبنائه ـ ف.ج.] وجهَ العراق البهيّ» (١٠ سبتمبر ٢٠٠٤، موقع صوت العراق)؛ أو ما يقوله خضير طاهر: «تحيّة حبّ إلى الجهد النبيل الذي يقوم به الجنديُّ الأميركي لنشر الحرية، والبناء، وتطهيرِ المجتمع بالدم من الجراثيم الفتّاكة التي تهدّد ما تبقّى من العراق» (موقع إيلاف، ٩ ابريل ٢٠٠٤)؟!

أكبرُ الظن أنّ قسمًا كبيرًا من أفراد النخبة العراقية المناهضة للنظام العراقي السابق ممّن صَرَفَ جزءًا من العمر في منافحة «الإمبريالية» في فلسطين ولبنان واليمن والأردن والمنافي الأجنبية لم يكن مهيّأً لمواجهة «الإمبريالية» نفسها في بلاد الرافدَيْن. ذلك أنّ ثقافتَه السياسية تكوّنتْ في سياق الصراع مع الرئيس الراحل صدّام حسين، حتى صار رحيلُ هذا الأخير **هو** المبتغى أو المطمحَ الوحيدَ، ولو تمّ على يد الشيطان. لقد صار هؤلاء فجأةً ملزَمين بموقفٍ من المحتلّ، فكان أن اكتشفوا «فضيلةَ» المساواة مع عربٍ آخرين يَخْضعون لإملاءات أمريكية. لكنّ ما فاتهم، أو ما أرادوا تفويتَه، هو أنّ الاحتلال الأميركي وَقَعَ على أرض العراق، لا على أملاك صدّام حسين الخاصة!

كان يُمْكن تفهّمُ مشاعر بعض العراقيين الذين أنهكهم القمعُ المروِّعُ في بلادهم قبل الاحتلال لو أنّ هؤلاء تصرّفوا إزاء الغزو الاجنبي كأمرٍ واقعٍ وامتنعوا عن المشاركة في «العملية السياسية» ـ وهي الاسمُ الحركي للمشروع الأميركي. أما أن يَعْمد البعضُ إلى الدفاع عن تلك العملية وإلقاءِ دروسٍ في الأخلاق الوطنية والشخصية على الذين تصدّوا للمحتلّ، فهو أمرٌ من الصعب المرورُ عليه مرورَ الكرام.

لا أعرف التفاصيلَ القضائيةَ التقنيةَ للدعوى التي أقامها السيد فخري كريم على سماح إدريس. **ما أعرفه هو أنّ القضاء اللبناني المكلّف بإقامة العدل ورفعِ الظلم لن يكون عاليَ القدر إذا ما أصدر حُكْمًا بإدانة رئيس** تحرير الآداب **في**

قضيةٍ متصلةٍ في جوهرها بالاحتلال والمقاومة في بلاد الرافدين. وفي كلّ الحالات لن يؤدّي حكمٌ قضائيٌّ، كما لن يؤدّي اشتراكُ كلّ مثقفي العالم في مهرجان ثقافي في كردستان، إلى تغيير مقاييس الشرف والكرامة والأخلاق عمومًا، المحكومةِ في نهاية المطاف بحدٍّ فاصلٍ بين الخضوع للمحتلّ ومقاومته.

يبقى الرهانُ مشروعًا تمامًا على فشل صاحب الدعوى أمام القضاء اللبناني، علّه يدرك هذه المرةَ مع قضية سماح إدريس ما أدركه في بداية الغزو مع قضية جمال الغيطاني: من أنّ التصويب من أرضٍ محتلّةٍ على رافضي الاحتلال الأميركي للعراق لا يُنْقذ سمعةً شخصيةً أصيبتْ بعطبٍ قاتلٍ في ٩ مارس عام ٢٠٠٣. هنا الزهرة، وهنا كان عليها أن تَرْقص، وليس أمام المحكمة اللبنانية أو على إيقاع «الكوبونات» النفطية.

أخبار الأدب (القاهرة ٦/٤/٢٠٠٨)

❖ ❖ ❖

عندما يكون الحقُّ هنا باطلاً هناك!

أمجد ناصر

نشرنا قبل أيام، لمناسبة الدعوى القضائية التي رفعها الجنرال ميشيل عون ضدّ الشاعر پول شاوول، تحقيقًا ضافيًا حول علاقة الثقافي بالسياسي في لبنان أعدّه الزميل ناظم السيّد، ورأينا كيف يَضيقُ صدرُ السياسي بالنقد فيلجأ إلى القضاء (وهذه رحمةٌ لبنانيةٌ لا تتكرّر كثيرًا في باقي العالم العربي) بدل لجوئه إلى الحوار وطرح الحجّة مقابلَ الحجّة. الحالات التي استعرضها تحقيقُ زميلنا ناظم ليست، للإنصاف، كثيرةً، وما وَقَعَ بحقّها من منعٍ أو مصادرةٍ أو مقاضاةٍ يكاد أن يكون، قياسًا بالسجلّ العربي الأسود على هذا الصعيد، أقربَ إلى المداعبة منه إلى العقاب. ففي مقابل تعرُّض المثقف اللبناني لمصادرة كتاب، أو الذهابِ إلى القضاء بسبب تجاوز خطوطٍ حمرٍ سياسيةٍ أو دينيةٍ أو أخلاقية، كان يمكن للمثقف العربي في البلدان الأخرى أن يقاد، للسبب نفسه، مخفورًا إلى السجن... ومن دون محاكمة. وهناك مثقفون سوريون وأردنيون ومصريون ومغاربة وعراقيون أمضوْا عشرَ أو خمس عشرة سنةً من أعمارهم في السجن بسبب آرائهم السياسية أو مواقفهم، عمومًا، من أنظمة بلادهم. ولم يحدثْ أمرٌ كهذا في لبنان.

ولكنْ، مع ذلك، لم تكن بيروتُ جنّةَ حريّات إلاّ بالقياس إلى جوارها العربي القريب والبعيد. وقد تكفّل تحقيقُ ناظم السيّد ببيان حالات المنع أو المصادرة أو المقاضاة التي تَعرَّض لها المثقفون اللبنانيون منذ الخمسينيات إلى يومنا هذا، عدا قضية واحدة هي تلك التي رفعها الناشرُ العراقي فخري كريم ضدّ مجلة الآداب. وعدمُ تطرّق ناظم السيّد إلى هذه القضية يرجع إلى أنّ الطرف الذي أقام الدعوى ليس لبنانيّاً. غير أنّ قضية الآداب بالذات سترينا إلى أيّ حدٍّ أصبح الحقُّ في التعبير، في ظلّ الانقسام السياسي العمودي الراهن الذي يعرفه لبنانُ، مزدوجَ المعايير، وكيف يمكن للمثقف اللبناني أن يرى التعبيرَ هنا حقّاً مكفولاً، ويراه هناك تجاوزًا للحدود!

هذا ما يفعله، للأسف، انقسامُ البلدان إلى كُتلٍ عرقيةٍ أو طائفيةٍ أو إيديولوجيةٍ متواجهة، حيث تتمترس الجماعاتُ في خنادقَ لا تَرْبط بينها سوى نظراتِ العداء المتبادلة.

السياسة اللبنانية قَسّمت البلدَ إلى خطّيْن متوازييْن لا يلتقيان: الموالاة والمعارضة، وليس ثمة أرضٌ ثالثة. هكذا انقسم، بالتالي، كلُّ شيء هناك على صورة الانقسام السياسي. أصبح التداخلُ أو التشابكُ، الذي هو من طبيعة الأمور، مستحيلاً أو شبهَ مستحيل. تحوّلت الحياةُ، على غير صعيد، إلى متاريسَ متقابلة: نظرةٌ تحدِّق إلى نظرة، وفكرةٌ تحدِّق إلى فكرة، وجسدٌ يحدِّق إلى جسد. هذا يَحْدث فعلاً في بيروت: يَحْدث أنّ الانقسام السياسي بين زعماء الطوائف وأمراء الحرب السابقين حوّل حياةَ اللبنانيين إلى خندقيْن متقابليْن، ومتراسيْن متواجهيْن، رغم أنّ الواقعَ المتداخلَ للناس ومصالحهم ومجالِ اجتماعهم وعيشِهم ليس كذلك. **لكنّ الفكرة، أحيانًا، هي التي ترسم الواقع، بصرف النظر عن رثاثته، وليس العكس.**

تَشْهد بيروتُ اليوم دعويَيْن قضائيتيْن ضدّ الكلمة. الأولى قام بها الناشرُ العراقي فخري كريم ضدّ رئيس تحرير مجلة الآداب سماح إدريس، والثانية يرفعها الزعيمُ اللبناني الجنرال ميشيل عون ضدّ الشاعر والمسرحي اللبناني پول شاوول. الاثنتان تتعلّقان بـ «حرية التعبير،» والاثنتان منظورتان أمام القضاء اللبناني، والاثنتان صَنَعتا جدلاً ثقافيّاً وسياسيّاً حول حدود حرية الكلمة واجتذبتا أنصارًا ومؤيّدين.

ولكنْ في بيروت، المنقسمةِ على نفسها بهمّة زعماء الطوائف القدامى والجدد، انقسم المدافعون عن حرية التعبير إلى قسمين: قسم وَقَفَ إلى جانب سماح إدريس في مواجهة دعوى فخري كريم، وقسم رَفَضَ مجرّدَ التوقيع على العريضة التي حرّرها أنصارُ إدريس دفاعًا عن حقه في التعبير. وعندما رفع ميشيل عون دعوى قضائيةً على پول شاوول، انضمّ

القسمُ الذي لم يؤيّد سماح إدريس إلى الأصوات التي طالبتْ برفض الدعوى واعتبرتْها عملاً تعسفيّاً ضدّ حرية التعبير والكلمة. ولكنْ عند مطالعة أسماء الموقّعين على العريضتين المتعلّقتين بموضوعٍ واحدٍ، نكاد لا نجد اسمًا مشتركًا بينهما!

واضحٌ، بطبيعة الحال، الخلفيةُ السياسيةُ للانقسام اللبناني وراء القضيتين. واضح كذلك ازدواجُ المعايير عند المثقف العربي حيال القضية الواحدة.

أنا لست لبنانيّاً، وإنْ كنتُ أدينُ لبيروتَ بأشياء كثيرة. لذلك لم أجد ضيرًا في التوقيع على العريضتين. فوقّعتُ ضدّ جرّ رئيس تحرير الآداب إلى المحكمة، وضدّ تجريم بول شاوول ومحاكمته، انطلاقًا من مبدإٍ واحدٍ لا يعنيه الانقسامُ اللبناني: حريةُ التعبير، حريةُ الكلمة، حقُّ المثقف في مساءلة السياسي ونقده، وعلى نحوٍ راديكاليّ إنْ لزم الأمر. ففي نظري يتحلّى الثقافيُّ بما هو بعيدُ المدى، بما هو أعمقُ وأشملُ ممّا يتحلّى به السياسيُّ، العربيُّ خصوصًا، الذي يؤبِّدُ اللحظةَ الراهنةَ ويَجْعل ما يسمّى «التكتيك» أرضًا خصبةً للتقلّب والانتهازية والبهلوانية السياسية.

لذلك لم أجد فرقًا بين قضية سماح إدريس وقضية بول شاوول. فالاثنان كَتبا كلماتٍ، وكان يمكن لفخري كريم وميشيل عون (أو أحدِ الناطقين باسمه، وما أكثرَهم!) أن يردّا على الكلمات بالكلمات.

قضيةُ سماح إدريس وقضيةُ بول شاوول تريانا إلى أيّ حدّ يمكن للقضية الواحدة، في واقعٍ سياسيّ رثّ، أن تكون موضعَ انقسامٍ وأن يُنظر إليها، بالتالي، من زاويتين متقابلتين.

القدس العربي، ٢٠٠٨/٣/٢٨

❖ ❖ ❖

نقد المثقف الشيوعي: قيادة «طريق الشعب» ـ فخري كريم نموذجًا![*]

سلام عبّود

١ ـ مهرّج ومهرجان!

«إنّ السيد عبد الحليم خدّام، الذي كان نائبًا لرئيس الجمهورية العربية السورية، وعضوًا مرموقًا في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، كان قد تساءل في اجتماع للقيادة القطرية، عُقد في أعقاب أحد المهرجانات الثقافية لـ **المدى** التي أقيمتْ في دمشق، قائلاً: نحن دولة، لدينا عشراتُ السفارات في العالم العربي وفي خارجه، ولدينا عشراتُ المكتبات الثقافية، لماذا نعجز عن أن نقيم مهرجانًا ثقافيّاً واحدًا يضاهي المهرجانَ الذي تقيمه مؤسسةُ **المدى** ورئيسُها فخري كريم؟!»

النصّ السابق جزءٌ من دفاع عبد الرزّاق الصافي عن رئيس مؤسسة **المدى**. ولهذا النصّ دلالاتٌ خاصةٌ: شخصية وسياسية ورمزية. الدلالة **الشخصية** تكمن في أنّه يصدر عن شخصٍ اشترك مع فخري كريم في مهامّ الإعلام الحزبي، وظلّ بمعيّته يُصدر فيه علنًا صحيفةَ الحزب المغدور، في مرحلةِ قمعِ أعضاء الحزب الشيوعي وأنصاره، بعد إقصاء الحزب عن المشاركة في اقتسام السلطة مع البعث. وقد خرج الصافي من قبضة الديكتاتور الحديدية، برفقة فخري كريم، مثلَ الشعرة من العجين، في الوقت الذي غُيِّبَتْ فيه إلى الأبد أجسادُ الكوادر العليا التي لم تستسلمْ لإرادة جهاز القمع. الدلالة **السياسية** نجدها في ارتباط اسم الصافي بالبيان التاريخي السيّئ الصيت الذي جاهر بقمع انتفاضة الشيعة في شباط ١٩٧٧، وطالب السلطة الديكتاتوريةَ بإنزال العقاب الصارم بمَنْ تسوّل له نفسُه المساسَ بالعملية «الديموقراطية والحكم الوطني التقدمي.» أما الدلالة **الرمزية** فتكمن في طبيعة النصّ اللغوية والعقلية، التي تُوجز آليّةَ التفكير الحزبي، وعلاقةَ الثقافة بالسياسة، وصلةَ هذه العلاقة بعملية بناء العقل الوطني فرديّاً وجماعيّاً. والصافي هو الوجهُ الآخرُ المعكوسُ لفخري كريم: إنّه وجهُه الحزبي الخاسرُ أبدًا، الذي سَيَّرَ ردحًا من الزمن الخطابَ الإعلامي الشيوعي لمرحلة التحالف مع البعث. لكلّ هذه الأسباب استند الصافي في شهادته إلى مرجع «قدير» من مراجع الثقافة العالمية، وهو عضو القيادة البعثية السورية عبد الحليم خدّام، فنَقل بواسطته الأسرارَ الثقافيةَ «الثمينة» لاجتماع القيادة القطْرية، لكي تغدو حججُه أكثرَ عمقًا وأصالة، ولكي يمنحَ قارئه درسًا عقليّاً بليغًا في سُبل تقويم المشكلات الثقافية. وللأسف، فإنّ هذا المستوى المتواضع من الوعي الثقافي هو الذي قاد مركزيّاً وأشرف على إعلام وثقافةِ أحدِ أشهر الأحزاب السياسية العراقية سنواتٍ عديدةً. ولم يزل هذا العقلُ يهيمن على الإرادة والتربية الحزبية، ويرسم خطوطَ السياسة الثقافية العامة وتفصيلاتها اليومية!

[*] ـ هناك نسخة أطول على موقع الحوار المتمدّن. (الآداب)

والحقّ أنّ ضخامة مهرجان **المدى** هي أبرزُ مظاهر نجاحه، وأبرزُ وجوه التفاخر به، سواء اعترف خدّام بذلك أو لم يعترف. وتلك نقطةُ تفوّقٍ اعتبرها بعضُهم سببًا أساسيّاً جَلَبَ على رئيس المهرجان حقدَ القوى المعادية لـ «العراق الجديد»؛ أو جعلت البعضَ «يرتعشون» بحسب ألفريد سمعان؛ أو دَفعتْ، كما قال كريم أحمد وعزيز محمد والصافي، «أيتامَ النظام الدكتاتوري المنهار والمرتبطين بأجهزة مخابراته والمعادين للحزب الشيوعي العراقي والعمليةِ السياسيةِ الجارية في العراق» إلى شنّ هجومٍ يائسٍ على منابع الأمل الوطني والقومي النقيّة؛ أو أدّت، كما قال بيانُ المكتب الثقافي الكردستاني، إلى قيام «الهجمة المغوليّة التترية» على **المدى**؛ أو جعلتْ زمرَ الأعداء، كما يقول أحدُ المدافعين العرب (حازم مبيضين) عن رئيس المهرجان، «ترتدي ثوبًا سياسيّاً خالصًا تشنّ من بين طيّاته هجومَها على الطالباني والبرازاني والحكومة العراقية ولا توفّر السعوديةَ.»

ولكنْ كم عددُ المشاركين في مهرجان **المدى** الأخير؟ يقول حازم مبيضين: «شارك فيه أكثرُ من ٦٠٠ مثقف عراقي وعربي.» أمّا باسم عبد الحميد حمّودي، الذي تحمّل أكثرَ من غيره عبءَ تسويق ثقافة الموت والحروب الصدّاميّة، فيؤكّد بثقة: «شارك فيه ٧٠٠ مثقف وأديب.» الفارق بين حسابات مبيضين وحمّودي ما يَقْرب من مئة مثقف وأديب ضاعوا بين الأرجل في غبار معركة المديح. وحينما نصل إلى ياسين النصير نراه يجتهد في رفع الرقم مجدّدًا، مضيفًا بعضَ التفصيلات، ليوهمَنا، أو يوهمَ نفسَه، بأنه رفيقٌ مؤتمَنٌ قادرٌ على ضبط لعبة الأرقام: «٨٠٠ أديب وصحفي، بينهم ٦٠٠ أديب عراقي.» بيْد أنّ رئيس المهرجان [فخري كريم] لا يسمح لأحدٍ بأن يشاركه «ألعابَه السحرية» الخاصة، ولذلك يعمد في المقابلة التي أجراها معه تركي الدخيل على قناة «العربية» إلى جعل مريديه يصابون بالخذلان حينما يعلن أنّ العدد «٨٥٠ ألفًا.. عفوًا ٨٥٠ مثقفًا عراقيّاً وعربيّاً.» **هنا يضيع بين الأرجل مئتان وخمسون مثقفًا لا غير، أيْ ما يعادل مثقّفي شعبٍ كامل!**

لماذا حدث هذا السهوُ في الأرقام من قِبل مادحين متحمّسين سعوا إلى إظهار عظمة المهرجان، لكنهم سَلبوا منه، جهلاً، بعضَ أسرار قوته؟ السببُ يعود إلى ضخامة العدد. لذلك فإنّ دقّة الرقم لا تؤثّر كثيرًا ـ عند المدّاحين ـ في الجدل المتعلّق بإيجابية مهرجان **المدى**، ولا تُنقص هيبتَه. مئتان وخمسون، أكثر أو أقلّ، لا قيمة لهم حسابيّاً في معادلات العظمة. أهو إحصاءٌ عشوائيٌّ لقطيع سائبٍ في البرّية؟ سماجةُ السخرية لا تقلّل من ضخامة المهرجان: هكذا تقول كلماتُ مبيضين التبريرية. فهل يمكن قبولُ هذا التبرير حجةً ثقافيةً دامغة؟ ربما، لو لم يكن **للدعوى القانونية** على مجلة الآداب رأيٌ مغايرٌ في قضية الأرقام أيضًا: ففي حين تفنّنت الدعوى في تجميع الكلمات ووضعِها في سياقٍ قانونيّ محكم البناء ظاهريّاً، يقود إلى صناعة متّهَمٍ مدانٍ إدانةً مطلقة [المقصود رئيس تحرير الآداب]، فإنّها تلعثمتْ حين وصلتْ إلى الأرقام: «عددُهم أكثرُ من ثمانمائة مثقفٍ على الأقلّ.» أين الدقّة؟ أيجهل محامي المشتكي الرقمَ الحقيقي، أمْ أنّ خمسين مثقفًا لا قيمةَ لهم حسابيّاً وأخلاقيّاً ودعائيّاً؟ هل غيابُ الدقّة غايةٌ قائمةٌ بذاتها؟ لماذا فَقَدت الوثيقةُ القضائيةُ أمانتَها الرقابية في هذا الموضع تحديدًا؟ ومع كلّ هذه الحيطة الاحترازية والفوضى التضليلية، كيف يستطيع «عدوٌّ حاسدٌ» أو «حاقدٌ» أن يُثْبت، بيسرٍ، مصادرَ تمويل رئيس مؤسسة **المدى**، إذا كان محاموه والمدافعون عنه يُخْطئون في تحديد أسهمه البشرية وحساباته الثقافية العلنية؟!

الجواب عن هذا السؤال موجودٌ في سؤالٍ وجّهه أحدُ المدافعين عن المشتكي: «ماذا يرجو فخري كريم من القيام بمساعدة عشرات الشبّان والشابّات على الزواج، وقيامِه بالتكاليف المادية والمعنوية، لمهرجان الفرح الكبير هذا؟» كثيرون يرجون من صاحب التساؤل نفسه أن يجيبَهم عن غايات هذا الزواج، الذي يسمّيه عبد الرزّاق الصافي «إبداعاتِ **المدى**» (نرجو أن لا يقوم فخري بإزعاج العرسان فيطالبَهم بإرسالِ تواقيعهم تضامنًا معه لتأكيد أهمية الزواج في محاربة أعداء العراق الجديد!).

حقّاً، ما صلةُ «إبداعات» الزواج بالثقافة؟ الصلةُ الوحيدةُ الممكنة هنا هي تسويقُ منتَجٍ ما. فما المنتَجُ الذي يسوّقه فخري؟ هنا يختلف الناسُ في الجواب: منهم من يقول إنّه الكرمُ في أنقى صوره؛ ومنهم مَن يرى أنّ المنتَجَ هو بناءُ العراق الجديد؛ ومنهم مَن يراه جنونًا تملّكَ الرجلَ وجَعَلَه يبدّد ثروتَه في سبيل الآخرين؛ وبما أنّ «الجنونُ فنون،» فالرجلُ مصابٌ بجنون خدمة المثقفين العراقيين! لكنّ هذا الجنون الثقافي كله، أو الحمق الثقافي النبيلَ كلّه، لم يمنعْ منتقدي فخري من الظنّ أنّ ما يحدث غطاءٌ لعملياتٍ [...] أموالٍ سياسيةٍ وحزبية، ولم يدرأْ عنه خطرَ «التهمة» التي ترى في هذا النشاط استغلالاً سياسيّاً لحاجة الفرد والمجتمع، هدفُه الدعايةُ الرخيصة. ولكنْ، ما صلةُ هذا بالأرقام؟

حينما نراجع قوائمَ الدعوات إلى المهرجانات كافةً، نجد أنّ أسماء المدعوّين شأنٌ علنيّ في زمن الطاغية نفسه. لدى فخري وحده أضحت الأسماءُ والأعدادُ مغلّفةً ببعض السرّيّة الرومانسيّة، حتى كادت أن تكون سحرًا. لماذا؟ منهم مَنْ يرى ذلك جزءًا من تقاليد الصيانة؛ فالعراق منطقةٌ خطيرةٌ، بما في ذلك أربيل، والقائمون على المهرجان يريدون تجنيبَ بعض ضيوفهم لؤمَ الحسّاد. ومنهم مَنْ يرى في الأمر تقليدًا نابعًا من خصوصية رئيس المهرجان، أو جزءًا من تقاليد المؤسّسة الحزبية التي تربّت على الممارسات السرّية. ولكنْ هناك مَنْ يرى أنّه خَلْفَ ستارة الأرقام «الإعجازية» تمدّ شياطينُ الثقافة الحزبية ألسنتَها الشريرةَ: فبين ٦٠٠ و٨٥٠ يمكن إخفاءُ ٢٥٠ اسمًا، أيْ بعدد أعضاء البرلمان العراقي؛ وهو عددٌ لا يتمكّن من معرفته محامي كبير المستشارين نفسُه. وفي هذا الهامش الشكلي يوجد الجواب، وفي ثناياه يوجد الخرابُ الثقافي الحزبي المتوارَثُ والمُزْمِنُ.

إنّ هذا الإهمال الحسابي، الذي يتناقض مع رغبات الممدوح الدعائية، يُرغمنا على أن نختتم تساؤلاتنا حول الأرقام بالسؤال التالي: ألم يطّلع مبيضين وحمّودي على محتوى شكوى فخري كريم ـ ذاتِ الرقم المختلف عن رقميْهما ـ قبل كتابة تضامنهما معه؟ أم أنّ تضامنَهما كان قائمًا على النيّات؟ ألا تتضمّن هذه القراءةُ العمياءُ قدرًا من الإهانة للذات وللقارئ وللممدوح والمهرجان؟

الأرقام السحرية وعلاقتُها بالعظمة، تناقضاتُ الدوافع، الأغراضُ العرقيّة : ثلاثُ قضايا رئيسة في مقالتي هذه، جميعُها سبقني اليها ضيفٌ «لاعراقيٌّ» (تسميةُ العربيّ لدى كتّاب العراق «الجديد»)، هو أحدُ ضيوف مهرجانات المدى المعزَّزين، الشاعر عباّس بيضون (**السفير**، ٢٠٠٦/٥/٥)، واصفًا أحدَ مهرجانات **المدى**.

١ ـ الأرقام هي فخري، وفخري هو الأرقام. يقول بيضون: «الرقم السحري ليس وحده كذلك بين أفعال فخري كريم التي تُشْبه السحرَ، إذ ظلّ الرجلُ يلعب بأرقام أُخرى. بدأ بأن أَخَذَ تعهّدًا برعاية ٢٠٠ من الأدباء المحتاجين، وظلّ الرقم يكبر كلّما التقى بأحد النافذين، حتى وصل إلى ٥٠٠ في اليوم الأخير. بل إنّ اقتراحاته كانت تَدْفق وكأنّها أيضًا ألعابٌ سحرية: مجلسٌ أعلى للثقافة، صندوقٌ للتنمية الثقافية، صندوقٌ للمساعدة، ولا أحد يدري نهايةَ ذلك كلّه. كانت الأرقام الكبيرة والإعجازية هي فخري كريم.»

٢ ـ تناقضات داخلية: «كلُّ ما يجري هنا هو نوع من الأفعال المنفصلة. ليس غريبًا أن تتحكّم الصدفةُ وأن يكون الارتجالُ سيّدًا، ما دام كلُّ فعلٍ تامّ [كذا] بنفسه ويَصْعب إجراؤه في سياقٍ أو البناءُ عليه أو الاضطراد [كذا] به.»

٣ ـ سهو عرقيّ: «لم يَحضر الأكراد. هل هذا سهو، أم أنّ في الأمر شقاقًا؟ هذا سؤال آخر!»

ألم تَلْمس سهامُ بيضون الناعمةُ قلبَ أحدٍ من مدعوّي مهرجانات **المدى** السابقة؟ ألم تتوفّر لأحدٍ من أهل البيت في مهرجان **المدى** الخامس عينا بيضون الراصدتان؟ لماذا يرى الآخرون «اللاعراقيون» ما لا نراه؟

إنّ العراق، قديمَه أو جديدَه، لا يستحقّ هذا القدرَ المهين من التلوّث والعمى الثقافي الذي أخذ يغزو حياتَنا. بسقوط الصنم الأكبر سقطتْ مركزيةُ الاستبداد، وسقطتْ معها مركزيةُ مصادرة العقل واستلابه. لكنّ هذا السقوط قاد إلى تشظّي الاستبداد، وتشظّى معه العقلُ المُصادَرُ والمُستلَب، فصار مِزَقًا من عقولٍ صغيرةٍ، مصادَرةٍ، مستلَبةٍ، معروضةٍ للبيع على قارعة الطرقات.

إنّ دوافعَ حفلات الزواج ودوافعَ اللعب بأعداد المثقفين وأسمائهم وحاجاتهم ونفوسهم واحدة.

٢ ـ مذاق الشرّ: مملكة فخري

في المرتبة الثانية من سلّم الإيجابيات ـ بعد ضخامة مهرجان **المدى** ـ تأتي أجواءُ المهرجان. زوّارُ أربيل أَسْهبوا في وصف تغريد البلابل، والسهولِ السندسيّة، وأصواتِ خرير الشلاّلات، وجمالِ صوت الفجر وهو يغنّي أنشودةَ العيد فوق الروابي الحرّة السعيدة. ونقرأ في وصف دعوة حضور الوفود إلى عرين الطالباني: «أقيم المهرجانُ وسط أجواءٍ من البهجة في مناخ سادته المودّةُ والألفةُ والاستمتاعُ الباذخ بجمال الطبيعة، حيث جالت أبصارُ المدعوّين على مدّ النظر في هذه المناظر الخلاّبة.» «وردة تتفتّح» و«زفّةُ عرسان»: نعتان من نعوتٍ عديدةٍ وَصفتْ أجواءَ المهرجان. بيْد أنّ أبلغَها كان الوصفَ الجامعَ المانعَ لـ «إبداعات» فخري الزواجية: «لمّة فرح.»

يعود تعبيرُ «لمّة فرح» إلى زمنٍ أقدم من «نهارات **المدى**،» زمنِ الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي وصفها أحدُ الكتّاب العرب بـ «مبتدإ الفرح.» هذا التعبير المنافق والتعبوي والدعائي عاد ليطفو فجأةً على سطح نهارات ومهرجانات **المدى**، بقوة الإرث الثقافي والعقلي، وبفعلِ تنافُس سلالات القتلة. ففي كلمة المثقفين العرب، التي ألقاها شاكر النابلسي، وهو أحدُ مُجنِّدي وزارة الدفاع الأميركية، والمكلَّفُ بالتنسيق بين الروابط الإعلامية العربية، والمثقفُ العراقي بالتبنّي (حَمَلَ اسمُه الرقمَ ٩٤ في قائمةٍ من المثقفين العراقيين «يهنّئون بوش وبلير...»)، جاء أنّ «العراق العظيم شَهِدَ منذ فجر التاسع من نيسان المجيد ٢٠٠٣ أولَ فجرٍ للحرية، وأُولى الخطوات على طريق الديمقراطية... التي يَدْفع العراقُ يوميّاً، ومنذ أربع سنوات مضت، ثمنًا باهظًا لها من دماء أبنائه الزكيّة... للحريّة بابٌ بكلّ يدٍ مضرَّجةٍ يُدَقُّ.. وها هي بغداد تدقّ أبوابَ الحرية كلّ يوم، ليس بيدٍ مضرّجةٍ واحدة، ولكنْ بملايين الأيدي العاشقة للحرية والديمقراطية.» (لاحظوا أنّ ديمقراطيي المارينز يخشون اللغةَ نفسَها: وهكذا خَلَعَ مبشّرو الحرية نعتَ «الحمراء» للحرية من نصّ شوقي، كما خَلَعوا ماضيَهم. ومن سخريات الثقافة والقدر أنّ النصّ، الذي كُتب في نكبة دمشق ذمّاً بالمستعمرين، تحوّل إلى مديحٍ يمجّد مستعمِري بغداد!). وأضاف النابلسي: «ها نحن المثقفين العرب والكرد [يعتبر البعضُ أنّ التركمان والآشوريين والكلدان أكرادٌ فيدراليون!] نجتمع اليوم في أربيل الكرد والعرب على السواء، لا لنحتفلَ فقط بمهرجان **المدى** الثقافي الخامس.. هذا المهرجان الذي يضمّ اليومَ صفوةَ المثقفين الكرد والعرب [!]... ولكنْ لنحتفلَ أيضًا بعيد الحرية في العراق كلّه، وعيد فجر الديمقراطية في العراق كلّه.»

إنّه فجرُ الحرية وعيدُ الديموقراطية «المضرَّجُ بالدم،» إذن. لكنّ النابلسي لا يقول لنا دم مَنْ هذا؟ لا يقول لنا لماذا يتوجّب علينا أن ندفعَ ضرائبَ الدم نيابةً عن الآخرين؟ ولماذا يدقّ القتلةُ جميعُهم على جماجمنا، في العراق أو فلسطين أو غيرهما، بمعاولِ الدّم؟ مَن مَنَحَ مبشّري رسالات الدّم هذا الحقَّ الأزليَّ في احتكار دمائنا ونهبها وتحاصُصِها؟ كلُّ هذا لا يهمّ: فنحن في «عيد الحرية» و«فجر الحرية،» وهذا هدفٌ غالٍ. ولكنْ كيف يمكننا أن نكون في «لَةِ فرح» عظيمة الضخامة، لم يَشهدْ لها العراقُ مثيلاً، ونحن نَدْفع كلَّ يوم «ثمنًا باهظًا لها من دماء أبنائه الزكية»؟ أليست هذه التعابيرُ المنافقةُ هي المعادلَ التاريخي لتعابير «عرس سيحان» و«عروس مندلي» و«أعياد النصر» و«مبتدأ الفرح» الصدّاميّة؟ هكذا لخّص البعضُ وقائعَ المهرجان، وقد صَدَقوا في ذلك... عدا منغّصات بسيطة، كإشارة عبّاس بيضون إلى حربٍ أهليةٍ كادت أن تقترب لكنها ولّت هاربةً، وغيرها من الإشارات الحزينة التي كادت أن تجعل من بيضون أحدَ «أيتام صدّام» وأحدَ «أعداء العراق الجديد» لولا عباراتٌ ذَكَرَها من قبيل «العراق الكردي» و«الأرض الحرة» زَرعتْ حُسنَ النيّة في نفوس المضيفين وجعلت **المدى** تخصّه بلقب «الكاتب والشاعر الكبير.»

على الرغم من تلك المنغّصات العابرة، إذن، كان الفرح حقيقةً أساسيّةً من حقائق المهرجان. بيْد أنّ سماء بغداد كانت تُمْطر بارودًا ودمًا. وكانت صرخاتُ الأرامل والثكالى والأطفال اليتامى تتعالى في الدرابين، وفي المقابر، وعلى أبواب ثلاّجات حفظ الموتى، وعلى منابت النخل. كانت أنخابُ «عيد الحرية» تُقْرع، بينما كانت أحذيةُ المحتلّين تدوس كنوزَ التاريخ الثقافي العراقي. كانت قواتُ «ألفا» تنبش آخرَ أسرار بابل، وقواتُ فيلق المارينز في قاعدة كركوك تَحْرث فسيفساءَ التاريخ الأسطوري بدبّاباتها. كان المحتفلون يتباهَوْن بغبطتهم، بينما كان السياسيون «الزقاقيّون» يتبارَوْن في نهب الثروة علنًا. كان الشعراءُ مهمومين بتحرير نصوصهم من التفعيلة لإلقائها على مسامع المحتفلين في بقعةٍ خُلعتْ من واجهاتها الحكومية آخرُ بقايا اللغة العربية، بينما كان القتلةُ مهمومين بتحرير رؤوس الضحايا من أبدانها لإلقائها في مزابل «العراق الجديد» المُحرَّر من هويته. كان هناك مَن يؤرِّخ لتاريخ البنطلون كواحدةٍ من عجائب الطفولة الثقافية العراقية السبع، غافلاً أن يؤرِّخ لتاريخ البنطلون الزيتوني، متناسيًا بنطلونَ الحرس القومي، وبنطلونَ القائد وعريفِ القادسية، وبنطلونات مرتزقة الماء الأسود (black water) والمارينز. كان هناك مَنْ يحرِّر شهاداتِ الفرح والأعياد الثقافية، وفي أروقة السياسيين كانت تُمهر بالدم قوانينُ نهب الوطن وفقراتُ تمزيقه عرقيّاً وطائفيّاً. **كانت هناك لَمّةُ فرحٍ حقيقي في قاعات المهرجان، وفي أزقّة الوطن كانت لَمّةُ أحزان ودماءٌ وعويل. أيُّهما كان الوطن؟**

هاتان الصورتان ليستا نصّاً خياليّاً. فمَنْ يعدْ الى أسبوع **المدى**، يجدْ أنّ العراق كان عراقيْن: عراقًا مسجّى على الأرض، مثقوبَ الرأس، عاريًا، بلا كفن؛ وعراقًا آخر، تصدح في سمائه نايَاتُ الفرح السحرية.

ما أشبهَ الليلةَ بالبارحة!

«كان المثقفون يلغون هنا بالثقافة ومسائلها، والناسُ في غيرِ وادٍ.» هكذا لخّصَ عبّاس بيضون المشهدَ العراقيَّ الحزين، واصفًا أحزانَ عبد الستّار ناصر وهو يَنْقل للمهرجانيين نبأَ اختطاف ابن الشاعر خزعل الماجدي. حدث ذلك ذاتَ مهرجان، في لحظة صدقٍ سابقةٍ، لحَسَها قائلوها وناقلوها وسامعوها، فلم تتكرَّرْ، على الرغم من أنّ الوطن بأكمله بات مختطَفًا.

سيقول قائلٌ من أنصار الفرح، مستخِفّاً بأحزاننا: وهل تريدون من مثقفي بلادنا أن يجلسوا للنَّدْب واللَّطْم لأنّ في «وطن الحضارات» الذي تتحدثون عنه مليونَ أرملةٍ وخمسةَ ملايين يتيم؟ أتريدون أن نَغْرق في الكآبة لأنّ أربعة ملايين نكرة تركوا بيوتَهم وأرضَهم ويمّموا شطرَ المجهول؟ أتريدون أن نَغْرقَ في التعاسة لأنّ الصحف المعادية تتحدّث زورًا وبهتانًا عن سقوط عشرات الآلاف من صبايا هذا الشعب بين مخالب عصابات الجنس الرخيص في بلاد الله الواسعة؟ أهذا ما تريدونه؟ ما هذا البلاء الثقافي!

حقّاً، إنه البلاء الثقافي! **ولكنّ أحدَنا هو البلاءُ الثقافي**: لَمّة الفرح في وطن الدم، أو لَمّة الأحزان في بغداد المحتلّة الجريحة الباكية؟ أحدُنا عديمُ الضمير، مستهترٌ بالقيم والأعراف المهنية والأخلاقية والسلوكية والعقلية!

كان صدّام يقيم أفراحَه على الجبهات. «المربد» نفسُه أضحى جبهةً للحرب، لا موقعًا للتثاقف. كان صدّام يدفع الحربَ إلى الخارج، إلى الحدود، لكي تتسنّى له السيطرةُ على حرب الداخل. وكان المثقف يُرغَم على الرحيل إلى جبهة الحرب لكي «يَقتنصَ» لحظةَ الفرح العراقي سلطويّاً، ماسحًا بها الصورةَ الكئيبةَ للوطن الكئيب المزروع في قلوب الشعب وعيونه. كان الشعر يرتحل إلى الجبهات، تَحْرسه الراجماتُ، وتلعنه الأمّهاتُ المكلومات. أما اليوم، فإنّ رئيس مؤسسة **المدى** يقوم برحلة الفرح المعاكسة: يأخذ أبناءَ الجبهة المحاربة إلى واحة السلام، نموذجِ العراق المصغَّر، لكي يتذوّقَ الشعراءُ والكتّابُ طعمَ الفرح المرّ، الفرح المستحيل. إنّها الرحلةُ ذاتُها: رحلةُ تزوير المشاعر، رحلةُ الفصام بين الشارع والثقافة، رحلةُ تغييب العقلِ وشراءِ الذمم الرخيصة.

مشاعر الفرح والعيد الجماعي مَنَحتْ بعضَ الحزبيين دفعةً مُبالَغًا فيها من الخيال. فحينما عاد الشاعرُ الحزبي من مهرجان **المدى** إلى بغداد، اكتشف «حاجبًا» بكى تحت ظلاله القاتمة الآباءُ والأمّهاتُ والأطفال. لكنْ حين عاد الشاعرُ

الفرحُ الحرُّ من «لمّة الفرح،» وجد أنّ جدرانَ الفصل العنصري التي أقامها الاحتلالُ في قلب بغداد أضحت أقواسًا للنصر، عيدًا وملعبًا للطفولة البغدادية الحالمة، لمّةً عذريّةً، وعنوانًا للعراق الحرّ السعيد: «صبيّةٌ وفتًى (من ساعتين) وهما يَمْرقان جيئةً ورواحًا ـ جوٌّ من المرح والعذوبة يلفّ مدارَ سيرهما ـ مستمتعان فوق المتعة للحاجب الإسمنتي المانع لفضول الشارع بعرباته وسوّاقها وركابها ـ إنّهما يحسبان الكونكريتَ قَمريّةً ويريانه بلونِ وطعمِ ورائحةِ العنب. قبل إسدال الستار، الصبية والفتى شاعران، وإنْ لم يتقفّيا؛ ومَنْ ليسوا مثلَهما فعاوون، عُمْيٌ إلاّ من العيون.»

بهذا العقل الأعمى والمريض، يكتب شاعرُ التعبئة الجديدة عن جدران الفصل العنصري، راسمًا لمّةَ فرح على شفاه القوات «الحليفة،» صانعًا من الكونكريت الروحي «قمريّةً بلون وطعم ورائحةِ العنب،» وجاعلاً من تقطيع أوصال المدينة الجريحة وتمزيقِ شوارع الروح جوّاً «من المرح والعذوبة.» وبعد بضعة أشهر سيقول لنا هذا الشاعرُ المسعورُ إنّه كان مرغمًا على كتابة ذلك النصّ لأنّ أحدَ عملاء الاحتلال البغيض كان يصوِّب مسدّسًا إلى رأسه ويهدِّده بقطع رقاب أبنائه إذا لم يكتبْ قصيدتَه الكونكريتية! وبعد بضعة أشهر، وهو يلقي قصيدتَه الجديدةَ في حضرة حاكمٍ جديد، سيسوِّق نفسَه «ضحيةً» تطالب بتعويضٍ شرعيّ. أما نحن، فربما نغدو في قصائده القادمة أيتامَ الاحتلال!

لكنْ، إلى جوار شاعر الكونكريت، يجلس على سطح السفينة الغارقة ذاتِها شيوعيٌّ آخر، أقلُّ ميلاً إلى الكونكريت، وأقلُّ ائتلافًا مع الأسلاك الشائكة. شيوعيٌّ لم يزل يرى أسرارَ البيت البغداديّ بعينٍ وضميرٍ وذائقةٍ مغايرة، ويرى الحاجزَ الكونكريتي كابوسًا يدمِّر وداعةَ الحياة وجمالَها وأمنَها. طوال قرون، ظلّ الشيوعيون يعيِّرون هذا الخيالَ الوجِلَ الرقيقَ بـ «الهروب من الواقع.» لكنّه ما عاد اليومَ هروبًا من واقعٍ واحد. ففي وطنٍ محتلّ من الداخل والخارج، يغدو الهروبُ مزدوجًا: هروبًا من سجنِ الواقع إلى الخيال، وهروبًا من سجن الذات الحزبية إلى جنّة الحلم:

«قبل أن تمضي في سبيلكَ، أنْ تتجوّل طويلاً في شوارع لويفن الصغيرة... وتذهب حتى نهاياتها لتتأكّد أنْ لا حواجزُ كونكريتية هناك، ولا أسلاكٌ شائكة، ولا نقاطُ تفتيش، ولا حرسٌ متأهّبون لإطلاق النار... أن تخرج حين تشاء، لتتمشّى أو تلعبَ أو تقصدَ دارَ السينما. ألاّ ترى الدمَ في الشوارع.... ولا بقايا جثثٍ محروقة وسيّاراتٍ محطّمة، ولا ندوبَ الحروب الصغيرة على واجهات العمارات السكنية...ألاّ يطاردكَ شبحُ الخوف ممّا هو مرئيٌّ أو غيرُ مرئي، وتختبئَ من رصاصةٍ طائشةٍ فتبتعد عن النافذة، وتهجرَ الحديقةَ والشرفة. ألاّ تحلمَ بإطلاق آخر رصاصة، وانفجار آخر عبوة ناسفة، وغيابِ آخرِ انتحاريّ! أن تجلسَ عند المساء في غرفتك الهادئة، وتستمعَ إلى الموسيقى التي تحبّ. سوف لا يزعجك ضجيجُ طائرات مروحية دانية... حينها ستدرك سرَّ بغداد دون صورة أو خبر...»

ليس من اليسير تجميلُ البشاعة حتى في الخيال؛ ذلك لأنّ بشاعة الواقع تتمرّد على إرادة الحزب. فإذا كان الشيوعي المتماهي مع سلطة الحزب قادرًا دائمًا على التغنّي بالكونكريت وبكلّ ما يتيحه التآلفُ مع الواقع الشرّير، فإنّ المأزقَ القاتلَ هو مأزقُ الشاعر الماركسي المتماهي مع ذاته الخيّرة، إذ يتحتّم أن يحقِّق هروبيْن: هروبًا من الواقع الماديّ يجرّده من ماركسيته التي يفتخر بها، وهروبًا من سلطة الحزب، من هويته التنظيمية، التي تعتقل روحَه وجسدَه. وسببُ هذا التمرد يعود إلى أنّ الشيوعية في العراق كانت منذ ولادتها شيوعيتين: شيوعيةَ الواقع وشيوعيةَ اليوتوبيا؛ شيوعيةَ الحزب وشيوعيةَ الشارع؛ شيوعيةَ الكادر الحزبي وشيوعيةَ التربية الشعبية؛ شيوعيةَ تحاصُص السلطة وشيوعيةَ حكم الجماهير؛ شيوعيةَ الحبال والدم وشيوعية الوطن الحر السعيد؛ شيوعيةَ الشاعر الكونكريتي وشيوعيةَ الشاعر الحالم بوطن خيالي؛ مملكةَ فخري كريم ومملكةَ الكادر الفلاّحي (فعل ضمد). في العراق لا يستطيع أحدٌ احتكارَ الشيوعية ووضعَها في أقفاصٍ حزبيةٍ صدئة اسمُها «الحكم الوطني» أو «الاتحاد الاشتراكي» أو «الجبهة الوطنية» أو «مجلس الحكم.» **إنّ الشيوعية، على الرغم من انكساراتها الدائمة، هي كالعراق: عصيّةٌ، متمرّدةٌ، ملهمة.**

سيظنّ البعض أنّ نقدَ المهرجان يَهْدف إلى حثّ الحاضرين على الكتابة ضدّ الأسوار الكونكريتية، والطائراتِ المحلِّقة فوق البيوت، والجماجم المجهولةِ الهوية؛ أو الكتابةِ عن الدستور الجديد، وقوانينِ نهب العراق، وسبلِ توظيف الثروة الوطنية وترشيدها. وربما يطالبهم النقدُ بإقامة جردٍ ثقافي للمكتبات ومواقع الآثار والجامعات، ومراقبةِ المناهج وأوضاع التعليم، وتقييم أوضاع الفنون وعمل الفضائيات ومواقع الإعلام والنشر، ودراسةِ تأثير الاحتلال في الواقع الثقافي، وسُبلِ ردم الهوّة بين الداخل والخارج، وأسبابِ ضمورالوطنية العراقية في الثقافة وخفوتِ صوت المثقف الديموقراطي المستقلّ، وأسبابِ غياب البرامج الوطنية الخاصة بالبطالة والرعاية الاجتماعية والأُسرية، ودراسةِ سبل تحقيق مصالحة ثقافية وطنية تاريخية، أو دراسة بنية النظام السياسي في المدن ـ الدول الكردية، ودور الميليشيات العرقية في نهب مراكز الثقافة والإحصاء العراقية وتدميرها، أو دراسة واقع الاستكلاب العرقي، وواقع المرأة الكردية، وأسباب «الإشاعات الملفّقة» التي تروّجها الهيئاتُ الأميركية للدفاع عن حقوق النساء من أنّ ٢٢٢٠ امرأة قُتلن أو أقدمن على الانتحار حرقًا بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، أو أسباب الهجرات الجماعية من جنّة كردستان، وغيرِها من «الترّهات» التي يتداولها المنحرفون من أعداء «العراق الجديد» والحزب!

قد يظنّ البعض أنّ نقد المهرجان يضع على عاتق ثمانمئة وخمسين مثقفًا مهامَّ الإجابة عن تلك الأسئلة «المُغرضة.» لكنّ هذا ظنٌّ خاطئٌ تمامًا. **فمثلُ هذا النقد لا يثق بجدوى منتَجٍ ثقافيّ لا يُكتب طوعًا، ولا بمنتَجٍ ثقافيٍّ يصنعه أو يرعاه قطّاعُ الطُرق الثقافية. ذلك لأنّ الثقافة الحرة نتاجُ للوعي الحرّ، والإرادة الحرة المتسامية.**

ولكنْ، ألا يحقّ للعراقي الذي لا يحتمل قلبُه المريضُ رؤيةَ «لمّةِ فرح» تقام في مأتم، أو رؤيةَ عيدٍ للحرية تحت سماءٍ تمزّقها الطائراتُ المغيرة، أن يفعل ذلك؟ ألا يحقّ لنا القولُ: لكم أفراحُكم ولنا أحزانُنا؟ لماذا يغدو المرءُ مطارَدًا، مهنيّاً وثقافيّاً وقضائيّاً، حالما يقوم بنقل وقائع الحرب الدائرة على الجبهة الثانية، المقابلةِ لجبهة لمّة الفرح هذه؟

هذا السؤال أُثيرَ في زمن الصنم الأكبر. وها هو التاريخُ يردِّده في زمن الفوضى الروحية الخلاّقة و«التحرير» والأصنام الصغيرة البشعة. ما الذي تغيّر؟ إنه العقل الثقافي ذاتُه يتناسل بحيويةٍ وصلافةٍ وجنون. أحقّاً تقع مشكلةُ أزمة الحكم، وأزمة الضمير الملازمة لها، على عاتق صدّام أو بريمر؟ أم أنّ المشكلة تكمن في ضمائرنا نحن؟ إنّ المشكلة تكمن في أمرٍ واحد: إلى أيّ عراقٍ ننتسب؟ أإلى عراق الجبهات، عراقِ الديكتاتورية والطائفية والعرقية والإرهاب والاحتلال؟ أمْ إلى عراقِ أمّهاتنا ومياهنا وثرواتنا وتاريخِنا وأطفالِنا وأعمارِنا وقبورِ موتانا ومستقبلِ أبنائنا؟ هناك عراقان: عراقٌ للمحتلّين واللصوص والقتلة، وعراقٌ لنا. فأيُّ العراقين عراقُكَ؟ هذا هو السؤال.

٣ ـ تحاصُص الشرّ

لنخرجْ من الجزئيات إلى ما هو جوهريّ. إنّ غموضَ مصادر تمويل **المدى** (يدّعي فخري أنه حصل عليها من محسنٍ نافذٍ مجهولٍ وبعضِ المتصدّقين!)، وغموضَ عناصر القوة الداخلية المحرّكة للفعل السياسي والثقافي (يدّعي فخري أنه حصل على أسرار كوبونات النفط من شبح مجهولٍ سرّقَها من مكتب بريمر!)، وغموضَ الأهداف الحقيقية البعيدة المدى (يدّعي فخري أنه استلهمها من رُسُلِ الحرية والديموقراطية السرّيين) هي جوهرُ النشاط الثقافي السياسي لمؤسسة **المدى**.

إنّ إماطةَ اللثام عن التناقض الذي يَطْبع سلوكَ صاحب مؤسسة **المدى** تَكْشف لنا أنّ هذا النهج الثقافي يتكوّن من دعايةٍ واسعة، مبهرجة، تسعى إلى جذب الاهتمام بقعقعاتها العالية، يرافقها ميلٌ معاكسٌ تمامًا: حيّزٌ سريّ، وهامشٌ للفعل المريب، محاطٌ بالغموض. ويستطيع المرء مقارنةَ هذا الأمر بملفّات كوبونات النفط: لماذا يحتفظ فخري بهذه الملفّات؟ مَنْ مَنَحَه إيّاها؟ وهل تنطلي على أحدٍ حكايةُ اختطافها من مكتب بريمر؟ ولماذا التستّرُ على بعض أسمائها؟ ولماذا استُخدمتْ أصلاً وهي مجردُ لعبة تافهة؟ ما الفرق بين كوبون نفط ودولار؟ ولماذا يكون الدولار أطهرَ من كوبون النفط؟ وأيُّهما أقوى في شراء الذمم: كوبونُ نفطٍ مجهولُ القيمة، أمْ دولارٌ أخضر؟ أسئلةٌ كثيرةٌ أخرى يمكن طرحُها على رئيس مؤسسة **المدى**، وهي أسئلة لها شفرتان جارحتان من شفرات شخصيته، وأعني الأسرارَ المغلقة والدعايةَ الفاضحة: **لماذا هاجمت القواتُ الأميركيةُ والعراقية مكاتبَ فخري كريم**؟ أليس هو حليفَ الطرف الأول، ومريدَ الطرف الثاني؟ ما هي في تقدير فخري نفسه أسبابُ هذا الاعتداء المستنكَر الذي وَقَعَ على حليفٍ ترتعد من اسمه أبدانُ أعداء «العراق الجديد» وعقولُهم؟

لنتأمّلْ بعضَ مشاهد لمّة الفرح البغدادي، كما تصفها **المدى** نفسُها، بعد بضعة أسابيع من قيام مهرجان عيد الحرية: «قامت ثلّةٌ من القوات الأميركية بعملية دهم شرسة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٤ لمبنى مؤسسة **المدى** نفسه، وكَسرَتْ أقفالَ أقسامها المختلفة وتفتيشها دون أن يكون هناك أيُّ مُسوّغٍ قانوني يَسْمح لهم بمثل هذا التجاوز الفظّ.» كما قامت «باستباحة مبنى مؤسسة **المدى** للإعلام والثقافة والفنون في بغداد، واستيلائها على مجموعة من الوثائق والكتب والكراريس من أرشيفها.» ويختتم ناقلو المشهد وصفَهم بهذه الكلمات الوطنية: «إنّ السكوتَ على مثل هذا العمل سيكون فاتحةً لأعمالِ استباحةٍ سافرةٍ أخرى ضدّ أية مؤسسة إعلامية أو ثقافية أو مجتمع مدني في العراق.»

«سيكون» و«فاتحة»؟ خمسُ سنوات من الإذلال والنهب والتدمير البربري، ولم تزل **المدى** في سُورتَيْ «سيكون» و«الفاتحة»؟! ألا يَدْخل احتلالُ الأوطان وتخريبُها ودكُّ المدن ونهبُ كنوزها الثقافية ضمن قائمة «الاستباحات السافرة»؟

لقد قرأ المثقفون بيانات «فاتحة» تستنكر سرقةَ «كراريس» فخري، لكنهم لم يقرأوا كلمةً واحدةً مفيدةً تَحلّ هذا اللغزَ العلني: أفخري أبٌ روحيّ وثقافيّ لـ «فجر الحرية» الذي بشَّر به شاكر النابلسي، أمْ عدوٌّ للعراق الجديد وللقوات المحرِّرة؟

هذه التناقضات هي المحتوى المميّز لسياسة مؤسسة **المدى** الحاليّة وتاريخِها السابق كلّه. وهي تناقضاتٌ تُطابق تمامًا جوهرَ المرحلة الراهنة من مراحل تطور المشروع الانفصالي العرقي، الذي يقوم على سلسلةٍ لانهائيةٍ من التناقضات المماثلة: «الحرصُ» على أمن العراق، ثم «استضافة» حزب العمّال التركي المسلّح؛ اعتبارُ البيشمركة قوةً وطنيةً عند الحديث عن التخصيصات المالية والفرهودِ والتمدُّدِ العرقي، ثم اعتبارُها قوةً «نائمةً» عند الحديث عن حماية الجزء الشمالي من التدخُّل التركي؛ الحديثُ عن المشاركة في بناء العراق الموحّد، ثم الاحتفاظُ بفقراتٍ سياسيةٍ تؤكّد مبدأَ الانفصال؛ إدانةُ **نائب** رئيس جهاز الاستخبارات بجرائم الأنفال، ثم تبرئةُ **رئيس** الجهاز: اتهامُ مجرمين صغار بجرائم

حلبجة، ثم تعيينُ قائد جهاز مخابرات صدّام مستشارًا أمنيّاً للرئيس! وهنا يمكن أيَّ مراقبٍ محايدٍ أن يمدّ سلسلةَ الأمثلة التي تؤكّد ذلك التناقض: تحريرٌ واحتلال؛ حريةٌ وسجون؛ مكافحةُ إرهاب واحتضانُ إرهاب؛ فوضى خلّاقة وفرضٌ للقانون؛ تفكيكُ دولةٍ وبناءُ مجتمع؛ دعوةٌ للعصرية وتغذيةٌ للعشائرية؛ خدماتٌ اجتماعية دعائية كاذبة فاشلة ونهبٌ علنيٌّ محموم وناجح؛ فسادٌ مطلق في رحم محاصصةٍ لصوصيةٍ مصونةٍ قانونيّاً وديموقراطية سياسية شاذة؛ جنةٌ مزدهرة وهجراتٌ خارجية مزدهرة؛ إعادةُ **حقّ** قومي واغتصابُ **حقوقٍ** قومية؛ حريةُ تعبير ومطاردةٌ للفكر النقدي (تمّ تسجيلُ أكثر من ستّ محاكمات ضدّ صحافيين أكراد وعرب وأجانب أقامتها القياداتُ الكرديةُ، حُكم في إحداها على الصحفي الكردي كمال سيد قادر بثلاثين عامًا)، إلى آخر السلسلة المرعبة من التناقضات.

٤ ـ الشيوعيّة السّحريّة

يقول عبد الرزّاق الصافي: «إنّ التهجّم على هذه المؤسسة ومؤسِّسها ورئيسها وعلى نشاطاتها، ومن بينها مهرجانُها الثقافي، إنما هو جزءٌ من التهجّم الظالم على العراق الجديد» (موقع **المدى**، ٣ شباط ٢٠٠٨). لماذا؟ أحقّاً أنّ «العراق الجديد» على هذه الدرجة من الرخص والصغر؟ نعم، إنّ عراقَ اللصوص والقتلةِ والانتهازيين صغيرٌ كنفوسهم وعقولهم.

في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢ كتب الصافي في **الشرق الأوسط** مقالةً حماسيةً فنّد فيها آراءَ الشيوعي الصدّامي المتأمرك عزيز الحاجّ، الذي اتّهم معارضي الحرب واليسارَ الأوروبي كلَّه بأنّهم «عملاءُ صدّام.» قال الصافي: «إنّنا نعتقد أنّ فرقًا كبيرًا بين أن تتّفق أطرافُ المعارضة العراقية على مشروع وطني ديمقراطي للتغيير وتطلبَ دعمًا خارجيّاً لتحقيقه من المجتمع الدولي ممثّلاً بالأمم المتحدة بما فيها أميركا؛ وبين أن تتولّى الولاياتُ المتحدة الأميركية وبريطانيا تحقيقَ التغيير عن طريق الحرب، وتعطيَ لأطراف المعارضة دورَ تهيئة الغطاء لهذه الحرب وتبريرها رغم ما يمكن أن تَحملَه من أخطارٍ وما تجلبه من دمارٍ لا يَعرف أحدٌ مداه وتسمّي الثمنَ الباهظَ الذي يمكن أن يدفعَه شعبُنا 'ببعض الآلام' على حدّ تعبير عزيز الحاجّ.» وقبل شهرٍ واحدٍ فقط على انعقاد مؤتمر لندن للمعارضة، حدّد الحزبُ الشيوعي العراقي، على لسان الناطق باسم الحزب في بريطانيا، صبحي الجميلي، موقفَ الحزب من الحرب والاحتلال. فقد ذكرتْ جريدةُ **الحياة** (٢٠٠٢/١١/٢٢) ما يلي: «ندّد الجميلي بسيناريوات الاحتلال والغزو والحكم العسكري التي وردتْ في وسائل الإعلام الأميركية. وندّد بنيّات واشنطن للهيمنة والسيطرة على المنطقة وثرواتها النفطية، وقال [إنّ] التغيير مهمةُ جماهير شعبنا وقواه الوطنية وقوّاته المسلّحة بقيادة تحالفٍ واسعٍ يستند إلى برنامج وطني ديموقراطي ينطلق قبل كلّ شيء من تأمين مصالح شعبنا واستقلالية قراره السياسي.»

ولكنْ في منتصف ديسمبر ٢٠٠٢، انسلّ الشيوعيون خفيةً تحت عباءةٍ عرقيةٍ و«ليبراليةٍ» إلى مؤتمر لندن للمعارضة، المنعقد برعاية المخابرات الأميركية. في هذا المؤتمر تمّ الإعلانُ الصريحُ عن حسم الخيار بواسطة الحرب وعزم القوات الأميركية على إدارة البلاد إدارةً مباشرة، أي احتلاله. يقول زلماي خليل زاد، الرئيسُ الحقيقي لمؤتمر لندن، على هامش أعمال المؤتمر: «الولاياتُ المتحدة هي التي ستكون مسؤولةً فعلاً عن مصير العراق بعد سقوط صدّام حسين حتى لو تمّ وضعُ هذا البلد تحت الوصاية، لأنّ الأميركيين هم الذين سيحرّرون هذا البلد» (راجع كتابي، **مَنْ يصنع الديكتاتور؟**، ص ٢٠٢). في هذا المؤتمر لم يَعُدْ مشروعُ الحرب والاحتلال مجردَ «نيّات» أو «سيناريوات» و«حملات إعلامية.» ولذلك كانت مسألتا الحرب والاحتلال نقطتَي الخلاف والصِّدام الأساسيتين لدى بعض أطراف المعارضة العراقية. والسبب؟ خشيتُها من أن تُتّهم بالعمالة «السافرة» والمساعدة «المباشرة» في تنفيذ مشروع أجنبي يتعارض جوهريّاً مع الأسس النظرية والدعائية التي تقوم عليها، وتعارُضُ فكرتَي الحرب والاحتلال مع التراث الوطني العراقي ومع تراث بعض هذه القوى، وعدمُ مقدرتها على تلمّس ردود فعل الداخل على قضيتي الاحتلال والحرب بسبب بعدِها عن المجتمع العراقي زمنًا طويلاً. وقد قاد هذا الأمرُ إلى إعلان الحزب الشيوعي وحزب الدعوة «مقاطعتَهما» ومعارضتَهما للمؤتمر، وأيّدتهما قوًى ذاتُ ميولٍ قوميةٍ عربيةٍ وإسلامية.

سبّبَ إعلانُ «النيّات» الأميركية إحراجًا حتى في أوساط أكثر القوى اندفاعًا نحو المشروع الأميركي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. لذلك ظلت بعضُ هذه القوى، ومنها الحزبُ الشيوعي، تطيل إلى أقصى حدّ ممكنٍ خطابَها السياسي الدعائي الرافضَ للحرب والاحتلال حتى منتصف عام ٢٠٠٣. ولكنْ بين الدعوة إلى اجتماع واشنطن (منتصف عام ٢٠٠٢) ومؤتمر لندن (٢٠٠٢/١٢/١٤) بضعةُ أشهر كانت حاسمةً في كشف المواقف والنيّات. فقد كانت جميعُ أطراف المعارضة تُقرّ سرّاً بنظرية «خيار الضرورة،» لكنّها تمارس سياسةً إعلاميةً تضليليةً قائمةً على إنكار القبول بخيارَي الحرب والاحتلال. وحتى أكثرُ القوى سفورًا في موضوع القبول بالحرب والاحتلال لم تكن تجاهر بمواقفها علنًا، بل تبدي تحفّظًا، وأحيانًا رفضًا شديدًا لهما. يقول المجلسُ الأعلى للثورة الإسلامية على لسان حامد البيّاتي: «لم يكن هذا ما أخبَرَنا به [الاحتلالُ]. لقد قال لنا إنهم يريدون حكومةً عراقيةً بقاعدةٍ عريضةٍ دون دور أمريكي... لا يمكن لهم القيامُ بذلك.. فالشعب العراقي وكلُّ فردٍ في الاقليم لن يَقْبل به [الاحتلال].» أما حازم اليوسفي، عضوُ الاتحاد الوطني

الكردستاني، فيقول: «... لن تَقْبل المعارضةُ العراقيةُ باحتلالٍ أجنبي بعد كلّ هذه السنوات» (سي. أن. أن. العربية، ١٢/١٠/٢٠٠٢). لكنّ حسن العلوي، منظّر مشروع الاحتلال ورئيس تحرير صحيفة **المؤتمر**، يقرِّر أن يهتبلَ الموقفَ الدعائي الكاذبَ الرافضَ للاحتلال والغزو، وأن يبتزّ حلفاءه، فنجده يقف علنًا إلى يمين المجلس الأعلى والاتحاد الوطني الكردستاني، معلنًا أنّ إقصاءَ المعارضة من المشاركة في «عملية الإطاحة بالنظام العراقي» خدمةٌ إنسانيةٌ عظيمةٌ يقدّمها الأميركانُ للشعب العراقي «لأنّ النظام سيستخدم الأسلحةَ البيولوجيةَ ضدّ العراقيين باعتبارهم خونةً رحّبوا بالاحتلال الأميركي للبلاد» (بي. بي. سي. العربية، ٢٨/٧/٢٠٠٢).

كان تحبيذُ الغزو «المنفرد» أو خصخصةُ الحرب إشاراتٍ تكسّبيةً تهدف الى إبعاد المنافسين الأقوياء، والاستفرادِ بحبّ الأميركان، وإشعارهم بأنهم يملكون أعوانًا مخلصين يستطيعون القيامَ بما لا يَخْطر على بال. كان الجميع يعمل على إقصاء الجميع وتحجيمِهم من خلال التقرّب إلى الأميركان، وكانوا على أتمّ الاستعداد لتقديم كلّ شيء في سبيل إثباتِ حسنِ النيّات ـ بما في ذلك تقديمُ الوطن بأكمله مجّانًا للأميركان. وهذا هو السببُ الرئيسُ (إضافةً الى انهيار النظام المريب والسريع) الذي جعل الأميركانَ يعدِّلون خططَهم على عجل، ويجرّدون المعارضةَ من الحقّ الذي منحوه للمعارضة الأفغانية نفسها، ويؤخّرون على الشعب العراقي حقَّ التمتع بما تمتّع به شعبُ أفغانستان: لويا جركا.

في مؤتمر لندن بطلت الحجةُ المضلِّلةُ التي ظلّ تيارُ «خيار الضرورة» يروِّج لها طويلاً، والتي يلخِّصها أحدُ دعاة هذا التيار، غسّان العطيّة، في مقالة أعادت نشرَها الوكالةُ الشيعيةُ للأنباء: «ما يَشْغل الإدارةَ الأميركيةَ، إضافةً الى الإعداد العسكري، هو البديلُ للمرحلة الانتقالية بعد التغيير. ويبدو أنّ الخيارات لا تزال مفتوحةً أمامها: من حكمٍ عسكري أميركي مؤقّت، إلى تشجيع انقلابٍ عسكري، إلى تزامن الهجوم العسكري الأميركي مع تمردٍ عسكري عراقي يطيح بصدّام حسين ويفتح المجالَ لقيام حكومة عسكرية عراقية مؤقتة.»

بعد بضعة أسابيع من تلك التصريحات الرافضة، وقف الطالباني علنًا في مؤتمر لندن وقال: «القضية تمّ تدويلُها، ولنا الحقُّ بالمطالبة بدعمٍ دولي، ويجب ألاّ نخجل.» ولم يقل له الشيوعيون: «بل يجب أن تخجل!» فلم تكن القضية لديهم قضيةَ خجل من الاعتراف بشرعية الاحتلال، ولكنّ الأميركان لم يكونوا قد اعترفوا حتى ذلك التاريخ إلاّ بستّ قوًى سياسية: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والوفاق الوطني العراقي، والمؤتمر الوطني العراقي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والحركة الملكية الدستورية، وهي القوى التي دُعيتْ الى مؤتمر واشنطن. أما القوى الأخرى، بما فيها التي شاركتْ في مؤتمر لندن سرّاً أو علنًا، فلم يكن نصيبُها سوى تقاسم دعوات حضورٍ أعدّها الأميركانُ، وكان لكنعان مكّية وحده «شرفُ» توزيع ما يَقْرب من خمسين دعوةً من مجموع ثلاثمئة (ثم زيدتْ إلى ثمانين من مجموع ثلاثمئة وخمسين) على أشخاص تحت تسمية «مستقلّين وليبراليين.» (**المؤتمر**، ٢٩/١٢/٢٠٠٢). وقد فسَّر أحدُ المراقبين ذلك التنافسَ بما لا يبتعد كثيرًا عن الصورة التي كانت تُرسم في الخفاء، قائلاً إنّ الأحداث «التي جَرَتْ خلال الأربعة أشهر الماضية كانت تؤكّد ميلَ وإصرارَ ما يسمّى مجموعةَ الستة على حصر المسؤولية بهم، وعدم السماح لقوى المعارضة السياسية الواسعة والشخصيات الوطنية العراقية المعروفة بالتدخّل بالشؤون القيادية للمؤتمر.» (**الزمان**، ١٤ ـ ١٥/١٢/٢٠٠٢).

وفي اليوم الثاني للمؤتمر أَعلنتْ سي. أن. أن. العربية أنّ القوى التي «نَظّمت المؤتمرَ سبعةُ فصائل تتلقّى الدعمَ المالي والسياسي من الولايات المتحدة...» ولا يُعرف ما هو الفصيلُ السابع، وهل كانت سي. أن. أن. مخطئةً في الحساب!

الواضح أنّ السلوك الشيوعي الدعائي «الرافض أو المقاطِع» كان يرافقه ميلٌ غامضٌ إلى المشاركة. **وفي تلك الأيام كانت طائفةٌ غيرُ قليلةٍ من الكوادر الشيوعية تتجه إلى المشاركة السريّة في التجمُّعات التي نظَمَتْها اللجانُ التابعةُ للمخابرات الأميركية وبعض القنوات الغربية والإسرائيلية** في مجالات الإعلام والاستطلاع والدعاية والترجمة وتجميع العناصر وتوقيع البيانات. بعضُ هؤلاء الشيوعيين ذهب إلى غايته منفردًا، وبعضُهم ذهب تحت واجهات جماعية مموَّهة كالمؤتمر الوطني أو فروع الحزب في المناطق الكردية أو ما يُعرف بـ «جماعات المجتمع المدني» و«منظّمات حقوق الإنسان.» ولم يكن هذا الميلُ السلوكي موضعَ محاسبةٍ أو نقدٍ من قِبل القيادات الرافضة (لفظيّاً) للحرب والاحتلال؛ وهو ميلٌ تركّز على الأغلب في الدائرة الأكثر التصاقًا برئيس مؤسسة **المدى**، الذي ظلّ يجاهر حتى اللحظة الأخيرة السابقة للحرب بمعارضته لها. يقول فخري كريم إنه «ليس مِنْ مؤيّدي الحرب، وقمنا بالمشاركة في المظاهرات التي جَرَتْ في أوروبا والعالم العربي، وأصدرنا بياناتٍ ضدّ الغزو. كريم يَكْشف عن أنّه سافر، قبل نشوب الحرب، إلى لندن، ونظّم لقاءً مع مثقفين عراقيين يدعو فيه إلى تجنّب الحرب.» (**الأهرام**، ١٢ ابريل ٢٠٠٣).

ولكنْ مع اقتراب موعد الغزو قررت الإدارةُ الأميركيةُ فضحَ نشاطات عملائها السرّيين بغيةَ وضعهم أمام الأمر الواقع، وإرغامِهم على تقبّل صفاتهم الجديدة من دون خشيةٍ أخلاقيةٍ أو اجتماعية. كان الأميركيون يهدفون إلى أمرين محدّدين. **أولُهما**: تجريدُ الأحزاب المتعاونة معهم من عفّتها الكاذبة التي يصرّ البعضُ على التمسّك بها، كما هي حالُ عبد العزيز الحكيم

الذي قال بعد عودته من لقاء واشنطن: «إنّ الإدارة الأميركية عَرضتْ علينا... مساعداتٍ ماليةً وتدريبيةً... وأموالاً، لكننا... قلنا إننا لسنا بحاجة إلى مالٍ ولا سلاحٍ وتدريب» (**مَنْ يصنع الديكتاتور؟**، ص ٢١٢). **وثانيهما**: تجريدُ هذه الأحزاب من احتكارها لعمليات تجنيد الأفراد، وبدءُ مرحلة التجنيد الأميركي **المباشر والعلني**. ومع اقتراب موعد الحرب أخذتْ أميركا تميل إلى الحلول المنفردة، جاعلةً من قادة المعارضة مجردَ واجهاتٍ هدفُها تبريرُ عملية الغزو وخلقُ ذرائع الاحتلال. ففي ٢٠٠٢/١٠/٢٠، نقلتْ صحيفة **واشنطن بوست** الخبرَ التالي: «إنّ وزارة الدفاع الأميركية تعتزم تدريبَ ٥ آلاف عراقي يعيشون في المنفى على القتال في شهر نوفمبر القادم ٢٠٠٢.» أيْ في الشهر ذاته الذي عُقد فيه مؤتمرُ لندن! ونقلت الصحيفةُ عن مسؤولين عسكريين أميركيين قولَهم: «إنّ الرئيس جورج بوش وافق على تدريب هؤلاء العراقيين تنفيذاً لأمرٍ سابقٍ أصدره في الثالث من شهر أكتوبر ٢٠٠٢، وخَصّص له مبلغَ ٩٢ مليون دولار من ميزانية البنتاجون.» أما بي. بي. سي. العربية فقد نقلتْ في ٢٠٠٣/١/١٦ عن صادق الموسوي، المتحدِّثِ باسم الحركة الملكية الدستورية في لندن، قولَه لرويترز: «إنّ العديدَ من العراقيين المنفيين بدأوا التجمُّعَ في دولٍ غربيةٍ لنقلهم إلى المجر للتدريب على إدارة شؤون العراق عقب الغزو الأميركي.» وذكرت المصادرُ نفسُها أنّ المتدرِّبين «سيتلقّون تدريبًا في الترجمة والإرشاد والاستخبارات والاتصالات.»

هذا وقد نشبتْ مشادّاتٌ عديدةٌ بين أطراف المعارضة لأنّ بعض المتدرّبين ذهب بعيدًا في ولائه لمستأجريه الجدد، وأخذ يُخفي عن تنظيماته بعضَ جوانب نشاطاته، المالية خاصةً، الأمرُ الذي أفقد بعضَ الأطراف الحزبية مقدرتَها على معرفة حجم المساعدات التي تتلقّاها الأطرافُ المنافسة. أما الشيوعيون فقد مرّت عليهم تلك الأخبارُ مرورَ الكرام. ومرّت مثلَها الأخبارُ التي أكّدتْ أنّ الدورات المذكورة تولّت إعدادَ الإعلاميين والمستشارين والجهاز الصِّدامي في مجال الدعاية اليومية وقادة القطاعات الثقافية، وكان جلُّهم من الشعراء والكتّاب والصحافيين والباحثين والفنانين الشيوعيين وبعض البعثيين السابقين. وبعد الاحتلال كُشف أنّ الأمر تجاوز حدودَ الأفراد إلى الأحزاب والصحف والفضائيات ومراكزِ الأبحاث والمؤسّساتِ الإعلامية وغيرها.

كان هذا التيار يعمل بوجهين، إذن. الوجه الأول: المشاركة العملية الخفية، والوجه الثاني: الدعوة إلى المعارضة والمقاطعة اللفظية. وهو في ذلك يَكْسب الحسنيَيْن: ضمانَ البقاء عملياً على مسافةٍ قريبةٍ من الخطّ الأميركي، والبقاءَ نظرياً على مسافةٍ غيرِ بعيدة من الأحزاب اليسارية الأوروبية والقوى العربية المناهضة للمشروع الأميركي. ويُنكر الحزبُ الشيوعي هذا الازدواجَ إنكارًا شديدًا، لكنّ الوقائع تثبته تثبيتًا لا لبس فيه. ففي مؤتمر لندن كان الحزبُ الشيوعي، الذي أعلن المقاطعة، ممثَّلاً في عناصره التي سمّيتْ مستقلّةً، إضافةً إلى تمثيله الرسمي من خلال فرعه الكردي (الحزب الشيوعي الكردستاني) الذي حضر المؤتمرَ وألقى كلمتَه العضوُ القيادي فتّاح توفيق فتّاح. ويُنْكر الشيوعيون أن يكون الفرعُ قد ذهب بالتنسيق مع قيادة الحزب، لكنّ حميد مجيد يُثْبت هذا التنسيقَ (من حيث لا يدري) في المقابلة التي أجرتها معه **الزمان** (٢٠٠٢/١١/١٤)، أيْ قبل أقلّ من شهر من انعقاد مؤتمر لندن، حينما أكدّ أنّ الفرع الكردستاني لا يتّخذ قراراته بمعزل عن المركز: «لديه [الكردستاني] استقلاليةٌ فيما يخصّ الشؤونَ الكردستانية. لكنّنا في الإطار العامّ ما زلنا حزبًا واحدًا ونشترك في مؤتمر واحد هو مؤتمر الحزب الشيوعي العراقي... إذن الاستقلالية [هي] في هذا المعنى، وليست استقلالاً منفصلاً عن الحزب الشيوعي العراقي. فنحن نعمل بانسجامٍ جيدٍ وتعاون، لا سيما ونحن نضع سياسةً عراقيةً موحّدةً للحزب كلّه.»

كان الحزب، إذن، ممثّلاً في مؤتمر لندن، على الرغم من الإعلان الدعائي القاضي برفض المشاركة. وقد شارك الحزبُ بطرقٍ مموّهةٍ مماثلةٍ في لقاءاتٍ للمعارضة المؤيّدة للاحتلال. وبعد أيام معدودات من الاحتلال، أي في ٢٠٠٣/٤/٢٥، حينما نضجتْ عمليةُ تحاصص السلطة وأضحت قاب قوسين من الإشهار، اضطرّ الحزبُ الشيوعي الى إعلان مشاركته في مؤتمر مدريد، الذي دعا إليه وافتتحه أشدُّ المتحمّسين للحرب على العراق، رئيسُ وزراء إسبانيا خوسيه ماريا اثنار. وفي لقاء مع قناة بي. بي. سي. العربية، على هامش اجتماع مدريد، قال صبحي الجميلي «إنّ الهدف من لقاء مدريد هو دراسةُ مستقبل الديمقراطية في العراق، وتعزيزُ مؤسسات المجتمع المدني في العراق، ودستور البلاد المستقبلي، وضمانات الديمقراطية، وحقوق الإنسان والأقليات والمرأة، وعلاقات العراق مع العالم الخارجي.» فجأةً، اختفت تعابيرُ الاحتلال ونهب الثروة والغزو، التي كان الجميلي وغيرُه من السياسيين المغتربين يتغنّون بها حينما كان وجودُهم يحتمي باليسار والقوى الديموقراطية الأوروبية ويعتاش عليها!

قبيل الاحتلال ببضعة أشهر، في٢٠٠٢/١١/١٤، في مقابلة مع صحيفة **الزمان**، وصف حميد مجيد المحتلّين وصنائعَهم المحليين بالكلمات البليغة التالية: «حينما يَسقط [النظام] بالقوة المسلّحة المباشرة عبر الحرب الحديثة، فلن تكون هناك ديمقراطية، بل احتلالٌ وإدارةٌ عسكرية. وهناك ما تراه اليوم في أفغانستان. وقرضاي اليوم يطلب قواتٍ أميركيةً لحماية قصره، وسيارتُه سرقوها من باب بيته!» ولكنْ لم تمضِ سوى أشهر على هذا القول حتى رأينا پول بريمر يَكْشف في مذكّراته أنّه قابل شخصيتين قياديتين شيوعيتين: السكرتير السابق للحزب عزيز محمد والسكرتير الحالي حميد مجيد. وفي تموز ٢٠٠٣ أعلن الحزبُ اشتراكَه في «مجلس الحكم،» ممثّلاً في شخص سكرتيره العامّ. أما التبرير الذي قدّمه المؤتمرُ

الثامنُ لهذا التحوُّل فكان على درجةٍ عظيمةٍ من فقدان السويّة الأخلاقية والسياسية: «الرغبة العامة التي أمكن تلمّسُها لدى منظّمات حزبنا وفي أوساط جماهير أصدقائه ومناصريه، في أن يعتمد الحزبُ التعاملَ الإيجابي في المرحلة الحسّاسة والمعقّدة التي تلت التاسعَ من نيسان، وألاّ يوفّرَ أيَّ ذريعةٍ لمن يريدون الإيقاعَ به وعزلَه وحتى اضطهادَه من جديد [!]»

بهذه الخطوة انتقل الحزبُ دفعةً واحدةً من ادّعاء الرفض «المبدئي والأخلاقي» القائم على الخشية من «عواقب الحرب المدمّرة وأهوالِ الحرب الشاملة وعواقب الاحتلال المستقبلية على السيادة الوطنية» إلى «التعامل الإيجابي.» **لكنّ أكثرَ أجزاء هذا التحول خطورةً يكمن في إلقاء تبعية هذا التحول على عاتق قواعد الحزب والجماهير التي ادّعى المؤتمرُ الثامنُ أنّها جعلتْها تحبّذ انتهاجَ خط سياسي جديد كان الحزبُ يصفه طوالَ حياته بالعمالة!** وهذا يعني أنّ القيادة لم تزل تحتفظ بـ «نظافة ذمتها» التاريخية من تهمة «العمالة،» وأنها ضحّت بسمعتها التاريخية وشرفها في سبيل الامتثال «الإيجابي» لإرادة الجماهير والأصدقاء والمناصرين. وهذا السلوك هو الصورة النموذجية لـ «إبداعات» ما يُعرف بنهج **المدى**، وقد جَرَتْ ممارستُه على امتداد العقود الأربعة الماضية بمهارة فائقة، أو بـ «إعجازيةٍ» وشيوعيةٍ «سحرية،» لو أردنا استلافَ تعابير الشاعر عبّاس بيضون.

٥ ـ التعبئة نهجًا، أو تعميم الشر

«القتلة، الذين ذَبَحوا أحلامَنا البريئة/نَعْرفهم فردًا فردًا/حين تحين الساعة/سنَبْطش بهم واحدًا واحدًا: سنَجْمعهم كلَّهم في قبضاتنا/ ونَرْفع أيادينا عاليًا في مهبِّ الريح العاتية/ثم نفتح أكفَّنا.»

في تلك الأيام تحديدًا، انقلب السِّحرُ كلُّه على السَّحَرة كلِّهم: سحرُ الإيديولوجيات واليوتوبيات، وسحرُ الماضي البطولي، وسحرُ الزهو بشهداء معاداة الإمبريالية. قبل تلك الساعات كان سعدي يوسف مثلاً يوصف من قِبل شيوعيّي المؤتمر الوطني بأنّه «الشاعرُ السوفيتي» و«آخرُ الديناصورات الشيوعية.» بعد ذلك النهار فحسب، غدا سعدي، بطرفة عين، ربيبَ الديكتاتور. أما شيوعيو المشروع الأميركي الجدد فقد أبدلوا بسعدي رفيقَي دربٍ جديديْن، بريمر ورامسفيلد، اللذين تربطهما بالشعب العراقي «لحظةُ التقاءٍ وتوافقٍ تاريخية» و«مصالحُ مشتركة» تهدف إلى تحقيق حلم الكادحين العراقيين بوطنٍ حرٍّ وشعبٍ سعيد! فبأيّ معايير أخلاقية وسياسية تقاس المبادئُ والقيمُ الوطنية؟ وما الفرق بين لمّةِ فرح ولمّةِ استباحةٍ وتضليل؟

عن هذه الأسئلة يجيبنا عبد الرزّاق الصافي في آخر مدائحه: «...أذكّر بنهارات **المدى**، التي كان من بينها رعايةُ الزواج الجماعي لمئةٍ وأربعين شاباً وشابة، وتكفُّلها بجميع نفقاته، وتسميتُه بـ 'لمّة فرح' أشاعت الفرحةَ في بغداد المبتلاة بجرائم الإرهابيين من أنصار تنظيم القاعدة وأيتام نظام صدّام حسين.» ها نحن نعود إلى مبادئ الواقعية السحرية في الأدب والفنّ والصحافة، التي ظلّت حتى قيام الاحتلال الأميركي للعراق تَتّهم كلَّ مَنْ يهرب من سلطتها بالغموض والترف البرجوازي. بعد الاحتلال يَرْسم المسؤولُ السابقُ عن تحرير صحيفة حزب الكادحين واقعَ بغداد المبتلاة، فينسى، لشدة بهجته، العناصرَ الإرهابيةَ **الواقعية** التالية: قواتِ الاحتلال (عديدُهم ربع مليون)، والمرتزقةَ الأجانبَ (عديدُهم مئةٌ وعشرون ألفًا)، والميليشياتِ المحلّيةَ والعرقيةَ (لا يَعْرف عددَهم سوى الله)، والعصاباتِ الخاصةَ، والحمايات الشخصيةَ والحزبيةَ (استعصى على المجلس الوطني نفسِه تحديدُ عددهم وحجم مرتّباتهم). كيف يغبى على عقلٍ ماركسيّ سليم هذا الجمعُ الكبيرُ من القتلة؟ أليس هؤلاء جزءًا من الواقع ومن أخطاره الممكنة؟ وتحت أيّ غطاءٍ طُمر الإحساسُ بآلام الشعب؟ وهكذا، **وعلى أنقاض الواقعية الاشتراكية في الأدب، يؤسِّس شيوعيو الاحتلال واقعيةَ المحاصصة في السياسة، وواقعيةً عمياءَ بضفافٍ كونكريتيةٍ في الأدب والفن!**

إنّ فقدانَ المنطق يَشْمل كلَّ شيء في زمن الفوضى الخلاّقة. فعلى سبيل المثال، كتب عبد الستّار ناصر مقالتين دفاعًا عن مهرجان **المدى** وصاحبه، نُشرتا معا في **المدى**. كانت إحداهما ردّاً على مقالةٍ استهدفتْ شخصَه دون غيره من الكتّاب. أما مقالته الأولى فكان سبّاقةً في الدفاع عن فخري، وفيها أَنْكر حقَّ سماح إدريس في أن «يفترضَ أو يتكهّنَ أو يعتقدَ أو يتوهّمَ أو يظنَّ أو يشكَّ أو يرتابَ.» لكنّ المفاجأة الثقافية التي اجترحها رئيسُ **المدى** يجدها المرءُ في الملفّ الخاص بالدعوى التي رفعها ضدّ مجلة الآداب، إذ لم يحتوِ مقالتَيْ عبد الستّار! مثلُ هذه الأفعال يَصْعب فهمُها بيسرٍ في مملكة فخري السحرية. ومثلُ هذه المصادفات السحرية قد تعطي للبعض الحقَّ في أن «يَفترضَ أو يتكهّنَ أو يعتقدَ أو يتوهّمَ أو يظنَّ أو يشكَّ أو يرتابَ.» أليس كذلك يا عبد الستّار؟

على أنّ النقدَ الموجَّه إلى المهرجان لم يكن وليدَ الوهم والظنّ والتكهّن والافتراض والشكّ والريبة،» بل كان مبنيّاً على يقينٍ صادق، هو يقينُ العراقيين المكتوين بنيران الهجمات العِرْقية. إذ حين كان المجتمعون في أربيل يواصلون «استمتاعَهم الباذخ،» كان لفيفٌ من المثقفين العراقيين يتعرّضون لنيران الحقد العرقيّ. ففي ١٥ أبريل ٢٠٠٧ نشرتْ مواقعُ الانترنيت بيانًا «إلى الديمقراطيين حول مشكلة كركوك،» رافقتْه حملةُ جمع تواقيع وسعارٌ إعلاميٌّ أكدّ وجودَ «مؤامرة كبيرة» تحاك ضدّ المدينة، وأنّ التأخير في تنفيذ إلحاق كركوك بالإدارة الكردية «سيَخْلق ظروفًا معقّدةً وقد يؤدّي إلى نتائج كارثية، على عكس ما تروِّج لها الدوائرُ الشوفينيةُ والإقليمية.» وتوعّدَ كتبةُ البيان الشعبَ العراقيَّ بأنّهم على أهبة الاستعداد لردّ «الكيد إلى النحر.»

إلى أية كارثةٍ يذهبون؟ كيدُ مَن، ونحرُ مَن؟ لا يعرف المرءُ أكان المهرجانيون على علم ببيانات النحر والإلحاق والتهديد بالكوارث، التي سبقتْ أيامَ المهرجان ورافقتْها وتلتْها، أم أنّ ذلك حَدَثَ من وراء ظهورهم؟ وربما أعمت أبصارَهم ضخامةُ الحضور وحجمُ لَمّة الفرح!

سيتبرّأ كثيرون من مشكلة كركوك ومن بيانات ردّ «الكيد إلى النحر» بدعوى الجهل والغفلة. لكنّ الثمن كان أكبرَ من هذا لأنّ الصحف العربية التي أَرْسلت مندوبيها إلى المهرجان رَفضتْ نشرَ آراء وطنية عراقية تردّ على مَن يهدّد الشعبَ العراقي بسلخ كركوك فورًا وبقطع النحور! أليس هذا ثمنًا مدفوعًا سلفًا في هيئةِ دعوةٍ إلى مهرجانٍ ثقافي؟

وقد يقول قائل: نحن نجهل هذا. والجواب نعم، إنّهم يجهلون كلَّ شيء: يجهلون حروبَ صدّام، وأنفالَ صدّام، ومقابرَ صدّام، ويجهلون وجودَ قوات محتلة، ويجهلون وجودَ مشروع انفصالي، ويجهلون وجودَ أزمة في المجتمع العراقي تستوجب النقدَ بالكلمة بدلاً من السلاح والملاحقاتِ والإقصاء. ولكنْ، لماذا يَحْشرون أنفسَهم في مهرجانٍ للمثقفين إذا كانوا على هذا القدْر من العمى الثقافي؟ وما معنى التشدّق بـ «العراق الجديد» والتباكي عليه؟

لنتأملْ هذا الخراب الكبير:

يقول أحدُ المدافعين عن فخري كريم: «لن أتوقّف أمام اتهامات افتتاحية الآداب ضدّ السيدين بارزاني وطالباني، لسببين. أولُهما أنّ هذين السيدين رئيسا دولةٍ وإقليم، وما تعلّمتُ في حياتي أن أدافعَ عن حكّام. والسبب الآخر هو أنّ باب هذا الموضوع، لو فُتح، فإنّه سيكون أشبهَ بحفلات الزار التي نشاهدها في الفضائيات العربية: أنت خائن، فيردّ الآخر: اخرسْ، أنتَ عميل...»

مما لا شكّ فيه أنّ التعفّفَ عن الاقتراب من موائد الحكّام حكمةٌ وفضيلةٌ. بيْد أنّ التعفّف عن نقدِ أخطائهم أو تبريرها، والتطوّعَ في حملة التصدّي لمنتقديها، لا يَمْحلان في باب الحكمة أو الفضيلة البتّة. فلا حكمة ولا فضيلة حينما نُنْكر وجودَ أنصارٍ بواسلَ ذهبوا إلى الجبال البعيدة بنكرانِ ذاتٍ، وعفّةٍ حقيقيةٍ، وحبٍّ عارمٍ للوطن والحريةِ والإنسان، فتمّ «نحرُهم» من قِبلِ ميليشياتٍ غادرة، في حفلة إعدام جماعيّ لم يَسْلم منها سوى كريم أحمد وباني خيلاني، اللذين أُسرا، ثم أُفرج عنهما بعد إذاعة بيان من صوت كردستان «يدين الاستفزازاتِ التي قادت إلى وقوع حوادث مؤسفة.» ولا كرامةَ لمواطنٍ يُصنِّف شهداءَ شعبه على أنّهم «حفلاتُ زار.» إنّهم شهداء رائعون، ورفاقُ مصيرٍ أوفياء، لم تزل الجبالُ تحتفظ برفاتهم، والصخورُ ملطّخةً بدمائهم، بعد ربع قرنٍ على نحرهم. قتلى «بشت آشان» على يد قوات الطالباني، وقتلى الأنصار على يد قوّات عيسى سوار التابعة للبارزاني، والكوادرُ الحزبيةُ المرسلة إلى الداخل، والمنحورةُ في أوكار كردستان، وغيرُهم، ليسوا «حفلاتِ زار،» بل أرواحٌ وطنيةٌ طاهرة. ألا يستحقّون لَمّةَ عطفٍ في هيئة دعوى قضائية؟ ألا يُعتبر نحرُهم جريمةَ قذفٍ بحقّ الشعبِ كلِّه؟ مَنْ يجرؤ على وضع اسمه على دعوى للتضامن مع تلك الكوكبة المضيئة؟

ولا نريد أن نتحدّث عن آلاف الشهداء الكرد، شهداءِ «الاقتتال الداخلي»؛ فقد قام الكُتّابُ الكردُ بفضح ذلك بشجاعةٍ لا نستطيع مجاراتَهم فيها. لكننا نعيد على مسامع الصُمّ البُكْم شريطَ الكلمات الذي يسجّل حفلةَ إعدام الشهيدة الأنصارية البطلة:

شابّةٌ في ربيع العمر، تَركتْ أهلَها، وبيتَها، وأحلامَها الفتيّةَ، وذهبتْ إلى الجبال البعيدة، لكي تقيم مدرسةً ومركزًا طبيّاً، وتحملَ البندقيةَ دفاعًا عن الحرية التي أحبّتها. لكنّها فوجئتْ، في ليلةٍ ظلماء، بمن جاءت لنصرتهم يزغردون وهم يرون عصاباتِ الطالباني يغتصبون جسدَها الفتيّ الجريحَ، ثم يُجْهزون عليها بعدد من الطلقات. كان صراخُها يختلط بطلقاتهم وبزغاريد مشجّعيهم، كما تختلط الآن كلماتُ فخري بزغاريد مناصريه، كاتمةً صرخةً منطلقةً من فم جريح. وليتهم اكتفوا بذلك: فحينما فَرغوا من جريمتهم، قاموا بتعليق صورة الشهيدة العراقية المنتهَكة على واجهةِ صحيفةٍ حزبيةٍ متواطئة، يحرّرها أديبٌ كونكريتيّ، مصحوبةً بتوضيح يقول: «استُشهدتْ في أقبية الأمن العامة»! وما اكتفوا بهذا، بل راحوا يَنْعتون كلَّ مَن يذكّر الناسَ بشهداء المجزرة بـ «أيتام صدّام» (ورد هذا التعبيرُ في دفاع كريم أحمد، شريكِ الطالباني في جريمة بشت آشان).

كم شاعرًا مهرجانيّاً خَلّد مأساةَ تلك المرأة العراقية المناضلة؟ كم مثقفًا وقف دقيقةَ صمتٍ أمام أسماء الذين نُحروا في أعالي الجبال ودُنّستْ أسماؤهم وجثثُهم؟ ألا يستحقّ هؤلاء صورةً مرسومةً بالقلم أو بالفحم أو حتى بالسخام؟ ألا يستحقّون تفعيلةً صغيرةً هاربةً من قصيدةِ شاعر لم تسكرْه أفراحُ المهرجان؟ إنّ أيّ شيوعي شريف كان من الممكن أن يكون واحدًا من تلك الكوكبة المنحورة لو تَصادَفَ وجودُه في تلك اللحظة البربرية في ذلك الموقع المصبوغ بالدم والعار والخيانة. أين أصدقاءُ كاظم طوفان؟ أين أصدقاءُ منتصر؟ أين أصدقاءُ عميدة؟ أين مثقفو الحقيقة؟ ماذا سيقول الكاتبُ والفنّانُ المتباكي على مهرجان فخري لأمّهات الشهداء وأبنائهم؟

لا أحدَ يملك الحقَّ في منع أحدٍ أو انتقاد أحدٍ بسبب حضور مهرجان. ولكنّ هنالك دَيْنًا في أعناق الحاضرين: إذ حين تطأ أقدامُهم أرضَ كردستان «الديموقراطية الحرة،» عليهم أن يخصّصوا يومًا من أيام المهرجان القادم للبحث عن رفات الشهداء الأنصار الذين ذُبحَتْهم العصاباتُ العرقيّة. وحين تشارك أديبةٌ في «عرس الحرية» القادم، عليها أن تطلب من رئاسة المهرجان تخصيصَ ساعةٍ واحدةٍ للشهيدات النصيراتِ اللواتي ذُبحن على يد ميليشياتِ قادةِ المدن ـ الدول

الكردية. أمّا الشعراء والرسّامون والممثّلون فهم مطالبون بأن يجعلوا مغارةَ إعدام الشهيد منتصر لمّةَ حزنٍ تاريخيّ تذكّر بقتلةٍ ما انفكّوا يتحكّمون بمصير شعب. لا تَدَعوا الغرباءَ «غيرَ العراقيين» يَحملون نيابةً عنكم مسؤوليةَ هذه الأمانة! إنّها أمانةٌ يضعها آباءُ الضحايا وأبناؤهم وبناتُهم في أعناقكم أنتم. تكفّلوا أنتم بطرحها في مهرجان **المدى** القادم! أضيفوا إليها الأسئلةَ المتعلّقةَ باستخدام الثقافة واجهةً لمحوِ تاريخٍ إجراميّ كامل، ووسيلةً لتمرير مشروع تمزيق الوطن.

يقول أحدُ كتّاب التعبئة الحربية الرخيصة: «أغاظتْهم الوردةُ العراقيةُ المتفتّحة للتوّ. أغاظهم مهرجانُ ثقافة عراقي عُقِدَ في أربيل... وأبكاهم حضورُ المثقفين من جهاتِ الارض كلّها وهو يخوض في بحرِ ثقافةٍ جديدةٍ، ثقافةِ الهواء العليل...» هكذا يصوِّر كتّابُ التعبئة السابقون الواقعَ العراقي الجديد، فيبدو العراقُ لمّةَ فرح، بالضبط كما كان جنودُ الكاتب نفسِه يذهبون إلى «القادسيّات» في لمّة فرح. إنها الأفراحُ العدوانيةُ المتوارثة وما يرافقها من مشاعر مزيّفة. في أية لمّة يضع رئيسُ مؤسسة **المدى** آلافَ الرؤوس المقطوعة؟ ما أصدقَ أدبَ التعبئة في أكاذيبه وجرائمه الأخلاقية! إنّ وردةَ **المدى** التي يتحدّثون عنها هي ذاتُها التي رُسمتْ على غلاف قصص الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومَنحتْ كتّابَها شرفًا ظلّوا يتباهون به زمنًا في عهود الزهو الحربي الجميل. كان جنودُ ناقلات الإيفا يتضاحكون في لمّة فرح وهم يسيرون إلى قبورهم الجماعية، وكان السيّدُ العريف يَنْظر من كوّة دبّابته إلى المستقبل العراقي المنير، كما يفعل الآن شاكر النابلسي ومبيضين وحازم صاغية وغيرُهم! لا نريد أن نلومَ أحدًا على تاريخ مضى، ولكنّ التسامحَ مع الآخرين شرطٌ أساسٌ من شروط التصالح مع الذات والحياة. دعوا زهرةً أخرى تتفتّح، زهرةً أقلَّ ذبولاً وبشاعةً من زهرة النفاق التي يَهَبُها التعبويون للطغاة في كلّ الحقب!

إنّ الخطر الأعظم الذي يهدِّد الثقافةَ هو استغلالُها لتأصيل نوازع الشرّ والإذلال والعنف في ذات المثقف والمجتمع. في دفاع كتّاب التعبئة عن فخري نكتشف أمرين خطيرين. أولُهما أنّ التعبوي يوظّف مواهبَه لصالح مشترٍ جديد، ولنصرة معركةٍ تعبويةٍ جديدة. وثانيهما أنّه يوظّف هذه المواهبَ لمصلحة استمرار حروبه وخلافاته وللدفاع عن مملكته الشريرة. وهذا يعني أنّ المجتمع العراقي لم يُفِدْ كثيرًا من تجربة قيام الديكتاتورية وسقوطِها، ولم تنضجْ فيه بعدُ مقوّماتُ بناءِ مجتمعٍ خالٍ من العنف المباشر والسلوك العقلي والروحي المصاحِب والمتمِّم للعنف. هنا يكمن الخطر: حينما تتحوّل الثقافةُ ومؤسساتُها إلى خطّ سيرٍ تاريخي ناقل، يَحْمل ـ من جيلٍ إلى جيلٍ ـ ميولَ الخراب الروحي والانحطاط النفسي وما يلازمها من نوازع الاستكلاب السياسي والاجتماعي والثقافي.

تحت سماءٍ محتلّةٍ تعيش ثقافةُ العنف والخراب أبهى مواسمها!

٦ ـ مهرجان مناعة ضد الوطنية العراقية

الجنرال عون ضدّ پول شاوول. هوشيار زيباري يجرِّد النائبَ العراقي سامي العسكري، مستشارَ رئيس الوزراء العراقي، من لقبه المحبَّب لعدة أيّام بتهديده قضائيّاً. نرمين المفتي تقف أمام القضاء الثقافي الكردي. الحكومة المصرية ضدّ معدّة قناة «الجزيرة» الفضائية هويدا طه. فخري كريم ضدّ سماح إدريس! **هل أضحى القضاءُ لعبةَ السياسيين، ويدَهم الطويلةَ التي يَلْوون بها أعناقَ مَنْ لا يستطيعون وضعَهم في قبضاتهم؟**

ستتّسع القائمةُ لأنّ المشكلة ليست في السياسي الذي استحوذ على الأرض كلّها، بل إنّ خورَ ذات المثقف وهشاشتَها وتمزُّقَها هي التي جعلت السياسيَّ يتمادى فيمدّ مخالبَه لكي يستولي على فضاء الفكر والأدب. هنا يكون المثقفُ، لا السياسيُّ، هو المُدان. «ميثاقُ شرف» التضامن مع مجلة الآداب في وجه الدعوى التي رفعها فخري كريم جذب في المقام الأول كُتلة **الأخبار** والآداب، وبيانُ **الحياة** للتضامن مع پول شاوول جَذَبَ فريقَ **النهار** و**المستقبل**. وهم يدركون جميعًا أنّ مبادئ الشرف المهني والثقافي تتجاوز حدودَ الاتفاق والاختلاف حول سياسة الجنرال عون أو الجنرال طالباني أو «كبير مستشاري» الجنرالين، وهي أرحبُ وأنزهُ وأبقى من مواثيق التحالفات السياسية الأنانيّة الوقتية.

خلف دعوى «كبير مستشاري الرئيس» هُرِعَ كثيرون ممن حَضَروا مهرجان **المدى** إلى وضع تواقيعهم. المثقف الهشّ يصطفّ خلف المكان، خلف المقعد الذي يجلس عليه، خلف حزب «مَنْ حَضَر ومَنْ لم يَحْضر،» لا خلف مبادئ العقل والضمير! لهذا السبب وَجَدَ السياسيون الغانمون ضالّتَهم في القضاء، جاعلين منه ساحةً لتمديد سلطانهم وطغيانهم، ووسيلةً لتخويف منتقديهم وإخفاءِ عوراتهم، بدلاً من أن يجعلوا القضاءَ ميدانًا نزيهًا، محايدًا، إنسانيّاً، لنصرةِ مستضعفٍ، وساحةً مقدّسةً للدفاع عن حقٍ منتَهك.

حينما يسيء المثقّف استخدامَ اسمه، واستخدامَ حقّه في اختيار مبادئه، يتحتّم على السياسي استغلالُ هذا الخلل الثقافي العضوي لصالحه.

لا لومَ على عون أو فخري أو هوشيار. اللومُ كلُّه يقع على عاتق شاعرٍ أو صحافي أو فنان يذهب إلى محفلٍ ثقافي ويَغْرق في ثقافة تبرير الأخطاء السياسية باسم «إنجاحِ نشاطٍ» ثقافي معين، في حين أنّ المقياسَ الوحيدَ لنجاح نشاط ثقافي يكمن في تحرّره من عبودية الآخر، المشتري، وفي مقدرته على حمل قضايا الفنّ والجمال والحقّ بصدقٍ

ونزاهة. اللوم كلّه يقع على صحفي يذهب إلى أرضٍ محتلّة من قِبل الأميركان أو الأتراك أو غيرهم ولا يدين أو يَهْمس بوجود «نشاط» يهدّد مستقبلَ شعبه ووطنه ووجودهما.

إنّ كشف وحشية الجريمة غايةٌ ساميةٌ، بصرف النظر عمّن يرتكبها. والتستّر الدعائي على الجريمة غايةٌ شرّيرة، بصرف النظر عمن يقوم بها. وهذا ينطبق على مشروع **المدى** كلّه. أَمَا كان أَوْلى برئيس مؤسسة **المدى** أن يقيم دعواه على منتهكي حرمة مؤسّسته [الأميركيين]؟ ولكنْ إلى أيّ قضاءٍ «حرّ» سيقدِّم دعواه؟ وهل يحقّ للعبد أن يشكو سيدَه؟! (هنا تَكْمن نقطةُ خلافي مع تعابير عبّاس بيضون عن «الأرض الحرّة» و«المهرجان الحرّ»).

هل من مجيب؟

نعم، هناك مَنْ يجيب بصوتٍ مهرجانيّ عالٍ. الدكتور ديندار زيباري، منسّقُ حكومة إقليم كردستان في الأمم المتحدة، يجيب عن هذه الأسئلة في مؤتمر صحفي ينتقد فيه تقريرَ الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في مناطق الحكم الكردي قائلاً: «... نحن نؤكّد بأنّ القضايا الخاصة بالصحفيين ما هي إلاّ مسائل قضائية ليس للحكومة دور فيها... كان من المفروض بالتقرير أن يذكُر الخطوات الإيجابية التي قامت بها حكومةُ كردستان بخصوص حرية الصحافة وتحسين أوضاع السجون.»

أهيئةُ حقوق الإنسان في الأمم المتحدة جزءٌ من «أيتام صدّام،» فلا يُؤخذ بانتقاداتها وملاحظاتها؟

لماذا تثير مقالةٌ واحدةٌ [افتتاحية سماح إدريس] كلَّ هذا النشاط الإعلامي (الثقافي) في وطنٍ يستباح من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، ومن سمائه إلى جوفه، ولا أحد يتضامن مع هذا الوطن أو يبكي عليه أو يستمع إلى أنينه؟ ما الذي يستفزّ روحَ المثقف ويحفِّز أعماقَه؟ أحقّاً أنّ فخري أكبرُ من العراق؟

لهذا السبب يُذبح وطنُنا من الوريد إلى الوريد على يدِ كلّ عابرِ سبيل. ولهذا السبب الأناني يَسُوقنا القتلةُ من حربٍ إلى حرب، مثلَ قطيعٍ من الخراف المصابة بـ «الثول»!

في الدعوى التي أقامها فخري كريم على مجلة الآداب جرى تثبيتُ علاقة الثقافة بالسياسة في عددٍ من الفقرات القضائية. وحينما نقرأ هذه الفقرات مجتمعةً نجد أنها تصلح لأن تكون معيارًا تقويميّاً يحدِّد محتوى الجدل حول محاكمة المثقفين، ويَحسم الخلافَ حول تركة مؤسسة **المدى** «الثقافية» ومحتواها وطبيعتِها الملتبسة.

لقد كان في استطاعة المشتكي أن يكتفي بالتهم الثلاث: «الذمّ والقدح والشتم.» لكنّه آثر أن يضيفَ إليها جريمةً رقابيةً، على «أساس» قضائي، تتعلّق بتدنيس شرف القانون الحكومي وسلطةِ رقابة المطبوعات اللبناني! هنا يتحوّل «الديمقراطيون» العراقيون إلى شرطةٍ رقابيةٍ إقليمية، وإلى رقيبٍ على الرقيب. ولو جوّزنا لهم ذلك تسامحًا أو مزاحًا، فكيف يمكن تجويزُ هذا الفصل الغريب بين السياسة والثقافة، الذي هو العصبُ الحسّاسُ المسيِّرُ للعقل الثقافي العرقي والعشائري؟! كيف جرؤ هذا العقلُ وأنتج هذه المزحةَ الرقابيةَ البليدة؟ أهو دليلُ تحوّلٍ من معارضةٍ إلى دولة، أمْ أنّه احتيالٌ ساذجٌ على سلطة المثقف الرثّ؟

تقول الدعوى: «٢ ـ بما أنّ الآداب مجلة ثقافية كما تقدِّم نفسَها وكما هو ترخيصُها، أيْ مجلة غير سياسية؛ وبما أنّ المادة ١٣ من قانون المطبوعات، للرسم الاشتراعي رقم ١٠٤ ـ ١٩٧٧، تنصّ على أنّه 'لا يجوز للمطبوعات غير السياسية أن تنشر أبحاثًا وأخبارًا أو رسومًا أو تعليقاتٍ ذاتَ صبغة سياسية' ؛ على هذا الأساس تكون مجلةُ الآداب في افتتاحيتها التي كتبها صاحبُها ورئيسُ تحريرها السيد سماح إدريس تحت عنوان 'نقد الوعي النقدي: كردستان العراق نموذجًا' قد خالفتْ قانونَ المطبوعات لأنّها نشرتْ مقالاً سياسيّاً تجاوَزَ حتى البحثَ السياسي الرصين إلى أنواعٍ شتّى من الذمّ والقدح والشتم السياسي البعيد عن الموضوعية والنقد المباح. ٣ ـ أما المخالفة الثانية لقانون المطبوعات التي ارتكبتْها مجلةُ الآداب الثقافيةُ غيرُ السياسية، فهي تعرُّضُ مقال السيد سماح إدريس إلى رئيس الجمهورية العراقية السيد جلال الطالباني واتهامُه...»

في هذا النصّ القانوني يتمّ تشخيصُ الخطر على أنّه عدوانٌ ظالمٌ من قِبل الثقافة على السياسة. ذلك لأنّ المساس بالسياسة من قِبل الثقافة جريمةٌ تخالف القانونَ، في نظر القيادات العرقيّة الحاكمة في العراق. **غير أنّ القبول بهذه الحجج القضائية لا يعني سوى أمر واحد: أن تُساقَ إلى المحاكم الصحفُ والمواقعُ الثقافية كلُّها، وأولُها المواقعُ الثقافيةُ التابعةُ للقيادات الكردية الحاكمة!**

الفصلُ القسري بين الثقافة والسياسة، وربطُه بقانون المطبوعات وقوانين الرقابة الحكومية، تطورٌ جديدٌ في أساليب القمع الثقافي، أخذنا نراه في السنوات الأخيرة على أيادي حكّام المدن ـ الدول الكردية ومستشاريهم. وقد استُخدم ضدّ كتّاب وصحافيين «خَلَطوا السياسةَ بالأدب»... باستثناء الذين خلطوها لمصلحة القيادات العِرقية والعشائرية الحاكمة: فهؤلاء لا تسري عليهم جرائمُ الاختلاط الثقافي وقوانينُ الرقابة والمطبوعات! أهذا ما يريد المشروعُ «الديموقراطي» الثقافي العرقي قولَه؟

نعم، هذا ما نريده. هكذا يجيب قادةُ الميليشيات العرقية وأنصارُهم. فلنتأمّل الأجوبةَ مأخوذةً من أفواههم مباشرةً. يقول عبد الرزّاق الصافي لـ **المدى**: «إنّ مشاركة سياسيين في مهرجان **المدى** الثقافي تَعكس الاهتمامَ بهذا المهرجان وبالرسالة

التي يقوم بها في توحيد وجهاتِ نظرٍ مختلفِ شرائح الشعب تجاه القضايا التي تواجه الوطن. ولا حاجة للتأكيد على دور كلٍّ من هاتين الشريحتين [السياسية والثقافية] في النضال السابق للخلاص من النظام الديكتاتوري وفي رسم آفاق تطور العراق في المستقبل...». أما وزيرُ الموارد المائية فيقول على هامش المهرجان الخامس لـ **المدى**: «إنّ على المثقف والسياسي العملَ معًا من أجل تحسين الأوضاع في العراق... إنّ المواطن العراقي، ونتيجةً للظروف الاستثنائية التي يمرّ بها العراق، أصبح يتدخّل في كلّ تفاصيل السياسة، ما سبّب ضغطًا على أداء السياسي العراقي...أعتقد أنّ على المثقف العراقي أن يعمل مع السياسي من أجل تحسين الوضع في العراق، وهذا جزء من واجبه لأنّ إدراكَه للأمور أوسعُ من إدراك الفرد العادي الذي ما انفكّ يتوجّه للحكومة بمطالبه السياسية المتعددة.»

إذن، المثقف مرتزقُ السلطة، كلبُها الوفيُّ في مواجهة المواطن الشرِه الانتهازي! هكذا ترى القيادةُ العرقيةُ الحرةُ دورَ المثقف في هذه «الظروف الاستثنائية.» وهكذا تَرسم له آفاقَ التعاون المشترك... المباح.

ما أشكالُ التعاون المطلوبة من المثقف العراقي الآن؟ عن هذا يجيبنا قائدُ أعلى سلطة في كردستان مسعود البارزاني، في افتتاح مهرجان **المدى**، في كلمةٍ ألقاها نيابةً عنه فاضل ميراني: «قد لا تقرأون لافتةً عربيةً مرفوعةً على مؤسّساتنا الحكومية، أو إشاراتٍ مروريةً باللغة العربية. لكنكم لن تعثروا أيها الأصدقاء على أيّ مظهر يعكس ضعفَ محبتنا وشعورنا بالأخوّة والصداقة والمصير المشترك معكم. أفلا يدلّل على ذلك أنّنا كنّا دائمًا نَرْبط بين كفاحنا لنيل حقوقنا القومية بالكفاح العربي الكردي المشترك لتحقيق الديمقراطية؟»

بئسَ الدليلُ، وبئسَ الأخوّةُ الثقافية!

ويُكمل البارزاني: «... ومن حقّنا أن نتساءل معًا [لماذا معًا؟ كيف تَخْلط السياسيُّ بالثقافي؟ س.ع.] أهو تعجيزٌ أيّها الإخوة المثقفون...، أن نطالِبَ برفع الحيف الذي لَحِقَ بشعبنا، وإعادةِ الأمور إلى ما كانت عليه، قبل أن يعمدَ النظامُ السابقُ إلى شنّ حملة الإبادة والتهجير والتغيير السكاني لطابع وهويةِ مدنٍ وقصباتٍ كردستانية دائمًا؟.. أمِنَ التعجيز في شيء أن نطالِبَ، على سبيل المثال، بالاعتماد على استفتاء ديمقراطي نزيه وحرّ لتقرير مصير مدينة عراقية كردستانية الهوية، مثل كركوك، بعد تطبيعها؟ أليس من حقّنا أن نطالبَ بتجنّب أيّ تدخل في شؤون إقليمنا، مثلما نعلن التزامَنا، بكلّ مسؤولية، عدمَ التدخّل في شؤون الآخرين، جيرانًا كانوا أمْ جوارًا أبعد؟ لن أواصل الاستطرادَ في السياسة، لكي لا أدع تداعياتِها تُضعف مناعاتِكم الثقافيةَ وأنتم مُقْبلون على أسبوعٍ من النقاش وتبادل الرأي والمساجلات الديمقراطية...»

أيها المثقف العراقي، أيها الأجنبي الغريب في وطنك، يا ابنَ الجيران «الآخرين»: حينما كنتَ تمارس فرحَكَ في مهرجان **المدى**، كانت كركوكُ وسهلُ نينوى، وستظلاّن، هدفًا مباشرًا للمعركة الدائرة خلف أسوار المهرجان. ونسألكم: هل «الإلحاق» و«ردُّ الكيد إلى النحر» وتمزيقُ الوطن ونهبُه هدفٌ سياسي، أمْ أنّه «مناعة» أدبية خالصة ومهرجان ثقافي محض؟

٧ ـ خاتمة

«قد تكون ذمةُ فخري كريم نظيفةً وقد لا تكون. لكنّ المشكلة ليست هنا. ليست في الشخص نفسه.» هذا الاستنتاج ورد في سياق الدفاع عن فخري كريم، نُشر في **الحياة** في ٢٠٠٨/٢/١٠ بقلم دلال البزري، وأُعيدَ نشرُه على صفحات **المدى** نفسها.

أين المشكلة إذن، إذا لم تكن في «نظافة الذمّة»؟

إنّ مؤسسات الثقافة المشوّهة، التي تَخْلط خلطًا هجينًا بين قيم العشيرة والعصرية، بين الحرية والاحتلال، بين الديموقراطية والفساد، بين نقاوة الضمير وعفونته، هي الحواضنُ البشريةُ الوحيدةُ التي تَمْنح السياسيين والمثقفين حقَّ التباهي علنًا بما هو عكسُ ذلك!

بعضُ الكتّاب العرب بَرَّرَ للطاغية طغيانَه بالطريقة ذاتها. لم تكن المشكلةُ لديهم في استبداده وصلفِه وحمقِه، بل ولا في شخصه. ذلك أنّ الجورَ والمحارقَ ونهبَ الثروات لا تَنزع من المستبدّ صفتَه كرمزٍ أعلى للسيادة الوطنية. لذلك لم يكن «المساسُ» بتلك السيادة شرعيّاً، كما تنصّ الفقرتان الأولى والثالثة من المادة السادسة عشرة من قانون رقابة المطبوعات العراقي، المعمولِ به في زمن الطاغية!

والآن، كيف تناقَش قضايا الطغيان والنهب وعدم «نظافة الذمّة»؟ بأية وسيلة؟ وضِمْنَ أيّ بابٍ من أبواب الحرية أو المسؤولية الثقافية؟

لا سبيلَ إلى مناقشة ذلك. لقد أضحى عدمُ «المساس» بصاحب مؤسّسة الحكم والمال قدرًا ثقافيّاً خالصًا، قانونًا مقدّسًا يتوارثه السياسيون الحاكمون وخَدَمُهم الثقافيون. إنّ أبرزَ ما يميّز ملامحَ المثقف الأناني، المتماهي مع الذات السلطوية الشريرة، هو أنّه حينما تزيح قناعَه عن رأسه لا تجد له وجهًا!

وهذا هو ملخّصُ القضية كلّها، قضيةِ فخري كريم، وقضيةِ زعماء المافيات وقطّاعِ الطرقِ الثقافية، الصغارِ والكبار.

السويد